دكتور جلال أمين

نحو تفسير جديد لأزمة الاقتصاد والمجتمع في مصر

مكتبة مدبولي

نحو تفسير جديد لأزمة الاقتصاد والمجتمع في مصر

مقالات وبحوث نقدية سياسية واجتماعية واقتصادية

دكتور

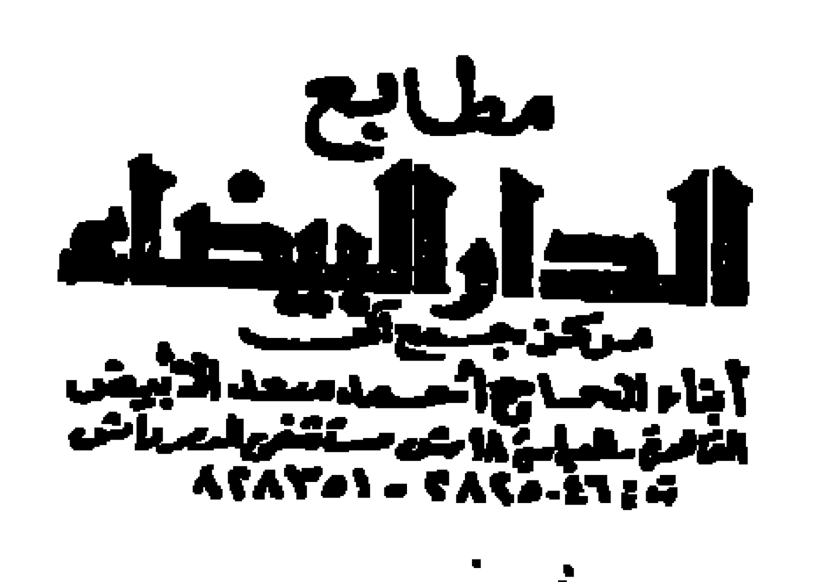
جلال أمين

١٩٨٩

الناشر

مكتبة مدبولي

ت : ٧٥٦٤٢١


مطابع
الدار البيضاء
مركز جمع آلى
أبناء الحاج أحمد سعد الأبيض



هذا الكتاب مجموع مقالات وبحوث كتبت ونشرت خلال السنوات القليلة الماضية فى دوريات مصرية وعربية . يجمعها كلها انها تتكلم عن مصر ، سـواء من الزاوية الاقتصـادية أو الاجتماعية أو السياسية أو الثقافية . كتب بعضها بعاطفة حارة وبعضها الآخر بعقل بارد ، ولكنها كلها تحاول أن تصف أو أن تفسر ما حدث ويحدث فى مصر منذ منتصف السبعينات . والبحث الأخير يزعم أنه يقدم تفسيرا جديدا ، ومن ثم اخترت عنوانه ليكون عنوانا للكتاب بأكمله ، ويمكن اعتبار سائر مقالات الكتاب خطوات اليه .

١٠ أكتوبر ١٩٨٨

جلال أمـين

رؤية جورج أورويل والحياة السياسية فى مصر

جورج أورويل ومصير العالم الثالث

جاء عام ١٩٨٤ وذهب وحدث ما كان متوقعا ، اذ لم تجد وسائل الاعلام فى الغرب موضوعا أكثر ملاءمة من رواية جورج أورويل الشهيرة « ١٩٨٤ » ، فدعى الكتاب والمفكرون لمناقشتها ، وامتلأت برامج الاذاعة والتليفزيون فى الغرب بسرد قصة حياته وتحليل شخصيته ، وأعيد انتاج روايته للسينما البريطانية ، واحتدم الخلاف عما اذا كانت نبوءة جورج أورويل بما سيكون عليه العالم فى ١٩٨٤ ، قد تحققت أو لم تتحقق .

وقد ظل العالم الثالث غائبا عن النقاش غيابا يكاد يكون تاما . اذ اعتقد معظم المعلقين أن أورويل كان يتصور فى الأساس دولة صناعية شمولية كالاتحاد السوفيتى ، أو دولة بلغت أقصى درجات التقدم التكنولوجى ، ومن ثم أهمل الى حد كبير ، فى هذه المناقشات ، مدى انطباق روايته على دول العالم الثالث ، ولم تحظ بعض أجزاء من روايته ، على أهميتها القصوى ، بما تستحقه من عناية . من ذلك الفصل « التحليلى » الذى يرد فجأة فى منتصف الرواية ، ويقطع سياقها ، ويتعرض لموقف الدولتين العظميين من دول العالم الفقير . ومن ذلك أيضا الملحق الوارد فى آخر الكتاب ، والذى أصر الكاتب على نشره على الرغم من الحاح الناشر على حذفه ، والذى يتناول مستقبل اللغة التى يكتب ويتكلم بها الناس ومصيرها المظلم على يد السياسيين ووسائل الاعلام ، وغير ذلك من النبوءات التى قد تكون أكثر انطباقا على دول العالم الثالث منها على دول العالم الصناعى .

كنت قد قرأت رواية جورج أورويل لأول مرة فى أعقاب هزيمة ١٩٦٧ مباشرة ، تحت وطأة ذلك الشعور الشديد بالاحباط الذى أشاعته الهزيمة فينا . ثم عدت لقراءتها من جديد ، ليس فقط بسبب حلول السنة التى أعطت الرواية اسمها ولكن ربما أيضا لتجدد الشعور بالاحباط المتولد عن عربدة اسرائيل فى منطقتنا . فاذا بى أرى من جديد ملامح كثيرة من حياتنا المعاصرة يصورها قلم أورويل وخياله

البارع كما بدت له منذ خمسة وثلاثين عاما . ورأيت من المناسب أن أعيد على القارىء العربى قصة « ونستون سميث » بطل الرواية ، مبرزا فقط تلك الجوانب المسيسة الصلة بحياة العالم الثالث ، ودون التقيد بترتيب الأحداث ، حتى يلمس القارىء بنفسه تلك الدرجة المذهلة من النجاح الذى أحرزه أورويل فى التنبوء بما صارت اليه حياتنا .

عن السياسة والاقتصاد :

بطل القصة « ونستون سميث » فى نحو الأربعين من عمره ، ويعيش فى لندن . ولكن لندن الآن ليست مجرد عاصمة لبريطانيا ، بل تنتمى لاحدى الدول الكبرى الثلاث : « أوشانيا » ، التى تحتل معظم ما كان يسمى بالعالم أو المعسكر الغربى . الدولة يحكمها نظام شمولى تعتبر الديكتاتوريات المعروفة بالمقارنة به كلعب الأطفال . فكل شىء فى يد الدولة ، وليس ثمة شىء لا يخضع لتخطيطها ، والناس فيها كالدمى تحركها أصابع الحزب ، وكل خطواتك معروفة ومحسوبة .

التليفزيون ، ذلك الجهاز القديم ، حل محله « التليسكرين » ، وهو جهاز لا يكتفى بالارسال بل يستقبل أيضا حركات الناس وسكناتهم وأقوالهم . بل انه من الخطر الشديد أن تسمح لأفكارك بالشرود اذا كنت فى مكان عام ، أو فى دائرة عمل شاشة التليسكرين المنتشرة فى كل مكان . فقد تفضحك أدنى حركة أو ايماءة أو نظرة عين أو أدنى تعبير على الوجه ، اذا حمل فى طياته أى شىء خارج المألوف ، أو اذا أوحى بأن هناك ما تحاول اخفاءه . بل ان هناك اسما خاصا لهذه الجريمة هو « جريمة الوجه » ، وهى تعنى ارتسام تعبير على الوجه يخالف التعبير المألوف . لم يكن من الممكن بالطبع أن تعرف ما اذا كانوا يراقبونك أنت بالذات أو يسجلون صوتك فى أية لحظة بعينها ، ولكن من المؤكد أن « بوليس الفكر » يستطيع أن يوصل السلك الخاص بك ، أو بأى شخص آخر فى أية لحظة ، بجهاز مركزى فتصبح فى متناول بصرهم وسمعهم .

ليست هناك بالضبط أعمال ممنوعة بحكم القانون ، اذ ليس هناك

فى الواقع قانون • ومع هذا فكثير من الأعمال التى قد يخطـر ببالك اتيانها عقوبته المحققة الاعدام ، كتلك الفكرة الغريبة التى طرأت على بال ونستون سميث ، وهى أن يكتب مذكراته ، وأن يقوم بذلك فى ركن من حجرة نومه لا يقع ، أو يظن أنه لا يقع فى دائرة السمع والبصر لجهاز التليسكرين •

على قمة الدولة رئيس يشار اليه « بالأخ الأكبر » • لا تفارق صورته شاشة التليسكرين ، وتوجيهاته وأقواله تطالعك وأنت سائر فى الطريق أو نائم فى سريرك • وصوره المعلقة فى الميادين كتب تحتها بالخط العريض « الأخ الأكبر يراقبك » • كما تمتلىء الطرقات باللافتات التى تحمل اسم المذهب الرسمى للدولة وشعاراته وأهداف الخطـة وانجازاتها •

هذا الأخ الكبير الذى يحكم الآن ، هوأيضا الذى كان يحكم فى الثلاثينات والأربعينات ، أى منذ أربعين أو خمسين سنة • فهو الذى فجر الثورة ابتداء ، ولا يمكن أن يتصور أحد أن يكون مفجرها شخص غيره • ولكن الناس تسمع أيضا باستمرار عن طريق التليسكرين ، عن رجل اسمه « جولد شتاين » ، تسميه وسائل الاعلام « عدو الشعب »• كان من زعماء الحزب يوما ما ثم ارتد وتزعم محـاولة لقلب الحـكم وتغيير النظام • فى كل يوم توجه وسائل الاعلام الناس الى الهتاف ضـده ، وذلك خلال دقيقتـين تسـميان « دقيقتين للـكراهية » • فجولدشتاين هو الخائن الأول للوطن ولمبادىء الحزب ، تعـاون مع الأعداء وتلقى منهم الأموال لتغيير النظام • لم تكن النـاس تعرف ما اذا كان الرجل لايزال حيا أم أنه مات ، يعيش فى أوشانيا أوخارجها• ولكن المؤكد أن أتباعه موجودون ، اذ أن الحكومة تعلن فى كل يوم عن قيامها بالقبض على أتباع جدد له •

والدولة فى حرب مستمرة ، ولكن العدو ليس هو نفسه دائما • فهو مرة دولة أوربا الأسيوية (يوراشيا) ومرة دولة آسيا الشرقية (ايستاشيا) • ولكن حينما تكون يوراشيا هى العدو ، فانها لابد أن

كانت دائما كذلك ، وحينما تنقلب العداوة الى تحالف ويصبح العـــدو هو ايستاشيا ، تصبح ايستاشيا هى العدو الخالد ومنذ الأزل •

وبما أن الحرب لا تنتهى فان كلمة « النصر » شائعة الاستعمال • فالسجائر السيئة التى يدخنها عامة الناس ، بخلاف أصحاب المراكز العليا فى الحزب ، والتى يتســاقط منها الدخان بمجــرد اللمس هى « سجائر النصر » ، وكذلك المجمع الذى يسكنه ونســتون فاســمه « مجمع النصر » • والوزارة التى تتولى شئون الحرب تدعى وزارة « السلام » ، ولكن هناك أيضا وزارة « الحب » ، التى تختص بالأمن ، ووزارة « الحقيقة » التى تختص بالاعلام ، ووزارة « الوفرة » التى تختص بالشئون الاقتصادية •

والأخبار الاقتصادية تحتل أهمية خاصة فى اذاعات التليسكرين • فالشاشة تحمل لك باستمرار آخر أخبــار الخطة الثلاثية العاشرة ، وكيف تجاوزت انجازاتها الأهداف المرسومة • وها هو ذا نموذج لاحدى اذاعاتها :

« أيها الرفاق ، انصتوا جيدا ، فلدينا أخبــار رائعة لكم هذا الصباح • لقد انتصرنا فى معركة الانتاج • ان الاحصاءات الأخــيرة تدل على أن انتاج كافة السلع الاستهلاكية قد زاد بمــا لا يقل عن ٢٠٪ خلال العــام الماضى • وقد قامت فى كل أنحاء اوشانيا مظاهرات تلقائية ، لم يكن من الممكن السيطرة عليها ، قام بها العمال والموظفون الذين تركوا مصانعهم ومكاتبهم ليسيروا فى الشوارع هاتفين وحاملين اللافتات التى يعبرون بها عن امتنانهم واعترافهم بالجميل للأخ الأكبر لما حققه لهم من حياة سعيدة تحت قيادته الحكيمة • وها هى ذى بعض الأرقام • المواد الغذائية : ••••• »

اللغة الجديدة :

وعلى الرغم من أن الناس فى أوشانيــا لازالوا يتكلمــون ، فى الأساس ، بالانجليزية ، فان اللغة الرسمية للدولة هى لغة جديدة تعمل الدولة على احلالها محل الانجليزية • هذه « اللغـــة الجديدة » ، كما

تسمى بالفعل ، تقوم على الانجليزية ولكنها تتسم بعــدد من الملامح الهامة • فهى أولا تهدف الى تخفيض عدد الكلمات المستخدمة الى أقل عدد ممكن ، والتخلص من بعض الكلمات القديمة التى لم تعد شائعة الاستعمال ، « كالشرف » و « العدل » و « الأخلاق » ، والتى تعكس العلاقات الاجتماعية القديمة ، التى كانت سائدة قبل أن يتولى الحزب الحكم • من ملامح اللغة الجديدة أيضا تغيير معانى بعض الكلمــات المنتقاه بحيث تدل على معانى جديدة تماما ، وبحيث يصبح من المستحيل التعبير عن أشياء أو أفكار معينة ، أو حتى التفكير فيها ، لتعارضها مع مبادىء النظام • أصبح من المستحيل مثلا أن يقــول أحد ، أو حتى أن يخطر له ، « أن الأخ الأكبر غير صالح » • اذ أن كلمة «صالح» فى اللغة الجديدة أصبحت لا تعنى غير وصف ما يقوم به الأخ الأكبر من أعمال • ومن ثم تصبح عبارة « الأخ الأكبر غير صالح » عبارة منافية للعقل وغير منطقية ابتداء • كذلك تعرضت كلمة « الحرية » لتغيــير معناها ، بحيث أصبح من الممــكن فقط أن تســتخدم بالمعنى الآتى « تحرير الحقل من الحشائش الضارة » ، ولا يمكن أن تستعمل بمعناها القديم كما فى قولك « أنا صاحب فكر حر » • بهذا التغيير أصبح من الممكن أن يقبل الناس بسهولة شعارات الحزب الثــلاثة الرئيســية والمعلقة فى كل مكان وهى : « الحرب هى السلام » و « الحرية هى العبودية » و « الجهل هو القوة » •

من ملامح اللغة الجديدة أيضا الاختصار الشديد فى كتابة كثير من الأسماء ، والاكتفاء بالحروف الأولى فى الاشــارة الى الهيئــات والوزارات بل والأفكار ، اذ يحقق هذا الاختصار وظيفة هامة هى قطع الصلة بين المعنى الأصلى للكلمة وبين مدلولها الحالى • فوزارة الحقيقة مثلا أصبح يشار اليها بالحرفين «و • ح •» ،ووزراء الوفرة«و•و•»، وهكذا ، بحيث أصبح من الصعب تذكر الغرض الأصلى الذى نشأت الوزارة من أجله •

وقد ترتب على كل هذا أن أصبح هذا من المستحيل على أعضاء الحزب ، الذى يجرى تمرينهم على استخدام اللغــة الجديدة منــذ الطفولة ، أن يفكروا بعمق فى أى موضوع على الاطلاق ، أو أن يتذكروا ما كان عليه الحال قبل أن يتولى الحزب شئون الحكم • ولكن اللغة

الجديدة تسمح لهم ، من ناحيـــة أخرى ، بأن يقبلـــوا المتناقضـــات ويكرروها دون أن يروا أية غضاضة فى ذلك • ذلك أنه من بين قواعد هذه اللغة ما يسمى فى قاموسها « بالتفكير المزدوج » أو « التفكير ذى الوجهين » • وتقصد به عدة معان • فمن معانيه الكـــذب المتعمـــد مع الاعتقاد فى نفس الوقت ، وباخلاص ، بصدق ما تقول • ومن معانيه نسيان أية واقعة أصبح تذكرها غير ملائم ثم العودة الى تذكرها اذا ظهرت الحاجة اليها • ومن معانيه أيضا انكار وجود الحقيقة الموضوعية مع أخذ وجودها فى الاعتبار فى تصرفك اليومى •• وهكـــذا • ومن الكلمات الدالة على هذا التفـــكير ذى الوجهـــين كلمة « أسوبيض » (وهى اختصار لكلمتى اسود ــ أبيض ومن الكلمات الجـــديدة التى أدخلتها هذه اللغة) • هذه الكلمة لها هى نفسها معنيان متناقضان ، على حسب ما اذا كانت تستخدم لوصف تفكير الخصم أو تفكير عضو فى الحزب • فهى اذا طبقت على الخصم كان معناها « عادة الزعم بأن الأسود أبيض ، بما يتعارض مع الواقع الصريح » • أما اذا طبقت على عضو فى الحزب فان معناها يصبح « استعداد المرء للاعتراف بأن الأسود أبيض حينما تتطلب مصلحة الحـــزب ذلك ، بل والاستعداد للاعتقاد بأن الأسود أبيض وأن ينسى أنه كان يعتقد عكس ذلك فى أى وقت من الأوقات » •

التصحيح المستمر للتاريخ :

كان ونستون يعمل فى وزارة الحقيقة ، وهى تشغل مبنى ضخما يتكون من ثلاثة آلاف حجرة ، وتختص بالأخبار والتعليم ووســـائل الترفيه والفنون الجميلة ، أى مـــا يقابل وزارات الاعلام والثقـــافة والتعليم الآن • وكان عمل ونستون التصحيح المستمر للتاريخ • فعلى سبيل المثال ، اذا تحول أحد كبار رجال الحزب الى عدو له ، فان مصير هذا الرجل ليس فقط أن يمحى من الوجود ، بل وأيضا أن يمحى أسمه وصوره من كل السجلات والمجلات والكتب التى سبق لها الظهور • كذلك يجب أن تعدل أهداف الخطة ، التى أعلنت منذ ســـنوات ، على ضوء ما تم بالفعل انجازه ، حتى لايكون هناك أى تناقض بين ما كان

يجب أن يتحقق وما تحقق بالفعل • واذا كان الأخ الأكبر قد تنبأ يوما بحدوث ثورة فى أفريقيا مثلا ، ولم تحدث الثورة ، فيجب أن تصحح النبوءة بحيث تتفق مع ماحدث فى الواقع • واذا كانت وزارة الوفرة قد وعدت بتخفيض أسعار الكاكاو فى ١٩٨٤ ثم حدث أن رفعت سعره ، فلابد أن يمحى الوعد ، وأن يحل محله فى أعداد الجرائد القديمة ، تحذير بأن سعره سوف يرتفع فى نفس الشهر الذى ارتفع فيـــه •• وهكذا • « ان كل سجل مكتوب قد تعرض اذن اما للازالة أو التزييف • كل كتاب أعيدت كتابته ، كل صورة أعيد رسمها ، وكل تمثال أو شارع أو بناء أعيدت تسميته • لقد زال التاريخ ولا يوجد شىء غير الحاضر ، الذى يقول أن الحزب دائما على صواب » •

كانت هذه هى وظيفة ونستون سميث • ان كل كلمة يخطها أو يمليها فى جهاز التسجيل لتغيير سجلات الماضى كانت كذبا محضا • ومع ذلك كان ونستون يجد لديه المقدرة على الانهماك فى عمله انهماكا ينسى معه نفسه • فهو قادر على الانشغال بالجوانب الفنية أو المنطقية لعمله على نحو ينسى معه المغزى السياسى أو الثقافى لما يعمـــل • كان الذى يهمه ، أثناء قيامه بعمله ، أن تتم عملية التزييف بأكبر درجة من الكمال• وعلى أى حال فان هذا التغيير لوقائع التاريخ لم يكن تزييفا بالمعنى الحقيقى للكلمة • فهو فى الحقيقة لا يحل واقعة مزيفة محـــل واقعة صحيحة ، بل يضع كذبا محل كذب ، ومن ثم فلاتزييف هنالك•لقد قام ونستون مثلا بتعديل رقم كانت وزارة الوفرة قد تنبأت به عن حجم انتاج الأحذية فى ١٩٨٤ ، اذ ذكرت أنه سيصل الى ١٤٥ مليون زوج من الأحذية ، والمطلوب الآن تعديله الى ٥٧ مليـــونا ، حتى يظهر رقم الانتاج المتحقق (وهو ٦٢ مليونا) على أنه تجاوز أهداف الخطـــة • ليست المهمة هنا احلال رقم مزيف محـــل الرقم الصحيح ، فالأرجح أن الدولة لم تنتج فى هذا العام أية أحذية على الاطلاق ، وأن الرقم ٥٧ أو ٦٢ ليس أقرب الى الحقيقة من أى رقم آخر •

العـــامة والصفوة :

فى وزارة الحقيقة أقســـام أخرى غير القســـم الذى يعمـــل به

ونستون • من بينها قسم مهمته تأليف الكتب وانتاج المجلات والأفلام المخصصة لاستهلاك العامة • وهى تعتمد على اثارة الغرائز وتركز على المباريات الرياضية والجرائم وحوادث العنف والتنبؤ بالحظ وتوقعات المنجمين • بل أن هناك قسما خاصا لانتاج الكتب والأفلام الجنسية المحضة التى تنتج للاستهلاك الشعبى ويحظر على أعضاء الحزب ، عدا العاملين بهذا القسم ، الاطلاع عليها • أن الحكومة تلهى الناس أيضا باليانصيب والتعلق بأمل أن ينالوا جوائزه • بل ان من الممكن القول أن السبب الوحيد الذى يجعل ملايين من الناس يعتقدون أن هنـــاك شيئا لايزال يستحق العيش من أجله ، هو احتمال الفــوز بجـــوائز اليانصيب •

كان موقف السلطة من عامة الناس يختلف اذن اختلافا جوهريا عن موقفها من المثقفين وأعضاء الحزب ، بل ان الجزء الأكبر من عامة الناس لم يكن لديه جهاز تيلسكرين فى بيته • كانت الحكومة فى مأمن من ناحيتهم ، فهم فى نظرها كالحيوانات ، اذ حتى لو تصـــورنا أنهم قد يشعرون يوما ما بالسخط فهم يسخطون على أشياء ضئيلة الشأن ، كتوفر أو عدم توفر سلعة غذائية • ومن ثم فان الشرطة تترك العامة ، فى أغلب الأحيان ، وشأنهم • كانت المدينة مليئة باللصوص والعاهرات والمتاجرين فى المخدرات ، دون أن تتدخل الحكومة فى أمورهم ، طالما كانت هذه الجرائم تجرى بين أفراد العامة أنفسهم ، ولا تمس أحدا عداهم • انهم كانوا فى نظر الحكومة أقل شـــأنا من أن يســـتحقوا المتابعة بالتصنت والمراقبة • بل أن من شعارات الحزب « لا مساس بحرية العامة والحيوانات » •

« الجنون المخطط » :

كان ونستون يكره الحزب وشعاراته وجواسيسه • انه نظام يقوم على « الجنون المخطط » • أنهم يستخدمون المنطق ضد المنطق • فهم يسخرون من الأخلاق وفى نفس الوقت يدعون أنهم حاملو لوائها • يقولون ان الديمقـــراطية مســـتحيلة وفى نفس الوقت يدعون أنهـــم حارسوها • انهم يمحون التاريخ ولكنهم يختارون من أحداث الماضى ما يناسبهم فى أية لحظة بعينها •

لم يكن ونستون يستطيع أن يمنع نفسه من تذكر أيام ماضية ، قبل أن يتولى الحزب الحكم ، كانت الأمور فيها مختلفة تماما • ويقول لنفسه ان من المستحيل أن الأحوال كانت دائما كذلك • فهذا الشعور الذى يلازمه بالضيق والامتعاض من سوء الحال دليل أكيد على أن الأحوال لم تكن دائما كذلك • انه لا يذكر بالضبط ما كانت عليه الحال منذ سنوات ، ولكنه يعرف أنه يتقزز الآن من القذارة المنتشرة فى كل مكان ، من ازدحام القطارات ، من المساكن المتآكلة والموشكة على الانهيار ، من ندرة الشاى ، من سوء طعم القهوة ، من السجائر التى تتفتت وتتهاوى بين أصابعه • كيف يمكن أن نتصور أن الحال كانت دائما كذلك اذا كان شعور المرء بالتقزز منها قويا الى هذا الحد ؟

انه لا يزال يذكر أياما ماضية كان الانسان فيها مازال يحظى ببعض الخلوة ولم يكن خاضعا دائما للمراقبة • كان ما يزال هناك حب وصداقة ، وكان أفراد العائلة الواحدة شد بعضهم أزر بعض دون أن يعرف أحدهم لماذا يشد أزر أخيه • لم تعد هناك الآن خلوة أو حب أو أصدقاء •

انه يذكر أيضا أنه حينما كان تلميذا صغيرا ، كانت كتب التاريخ المقررة لا تنسب للحزب الا اختراع الهليكوبتر • أما الآن فالحزب ينسب له أيضا اختراع الطائرة نفسها • ولن يمضى وقت طويل حتى ينسب الحزب لنفسه اختراع الآلة البخارية •

أنه لا يزال يدرك أنه منذ أربع سنوات فقط كانت بلده (أوشانيا) فى حرب مع (استاشيا) وليس مع (أوراشيا) • هل يمكن أن تكون ذاكرته خادعة الى هذا الحد ؟ وأن ما تقوله وسائل الاعلام من أن العدو كان دائما هو أوراشيا وأنهم لم يكونوا قط فى حرب مع بلد آخر ، هل يمكن أن تكون هذه هى الحقيقة ؟

كان ونستون يجد صعوبة أثناء « دقيقتين للكراهية » فى أن يمنع نفسه من الانفجار بالضحك ، ولكنه كان يصاب بالقلق حينما يسمع من الشاشة أخبار انتصار حربى • اذ يصيبه حينئذ التشاؤم ويكاد يقطع

بأن هذه الأخبار عن الحروب وعن الانتصار لابد أن يعقبهـا مباشرة أخبار سيئة كتخفيض الكمية الموزعة بالبطاقات من السكر أو الشاى الى النصف أو الربع • بل لم يكن ونستون على يقين حتى ممـا اذا كانت القنابل التى تسقط على بلده من فعل الأعداء حقيقة أم من فعل الحكومة نفسها •

كان ونستون يشعر بأن الشىء الوحيد الذى أصبح يملكه حقا ويسيطر عليه ويتحكم هو وحده فيـه هو عدة سنتيمترات مربعة هى مركز التفكير داخل رأسه •كان يعرف أنه وحيد •وقد يكون هو وحده الذى يكره الأخ الأكبر • ولكنه كان يشعر على نحو ما ، أنه اذا اسـتطاع أن يحتفظ بهذه السنتيمترات المربعة حية فى رأسه ، وأن يردد ما يدور بها من أفكار ، ولو لنفسه وحدها ، فانه يستطيع على الأقل أن يضمن « الاستمرارية » • كان يقول لنفسـه : « انى أحـافظ على التراث الانسانى وأحميه ليس بالضرورة عن طريق اسماع صوتى ، بل فقط بنجاحى فى أن أحتفظ بقواى العقلية » • وكان يكتب فى مذكراته من حين لآخر :

« ان الحرية هى حقك فى أن تقول أن ٢ + ٢ = ٤ » ، ولكنه كان يتمتم فى فراشه ، وهو على وشك الاستسلام للنوم : « أن الصحة العقلية لا تتخذ شكل البيانات الاحصائية » •

ان الأمل الوحيد فى التغيير ، هكذا كتب ونستون فى مذكراته ، يكمن فى عامة الناس وبسطائهم • صحيح أنه كثيرا ما يعتريه اليأس حتى منهم • فعامة الناس لا يتذكرون الا أتفه الأشياء ، كالمشاجرة مع جار أو حادثة سرقة ، وهم ينسون أهم الأشياء • انهم يبدون عادة كالنملة التى تستطيع رؤية الأجسام الصغيرة ولا ترى أكبرها • وحينما يسيطر عليه اليأس منهم كان يتساءل : « إذا كانت الذاكرة قد ضاعت، والسجلات قد تم تزييفها ، فما الذى يمكن أن يدحض ادعاء الحزب بأنه قد رفع مستوى المعيشة ؟ » ما الذى يمـكن أن يدحض هذا اذا كان قد ضاع كل معيار يمكن أن يقيم الحاضر على أساسه ؟ أو لا يجوز أن يكون الحزب على حق حينما يقول :

« أن من يسيطر على الماضى يسيطر على المستقبل ، ومن يسيطر على الحاضر يسيطر على الماضى ؟ » ومع ذلك فقد كان يعود اليه من حين لآخر الشعور بأن عامة الناس قادرون ، وهم وحدهم القادرون ، على أن يحققوا الخلاص ، فهم وحدهم الذين لازالوا يحتفظون بقواهم العقلية ، وذلك بفضل عجزهم عن الفهم • انهم بسـبب قلة خطرهم لا يتعرضون لغسيل المخ الذى يتعرض له الأكثر ذكاء • أو لعل السبب هو أنهم يتركون لممارسة عاداتهم وتقاليدهم دون أن يتعرض الحزب لها ، أو أنهم يتوالدون بكثـرة ، أو أنهم لازالـوا يذكرون الأغانى القديمة ، أو أنهم متدينون ، ولا أحد يمنعهم من ذلك • لقد « بلعوا » كل شىء ، ولم يلحقهم الضرر من وراء ذلك ، اذ أن ما دخل أمعدتهم خرج منها دون أن يترك وراءه أى أثر ، وكأنه حبة القمح التى تمر بجسم العصفور وتخرج منه دون أن يهضمها •

حرية الفكر والحب :

كان « ونستون » فى طريقه لسماع محاضرة بعنوان « تطبيق الاشتراكية على الشطرنج » حينما التقى « بجوليا » ، الفتاة الجميلة التى تعمل فى نفس وزارته : « وزارة الحقيقة » ، التى تشتغل بتزوير التاريخ• وأثناء مرورها به دست فى يده ورقة عليها هذه الكلمة المذهلة « أحبك » • كانت المخاطرة التى عرضت الفتاة نفسها لها أكبر من أن توصف ، ولكنها فعلتها •

لم يكن تبادل الرسـائل ممنوعا وان كان نادرا ، وكان التراسل يجرى فى العادة عن طريق ارسال بطاقات مطبوعة عليها عدد كبير من العبارات ، وعلى مرسل البطاقة أن يضع علامة على العبارة التى تؤدى غرضه • كذلك لم تكن ممارسة الجنس ممنوعة ، ولم تكن قيادة الحزب راغبة بالطبع فى منعه • ولكن كان الهدف غير المعلن هو القضاء على المتعة المصاحبة له • ان الحزب يقر ممارسة الجنس اذا كانت فقط من أجل الانجاب ، وكل ما عدا هذا يصبح مثارا للشك • لم يكن الزواج ممنوعا ، ولا حتى بين أعضاء الحزب ، وانما كان من الضرورى أن يحصل العضوان على موافقة الحزب على زواجهما ، وكان الطلب يرفض

دائما اذا ظهر ما يدل على أن أحد الطرفين يشعر بجاذبية جنسية واضحة نحو الآخر •

جوليا فتاة جميلة فى السابعة والعشرين ، وتعمل فى قسم تأليف الروايات فى وزارة الحقيقة ، وان كان عملها عملا ميكانيكيا بحتا ، اذ يقتصر دورها على تشغيل آلة من الآلات التى تقوم بتأليف الروايات • وكما أنها هى التى بدأت بمكاشفته بحبها له ، فانها هى أيضا التى رتبت اللقاء بينهما ، وتبعها ونستون كالمأخوذ الذى لايدرى ما يفعل ، أو كأنه مدفوع بقوة خفية الى تحطيم ذاته • واستطاع الاثنان أن يعثرا على مكان خفى يلتقيان فيه سرا وبانتظام ، بعيدا عن الأعين ، ولا يحتوى على جهاز التليسكرين الذى يلتقط حركات الناس وهمساتهم وينقلها الى السلطة •

كان يجمعهما أكثر من الحب • كان لديهما نفس الشعور بالتقزز ونفس الكراهية للحزب والحكم ونوع الحياة المفروضة عليهما وعلى سائر الناس • كانا يحملا نفس الحنين الى عالم حر ، والى الماضى • لم يكن حبهما مجرد علاقة بين شخصين ، بل كانا يدركان فى كل لحظة يتعانقان فيها أو يتبادلان فيها الحديث فى غيبة عن أعين الحزب وآذانه، أنهما يقومان فى نفس الوقت بعمل ضد الحزب • كان عناقهما ، بعبارة أخرى ، عملا سياسيا ، ومع ذلك فقد كان هذا الموقف « السياسى » لكل منهما مختلفا بعض الشىء عن موقف الآخر • كان هو يبحث عن طريق للخلاص ، ليس لنفسه فقط ، بل للمجتمع بأسره • كان أيضا يحاول أن يفهم كيف وصل الحال الى ما وصل اليه ، وما الذى يمكن أن يكون الدافع اليه ؟ أما هى فلم يكن يشغلها « مبدأ » أو تغريها محاولة الفهم والتفسير • كانت فقط تريد أن تعيش وأن تحب ، وكانت نظرتها الى الحزب نظرتها الى شيطان لا هم له الا افساد محاولتها وتعطيل قدرتها على الحياة والحب • كانت تعتبر أى محاولة للثورة ضد الحزب حماقة كبيرة لا يمكن أن تؤدى الى شىء • المهم فى نظرها أن يحاول كل فرد أن « يخدع » الحزب ، أن يخرق القواعد لصالحه • المشكلة الوحيدة فى نظرها هى : كيف يمكن أن تخرق القواعد وتبقى حيا مع ذلك • كانت تصغر ونستون بأكثر من عشر أعوام ولم تكن قد سمعت عن أية محاولة

للمعارضة ، ولم تكن حتى لتستطيع أن تتصورها • وكان ونستون يتساءل اذ يتأمل موقفها « ترى كم شاب مثلها يتبنى نفس الموقف ؟ »

كانت لقاءاتهما لحظات باهرة من السعادة ، يختلسانها من وراء ظهر الحزب • وكانت جوليا تجلب له من حين لآخر فى مخبئهما ماتستطيع بحيلها أن تحصل عليه من بن وخبز وسكر « حقيقى » ، مما يستهلكه أعضاء قيادة الحزب ولا يعرفه بقية الناس • ومع هذا فقد كانا يدركان فى قرارة نفسيهما أن ما نجحا فى تحقيقه لا يمكن أن يدوم • كانا يشعران فى أعماقهما بأن الحزب لابد ، عاجلا أو آجلا ، أن يكتشف مخبأهما ، وأنهما سيعتقلان ويعذبان ويعترفان ، ويجبر كل منهما على أن يخون الآخر ، وأنه سوف تأتى اللحظة ، وأثناء التعذيب ، التى يتمنى كل منهما فيها أن يتحول التعذيب منه الى الآخر • كانا ينتحران، ولكنهما لم يتوقفا لحظة للتساؤل عما اذا كان من الحكمة أن يتراجعا •

وكما دست جوليا ورقة فى يد ونستون تقول له أنها تحبه ، تلقى ونستون رسالة من شخص آخر ، يعمل أيضاً فى وزارته اسمه « أوبراين » ، يدعوه فيه الى بيته • وفى بيت أوبراين علم ونستون وجوليا أن أوبراين ، هو أيضا ، من المعارضة ، وأنه يدين بالولاء لأفكار « جولدشتاين » العدو الأول للحزب • وأعطى أوبرين لونستون نسخة من كتاب جولدشتاين الذى يعرض فيه أفكاره السياسية وتفسيره لما آل اليه الحال فى « أوشانيا » • فما هى هذه الأفكار ؟

لماذا الحرب ؟

أن الذى يعرفه جيدا قادة الدول العظمى الثلاث ، أوشانيا ويوراشيا واستاشيا ، ولا يذكرونه صراحة أبدا ، هو أن نظام الحكم ونمط النظام الاجتماعى وطبيعة الحياة فيها كلها تكاد تكون واحدة أو متشابهة جدا ، على الرغم من أن النظام يتسمى بأسماء مختلفة فى الدول الثلاث • ان الأيديولوجيات الثلاث ، رغم تظاهر الحكام بأنها مختلفة ، يكاد يستحيل تمييز احداها عن الآخرين • ففيها نفس البناء الاجتماعى الطبقى ، حيث تسيطر قلة فى قمة النظام على سائر الناس ، وتستأثر بالسلطة والامتيازات • وكلها تمارس نفس الطقوس فى

عبادة القائد شبه المقدس ، وفيها كلها يعتمد النظام على استمرار الحروب وانتاج الأسلحة •

أن الدافع الاقتصادى للحرب هو تنافس الدول الثلاث فى الحصول على العمل الرخيص فى الأقاليم الواقعة خارج حدودها ، والممتدة من برازافيل الى هونج كونج • فالدولة التى تتمكن من السيطرة على أفريقيا الاستوائية أو بلاد الشرق الأوسط أو جنوب الهند أو الجزر الأندونيسية يمكنها أن تتحكم فى أجساد عشرات أو حتى مئات من الملايين من الأفراد القادرين على العمل الشاق ، والذين يقبلون العمل بأدنى الأجور • ولكن هذه الأقاليم الاستوائية « المستعبدة » لاتمثل أى عنصر أساسى من عناصر النظام الدولى • فهى دائمة التنقل من الخضوع لاحدى الدول الثلاث ، الى الخضوع لدولة أخرى ، دون أن تكون لها أدنى سيطرة على مصيرها • وانما يتوقف خضوعها لهذه الدولة أو تلك على قدرة احدى الدول الكبرى على الخداع أو الايقاع بالدولتين الأخريين • وهذا نجد أن الحدود بين مناطق النفوذ للدول الثلاث دائمة التغير ولا تستقر أبدا •

أن الحرب بين الدول الكبرى لا تتوقف اذن أبدا • فهى لم تعد ، كما كانت فى العقود الأولى من القرن العشرين ، عملا ساحقا شاملا يحاول فيه كل طرف أن يدمر الآخر • ففضلا عن أن الفوارق الأيديولوجية بين الدول الكبرى لم تعد لها أهمية تذكر ، فقد أصبح كل طرف عاجزا عن تدمير الآخرين ، مع تطور الأسلحة ووسائل الدمار• ولهذا نجد أنه ، على الرغم من أنه لايوجد اتفاق رسمى صريح بين الدول الثلاث على عدم استخدام القنابل الذرية ، فان هذه القنابل لا تستخدم أبدا فى الحرب ، وأن كانت الدول الثلاث لا تتوقف عن انتاجها وتخزينها •

ليس معنى هذا أن الحرب أصبحت أقل وحشية أو أقل اراقة للدماء أو أقل هستيرية مما كانت فى الماضى • بالعكس ، لقد زادت أعمال الحرب بربرية واقترنت بهيستيرية أكبر • كل ما هنالك أن الحرب الآن أصبحت محدودة النطاق جغرافيا ، ولم تعد تمتد الى أرض القوى

الكبرى نفسها ، بل تجرى فى الأقاليم المتاخمة لها التى لم يتحدد بعد بشكل واضح ما اذا كانت ستقع تحت نفوذ هذه الدولة الكبرى أوتلك.

على أن ذلك العامل الاقتصادى ليس هو العامل الوحيد ولا حتى الأساسى فى الحرب الحديثة . ان الغرض الأساسى من الحرب هو استخدام ناتج الآلة على نحو يمنع من الارتفاع بمستوى المعيشة لغالبية الناس .

تفسير ذلك أنه منذ اللحظة الأولى التى اخترعت فيها الآلة أصبح من الواضح أن التقدم الطبيعى فى فنون الانتاج وأساليب الصناعة من شأنه أن يسمح للعالم ، لأول مرة فى تاريخه ، بالتخلص من كل مظاهر الجوع والحرمان والجهل ، وينهى الى الأبد ذلك الصراع التقليدى حول اقتسام الناتج المحدود . ولكن من الواضح أيضا أن رفع مستوى الاستهلاك للجميع لابد أن يؤدى بدوره الى وضع نهاية للمجتمع الطبقى القائم على سيطرة القلة على الغالبية . ذلك أن مجتمعا يحصل كل أفراده على ضروريات الحياة ، ويتمتعون فيه بدرجة عالية من الفراغ، ويحصلون فيه على مستوى رفيع من التعليم ، لايمكن لقلة حاكمة أن تقهره . الحرب الحديثة اذن هى الوسيلة الضرورية لضمان استمرار المجتمع الطبقى برغم التقدم فى أساليب الانتاج . انها وسيلة «تدمير» الانتاج بدلا من توزيعه . فبتدمير الانتاج الزائد يمكن تحقيق درجة من الحرمان تضمن خضوع الغالبية لسيطرة الأقلية الحاكمة ، فضلا عن أن الحرب ، بما تخلقه من مناخ نفسى يشعر فيه الناس باستمرار بالخوف ، سوف تجعلهم أيضا يشعرون بأنه من الطبيعى أن تجلس على قمة المجتمع فئة تستأثر بالحكم ، وكأن هذا هو الشرط الضرورى لمجرد البقاء .

أن الغرض الأساسى من الحرب لم يعد اذن هو التوسع وضم أراضى جديدة لسيطرة الدولة ، أو منع فقدان أرض كانت تخضع لسيطرتها ، بل هو الآن الابقاء على الهيكل الاجتماعى داخل الدولة على ما هو عليه دون تغيير ، أى تكريس اللامساواة والقهر . وهكذا « تخلى الناس عن الحلم بتحقيق الفردوس على هذه الأرض فى نفس اللحظة التى أصبح فيه تحقيق هذا الحلم ممكنا » .

لقد كان المصلحون الاشتراكيون يظنون أنه بالغاء الملكية الخاصة سوف تتحقق المساواة وينتهى القهر • ولكن ها قد تم القضاء على الملكية الخاصة واذا باللامساواة والقهر يصبحان نظاما أبديا • كان الاشتراكى القديم يعتقد أن ما لا يمكن توريثه لايمكن أن يبقى حكرا لجماعة من الناس الى الأبد ، وأنه اذا قضى على نظام الأرث قضى أيضا على اللامساواة • ولكن ظهر أنه من الممكن أن تظل الامتيازات والسلطة حكرا على جماعة بعينها ، والى الأبد ، طالما كان باستطاعة الحكام أن يحددوا أسماء من سيخلفونهم • لقد زالت حقا طبقة الرأسمالية ولكن ظهرت بدلا منها أرستقراطية جديدة تتكون من البيروقراطيين والسياسيين المحترفين وقادة نقابات العمال وخبراء الاعلام والفنيين والصحفيين • هذه الارستقراطية الجديدة ، وان كانت أقل تطلعا الى الرفاهية المادية من سابقتها فانها أكثر طمعا فى محض السلطة • وهم فى سبيل احتفاظهم بالسلطة على استعداد لممارسة وسائل للقهر تعتبر وسائل الكنيسة الكاثوليكية فى العصور الوسطى ، بالنسبة لها ، غاية فى التسامح • بل انهم أعادوا وسائل للقهر التى كانت قد هجرت منذ زمن طويل ، كالسجن دون محاكمة ، والاعدام العلنى ، والتعذيب للحصول على الاعتراف ، وترحيل أمم بأسرها من أراضيها • كما سمح لهم تقدم وسائل الاعلام والاتصال ، وخاصة اختراع التليسكرين ، الذى يسمح بالارسال والاستقبال فى نفس الوقت ، بالتحكم فى الرأى العام وتشكيله على أى نحو يشاءون • ومن ثم أصبح بمقدور الدولة ليس فقط أن تضمن الطاعة التامة لارادتها بل وأيضا أن تفرض التماثل التام فى الأفكار ، وأن تقضى قضاء مبرما على الحياة الخاصة •

الاعتقال والتعذيب والاعتراف :

وكما كان ونستون وجوليا يشعران دائما فى قرارة نفسيهما بأن حريتهما لا يمكن أن تدوم ، فقد جاء بالفعل الاعتقال والتعذيب والاعتراف • لقد ظهر أنهما كانا تحت المراقبة منذ البداية ، وأنهما لم يخدعا السلطة قط • فالعجوز الذى أجر لهم الغرفة التى اتخذاها مخبأ كان هو أيضا جاسوسا للسلطة • والتليسكرين كان موجودا دائما ، وان كان مخبأ وراء الصورة المعلقة فوق السرير • بل وحتى أوبراين ،

الذى ظناه من رجال المعارضة ، ظهر أنه أحد رجال الحزب الكبار ، وأنه كان فقط يستدرجهما الى التورط فى جريمتهما .

فى السجن يسأل ونستون سجينا سياسيا آخر عن سبب اعتقاله فيأتى الرد : « هناك جريمة واحدة فقط ، أليس كذلك ؟ »

فى السجن أيضا يشاهد ونستون الفرق بين معاملة المجرمين العاديين ومعاملة المسجونين السياسيين ، وهو كالفرق بين معاملة العامة خارج السجن ، ومعاملة أعضاء الحزب أنفسهم . كان المسجونون بسبب أفكارهم فى حالة ذعر دائم ، ويتعرضون لأنواع من التعذيب لا يتعرض لها المجرم العادى ، بل أن المجرمين العاديين الذين ارتكبوا جرائم القتل أو السرقة أو الاغتصاب ، كانوا يبدون وكأن لا شىء يعكر صفوهم ، بل ويبدون جرأة غريبة ازاء الحراس فيسبونهم ويهربون الطعام من وراء ظهورهم ، بل وقد يوجهون السباب الى شاشة التيسكرين حينما تصدر الأوامر اليهم .

وبالتعذيب اعترف ونستون بكل شىء : بما ارتكبه وما لم يرتكبه ، بل لقد اعترف بأنه قتل شخصا يعرف الجميع أنه لايزال على قيد الحياة . كان شاغله الوحيد أثناء التعذيب هو أن يحاول أن يخمن ما الذى يريدونه أن يعترف به ، حتى يعترف به بسرعة قبل أن يبدأ التعذيب من جديد .

وأثناء التعذيب يخبره أوبراين بالهدف الذى يوجد من أجله نظام الحكم والحزب وكل مبادئه وشعاراته . « أن السلطة والقوة ليست وسيلة بل هى الهدف ذاته . اننا لا نقيم الديكتاتورية من أجل حماية الثورة ، بل نقوم بالثورة من أجل اقامة الديكتاتورية . فاذا أردت أن تتصور ما الذى سيكون عليه المستقبل فلتحاول أن تتخيل صورة حذاء ثقيل يدوس على وجه انسان الى الأبد » .

لقد اعترف ونستون بكل ما يمكن أن يتصور أن يعترف به ، ولكنهم لم يكونوا يريدون اعترافاته . كانوا يريدون ايمانه وعقله .

لم يكن يهمهم أن يحصلوا منه على هتاف بحياة الأخ الأكبر ، بل أن يعتقد بالفعل بأن الأخ الأكبر لا يمكن أن يخطىء • (ويسأل ونستون نفسه : « ما الذى يمكن أن تفعله ازاء شخص مجنون ولكنه أكثر ذكاء منك ؟ يستمع الى حججك ثم يواصل جنونه ، وكأنك لم تقل شيئا على الاطلاق ؟ ») •

على أن مهمتهم كانت صعبة مع كل ذلك • فقد يعترف الانسان بأى شىء تحت وطأة التعذيب الجسمانى والاهانة ، ولـكن عقله يظل ملكا له • قد يردد ونستون قولهم أن ٢ + ٢ يمكن أن تساوى خمسة أو عشرة ، ولكنهم يريدونه أيضا أن يعتقد حقا وصدقا ، أن ٢ + ٢ يمكن بالفعل أن تساوى خمسة أو عشرة • وهنا يظهر العقل الانسانى مقاومة أبسل بكثير من مقاومة الجسم الانسانى الضعيف •

ولكنهم يكسبون هذه الجولة ، فيفقد ونستون عقله ، ويعترف ، حقا وصدقا ، بأن ٢ + ٢ يمكن أن تكون خمسة أو عشرة • ولكنه لايزال يتمسك بقلبه • فهو لا يزال يكره الأخ الأكبر والحزب ، ولايزال يحب جوليا • ويعيد ونستون تعريفه للحرية فيقول لنفسه :

« أن الحرية هى أن تموت كارها لهم » •

لقد حصلوا منه على اعتراف ضد حبيبته جوليا ، ولكن هذا أيضا لم يكن كافيا • كانوا يريدونه أن يتوقف بالفعل عن حبها ، ولكنه لم يفعل ، فقلب الانسان هو أيضا أكثر بسالة من جسمه المتهاوى الهزيل • انهم يدركون جيدا بالرغم من كل اعترافاته ضد جوليا ، أنه لم يخنها فى الواقع • فهى لاتزال تسكن فى قلبه •

ولكنهم يكسبون هذه الجولة أيضا ، وهى الجولة الأخيرة • فتحت وطأة آخر مراحل التعذيب يصيح ونستون من شدة الألم : « لاتفعلوا هذا بى ، افعلوه لجوليا » • وهنا فقط يتوقف التعذيب • بل انهم بعد أن استطاعوا ، على النحو ، أن يفرغوه من عقلة وقلبه ، لم يجـدوا غضاضة فى اطلاق سراحه • فهو الآن يرى الأصابع الأربعة خمسة •

وهو اذ يرى جوليا لا يشعر نحوها بشيء • انهما يتبادلان الحديث ، ولكن لم تعد لدى أى منهما أية رغبة فى أن يرى الآخر مرة أخرى •

لقد أطلقوا بالفعل سراحه ولم يعـودوا يُراقبونه بعـد الآن • وعينوه فى وظيفة جديدة ، عضوا فى لجنة فرعية ، منبثقة من لجنـة فرعية ، منبثقة من لجنة عليا ، تقوم باعداد الطبعة الحادية عشر من قاموس اللغة الجديدة • وعندما تنتهى القصة تكون هذه اللجنة منهمكة فى اعداد تقرير مبدئى يتعلق بتحديد المكان الأمثل للفاصلة اذا جاءت مقترنة بجملة موضوعة بين أقواس : هل توضع الفاصلة داخل القوس أم خارجه ؟[1] •

---

(١) سبق نشر هذا المقال مختصرا فى مجلة « الهلال » المصرية ، فى عدد يوليو ١٩٨٥ •

أنا أفكر .. اذن أنا غير موجود

من حين لآخر يحدث فى مصر ما يذكرنى برواية جورج أورويل الشهيرة « ١٩٨٤ » التى أصبح اسمها واسم مؤلفها يرمزان لعالم رهيب يفقد فيه الفرد أبسط حقوقه كانسان . وقد تذكرت القصة من جديد فى أواخر الشهر الماضى ثم فى مطلع هذا الشهر ، عندما عمت البلاد موجة عارمة من الحماس لمترو الانفاق ، ثم لاستفتاء رئاسة الجمهورية .

لم يكن فرحى بمترو الانفاق أقل من فرح غيرى ، وان كان قد اعترانى بعض الشكوك حول ادخال تلك البوابات الأتوماتيكية الحديثة التى تلتقط التذاكر الممغنطة ، وتصورت امرأة ريفيــة ممتلئة الجسم تحاول الخروج وهى تحمل قفصا على رأسها وطفلا رضيعا على ذراعها ، وتحاول فى نفس الوقت البحث عن التذكرة الممغنطة فى جيب جلبابها الداخلى حتى لا تتعرض للغرامة الفظيعة . ولكنى لم أحاول الاسترسال فى تصور مثل هذا الموقف ، وقلت لنفسى أن المصريين لديهم دائما الوسائل التى يتحايلون بها على تعنت الدولة ، وأن المرأة لابد لها أن تخرج فى النهاية بدون غرامة ، اذ ليست هناك قوة تستطيع أن تستخرج منها عشرة جنيهات لاتملكها ابتداء .

ولكن الأمر الذى لم أستطع مقاومة التفكير فيه هو أسماء المحطات الجديدة ، وعلى الأخص تسمية ميدان المحطة باسم مبارك ، وميدان التحرير باسم السادات ، ولم أستطع مقاومة الشعور بأن هذه التسميات الجديدة تحمل اعتداء شخصيا على ، وأننى على نحو ما قد تعرضت للاهانة . وحاولت أن أكتشف من أين جاء هذا الشعور ، ورأيت أن أعرض الأمر على القراء ليقينى بأن هذا الشعور ليس وقفا على وحدى .

كان ميدان المحطة منذ أن تفتحت عيناى على هذه الدنيا يشار اليه من الجميع بباب الحديد . والتسمية ، كما ترى غير صحيحة لغويا ، فالمفروض أن تكون اما الباب الحديدى ، أو باب السكة الحديدية ،

أو شيئا من هذا القبيل • ولكن هذا الأسم بخطئه اللغوى قد أصبح جزءا من عقلى وذكريات طفولتى وشبابى ، بحيث أنه اذا جاء ذكره مثلا فى قصيدة لشاعر شعبى مثل بيرم التونسى أو صلاح جاهين تداعت بسببه الذكريات وانفعلت لذكره بالضبط كما يتوقع الشاعر منى أن أنفعل • ثم حدث يوما أن رأت الحكومة اعادة تسمية الميدان وجعله ميدان رمسيس ، لمجرد أن شخصا قرر نقل تمثال نهضة مصر من مكانه واحلال محله تمثال رمسيس الثانى • ولم أعلق على الأمر أهمية وقتها ، وأن كنت قد كرهت التسمية بعد ذلك ، حيث أن اسم رمسيس لا يثير لدى من المشاعر ما يثيره اسم باب الحديد ، على الرغم من أن رمسيس اسم هام فى التاريخ المصرى بوجه عام •

على اننى بالطبع لم استطع مقاومة الانفعال عندما وصل الأمل الى حد اطلاق اسم رئيس الجمهورية الحالى على هذا الميدان الذى يخصنى ويهمنى أمره ، لمجرد أنه رئيس الجمهورية الحالى • ولا أخفى على القارئ شعورى بالحسد للشعب الانجليزى الذى لا يجرؤ رئيس له أو ملك أن يغير من أسماء شوارعه وميادينه ومحطاته ، مهما كانت الأسماء الأصلية غريبة ، فلا زالت لديهم مثلا محطة اسمها « شارع الخباز » ومحطة أخرى اسمها « مزرعة الطباشير » •• الخ • وتصورت ما يمكن أن يثار من ضجة فى انجلترا لو فكرت الملكة اليزابيث فى أن تطلق اسمها أو اسم أحد أولادها على محطة أو ميدان ، وقلت أنه لو حدث مثل هذا لاعتبره الانجليز شيئا كحلول يوم القيامة •

أما اطلاق اسم السادات على ميدان التحرير فلم يثر فقط انفعالى بل أصابنى بشعور مرير من المذلة والانكسار ، وكأن أحدا قد قام بصفعى على وجهى دون أن أستطيع أن أمد يدى لضربه • ذلك أننى بصراحة كنت ولا أزال أمقت هذا الرجل وأعتبره من أسوأ من مر على مصر من حكام ، أن لم يكن أسوأهم على الاطلاق • والأمر لايتعلق بالضبط بما فعل فى السياسة والاقتصاد وما لم يفعل ، أو ما اذا كانت له انجازات أو لم تكن ، فأى رئيس لجمهورية مصر لابد أن تكون له انجازات • ولكن الأمر يتعلق بصفاته الشخصية وتاريخه الشخصى وطريقة نظرته الى قضايا الوطن • فلم أتصور أن يفرض على وأنا فى

مترو الأنفاق ، فى كل مرة أتجه فيها الى ميدان التحـــرير ، ألا يكون باستطاعتى أن أعرف ما اذا كنت قد وصلت الى الميدان أو لم أصل ، الا بقراءة اسمه على جدار المحطة •

بعد أيام قليلة من افتتاح مترو الأنفاق ، كان على المصريين أن يذهبوا فى استفتاء على رئاســة الجمهورية يقولون فيه نعم أو لا • وأصارح القارىء بأنى منذ أعلن عن الاستفتاء لأول مرة لم يثر لدى شك للحظة واحدة فى أنى لن أذهب • ولم يتطلب الأمر منى تفــكيرا أو عناء • فأنا لم أشارك فى أى استفتاء منذ أكثــر من ثلاثين عاما ، لسبب كان ولا يزال يبدو لى بديهيا تماما ، وهو أن حرية الاختيــار لا تكون الا بين شيئين مختلفين ومعروفين لديك تمام المعرفة فتفاضل بينهما وتختار الأصلح لك • وقد شرع الاستفتاء أساسا للمفاضلة بين قانون وآخر ، أو بين اصدارقانون يغير من الوضع القانون القائم وبين ابقاء الوضع على ما هو عليه ، ومن ثم فان الموافقة وعــدم الموافقة يؤديان الى نتيجتين مختلفتين تعرف كلا منهما تمام المعــرفة • ولكن الأمر هنــا ليس كذلك • فالاســتفتاء على رئاسة الجمهورية المصرية لايخبرك بشىء عمــا يعنيه قولك لا ، اذ أن من المســتحيل أن يبقى منصب الرئاسة شاغرا ، ولا يريد أحد ذلك • واذا حدث أن قالت الأغلبية « لا » فان من أيسر الأمور تحويلها الى نعم • ثم أن الأمر يبدو غريبا جدا من زاوية أخرى • اذ أن من الغريب أنه فى شعب يتكون من خمسين مليونا لا يوجد الا شخص واحد يريد أن يرشح نفسه لهذا المنصب الخطير ، وقد كنت أتصور أن هناك على الأقل ثلاثة أو أربعة آخرين لديهم تصور لما يريدون عمله لهذا البلــد ولا يمانعون من أن يتولوا الرئاسة لو كان الأمر ممكنا •

أما اذا أخذنا المسألة مأخذ الجد وافترضنا أن المقصود بالفعل هو استطلاع رأى الناس ، فان هذه الطريقة فى الاستفتاء تبدو شديدة السخافة والتعقيد بلا مبرر • فبدلا من أن تسأل الناس مباشرة عن اسم الشخص الذى يفضلونه رئيسا للجمهورية من بين عشرة أو عشرين سياسيا مصريا ، تفرض عليك هذه الطريقة السقيمة أن تعرض اسما بعد آخر ليقول الناس له نعم أو لا حتى ينتهى الخمسون مليون مصرى•

لو كان الأمر قد انتهى عند هذا الحد ما كان ليكون بالغ الخطورة، اذ أنه ما كان ليزيد على أن شخصا حاول أن يسخر منك فأوهمك بأنه يتيح لك حرية الاختيار ولم يكن هناك أى اختيار فى الحقيقة ، فاكتشفت الأمر وانصرفت عنه . ولكن الأمر بالطبع لم ينته عند هذا الحد ، ذلك أنهم لا يريدون أن يتركونك لشأنك ولا أحد يدعك فى سلام . ففى كل يوم يخبرونك بأن موعد الاختيـــار قد أوشك أن يأتى حيث تكون لك حرية أن تقول نعم أو لا ، ثم يفاخرون ويمنون عليــك ويطالبــونك بتقديم الشكر على أنهم قد أتاحوا لك حرية الاختيار فى أن تقول نعم أو لا ، ثم تتوالى اعلانات المبايعة حيث يرد اسم بعد آخر يعــدون الرئيس بأنهم سوف يقولون له نعم ، وتنتشر صور الرئيس من كافة الزوايا وتعلق فى كل مكان وتحتها كلمة : نعم .. نعم .. نعم . وتبدأ كلمة « نعم » تطن فى أذنيك حتى لتكاد تستيقظ بالليل مذعورا وقــد حلمت بأن شخصا يهزك فى سريرك ويقول لك أن الجواب هو نعموليس لا . وتحاول فى غمار هذا كله أن تحتفظ بتوازنك وتذكر نفســك بأن الموقف الذى توصلت اليه من البداية هو الموقف الصحيح ، حيث أنه لا اختيار هناك فى الحقيقة ، وأنه ليس هناك شخص فى مصر اســمه « لا » بل أن « نعم ولا » هما اسمان فى الحقيقة لنفس الشخص . وتسلح نفسك بفكرة أنه على الرغم من كل هذه المبــايعات والخطب والهتافات فانه لازال من الكتاب والمفكرين الذين تحترمهم وتثق فى حسن رأيهم ممن لم يسقطوا بعد ويقولوا نعم . ثم تستيقظ فى الصباح فتجد أن واحدا من هؤلاء الكتاب والمفكرين قد بدأ يغمغم فى مقــاله بكلمات غير واضحة ولكنها تبدو وكأنها أيضا « نعم » فيزداد غمك ، ولكنك تقول لنفسك انى واثق ، مع كل هذا ، أن اصدقائى ومعــارفى قد أخبرونى بأنهم قد توصلوا بتفكيرهم الى نفس النتيجة ، وأنهم لن يقولوا لا « نعم » ولا « لا » وهم لا يمكن أن يخدعونى .

ثم تأتى الطامة الكبرى عندما تعلن نتيجة الاستفتاء ، حيث يعلن ليس فقط أن ٩٧٪ من الذين ذهبوا للاستفتاء قد قالوا نعم ، بل أن أكثر من ٨٨٪ ممن لهم حق التصويت قد ذهبوا بالفعل الى صناديق الاستفتاء . فيشتد قلقك ، اذ أنه ليس لديك أية وسيلة للتحقق على

سبيل اليقين من صحة ذلك أو كذبه • أنا أعرف فقط أنى لم أذهب ، كما أعرف أنه ليس هناك واحد من أصدقائى أو معارفى ذهب للاستفتاء ، ولا أعرف من بينهم أحدا يعرف أحدا ذهب للاستفتاء • ومع ذلك فقد يكون ما يزعمونه صحيحا ، فقد أكون أنا وأصدقائى ومعارفى وأصدقاؤهم ومعارفهم هم المعنيين بنسـبة الـ ١٢٫٪ التى تزعم الحكومة أنها لم تذهب ، ولكن ذهب كل الاخرين • ثم يزداد قلقك عندما تظهر الصحف فى اليوم التالى وفيها صورة شيخ تجاوز التسعين يحمله بعض الأشخاص الى صندوق الاستفتاء وقد أصر على أن يذهب ليقول نعم ، وصورة أخرى لفلاحة مصرية تفعل نفس الشىء ، ثم لعامل صناعى ، ثم لشاب جامعى • اذن الأمر جد خطير : لقد ذهب الشيوخ والنساء والشباب وربما الأطفال أيضا ، وذهب الفلاحون والعمال والمثقفون ، وأنا فقط مع أصدقائى المحدودين ، نحن فقط الذين لم نذهب • نحـن وحدنا السبب فى أن الاجماع الشعبى لم يتحقق ، ونحن الذين تسـببنا فى وجود تلك النسبة التافهة التى امتنعت بسبب أنانيتها ونرجسيتها عن أن تفعل مثل بقية الناس • هذه النسبة التافهة لاتستحق الا التجاهل التام ، ويمكن اعتبارها غير موجودة أصلا • فالمبايعة اذن اجماعية • وأنا فى الواقع ، أنا وأصدقائى ، لا وجود لنا فى الحقيقة وانما نتوهم فقط أننا موجودون •

قبل أن يجرى الاستفتاء ، أعلن فى الصحف أن الرئيس سوف يكلف رئيس الوزراء بعد الاستفتاء باعادة تشكيل الوزارة ، دون أن يكلفوا أنفسهم اضافة عبارة صغيرة لا يمكن أن تسىء الى أحد مثل « اذا حاز على أغلبية الأصوات » • الأمر اذن منته من قبل أن يبدأ ، وهو بالطبع أمر معروف مسبقا ، ولكن اعتبارات اللياقة والأدب فقط كانت تقتضى مراعاة شعور الذين كانوا يعتزمون الذهاب الى الصناديق، فلا تعلن النتيجة الا بعد ذهابهم • وبدأ العبث من جديد بعقول الناس بالكلام عن التشكيل الوزارى الجديد ، على أمل أن يظن بعض السذج أن الأمر له أهميته ، وأنه قد يسفر عن خروج بعض الوزراء الذين علقت بهم الشبهات أو أخطأوا خطأ جسيما ، ودخول آخرين ممن لم تعلق بهم شبهة • ثم أعلن التشكيل فاذا بالوجوه هى هى ، فيما عدا وزيرا أو وزيرين خرجا ، ولم يكونا ممن علقت بهم شبهة أو أخطأوا

أخطاء أكبر من أخطاء غيرهم ، ووزير أو وزيرين دخلا وليسا ممن يعرف لهم تاريخ سياسى أو ثقافى يذكر . ولا يتنازل أحد فيخبرنا لماذا خرج هذا ولماذا دخل ذلك ، بل فقط تنتشر علينا خطابات الشكر الموجهة لمن خرج واعلانات التهنئة لمن دخل . فنحن كما ذكرت من قبل لا وجود لنا فى الحقيقة وانما نتوهم فقط أننا موجودون . والوزارة ، كميدان باب الحديد ، هى من ممتلكات الدائرة السنية التى يفعل بها صاحبها ما يحلو له .

وتنتهى الهوجة كلها بذهاب الرئيس المنتخب لالقاء خطابه الأول فى مجلس الشعب ، واذ يسير موكبه فى ميدان التحرير تغلق سلطات الأمن جميع منافذ الطرق المؤدية الى الميدان ، وتمنع السيارات المتجهة اليه فجأة من السير ، ويجد أصحابها أنفسهم جالسين فى أماكنهم لمدة تتراوح بين ساعتين وثلاثة لا يستطيعون التقدم أو الرجوع الى الخلف ، اذ لم يكلف أحد خاطره بأن يعلن عن اغلاق الميدان . ويدخل الرئيس المجلس ليلقى كلمته ، وقد علت الفرحة الوجوه بأن الله وفقه فى الاستفتاء فلم يفز بالرئاسة غيره ، وتلتهب الاكف بالتصفيق عندما يقول فى خطابه :

« لقد أراد الشعب ، وكلنا خدام هذه الارادة . لقد قرر الشعب وجميعنا ممتثل للقرار . لقد أمر الشعب ، وهو صاحب الأمر المطاع» .

عندما أسمع بعد ذلك كلمة «ديمقراطية» ، بل عندما أسمع بعض الناس يتناقشون فيما اذا كان فى مصر ديمقراطية أو ليس فيها ، أجد أن المسألة تنطوى على خطأ جوهرى . أن الديمقراطية تتعلق بحقوق سياسية وانتخابات وأحزاب وتوزيع مقاعد البرلمان .. الخ . فحينما ينتقد بعض الانجليز مسز ثاتشر مثلا بقولهم أنها تترأس حكومة لم يصوت لها الا أقل من نصف الناخبين ، هذا بالفعل أمر يتعلق بالديمقراطية . ولكن الأمر هنا لا يتعلق بهذا . فتسمية محطة مترو الانفاق باسم باب الحديد أو اسم حسنى مبارك أو السادات أمر لا يتعلق بحق سياسى ، كما أن دعوتك للتصويت فى استفتاء لكى تختار بين شخصين هما فى الحقيقة نفس الشخص لاتتعلق بالاعتداء على

حقوقك السياسية • انهمـا يتعلقان بالاعتـداء على أخص خصوصيات حياتك وآدميتك ، وينطويان على الاستهزاء بك والاستخفاف بذكرياتك ومشاعرك ويشـككانك فى حقيقـة وجودك ذاته • لا عجب اذن اننى تذكرت قصة جورج أورويل فرحت أقرأ فيها من جديد ، فوجدته يقول عن بطل القصة (ونستون سميث) :

« انهم لايريدون اعترافاته بل يريدون عقله •• لم يكن يهمهم أن يحصلوا منه على هتاف بحياة الرئيس (الأخ الأكبر) ، بل أن يعتقد بالفعل بأن الرئيس لا يمكن أن يخطىء •• كان ونستون يشـعر بأن الشيء الوحيد أصبح يملكه حقا ويسيطر عليه ويتحكم فيه هو وحده ، هو عدة سنتيمترات مربعة هى مركز التفكير فى رأسه • وكان يشـعر على نحو ما ، أنه اذا استطاع أن يحتفظ بهذه السنتيمترات المربعة حية فى رأسه ، وأن يردد ما يدور بها من أفكار ، ولو لنفسه وحدها ، فانه يستطيع على الأقل أن يضمن أن يسـتمر فى الوجود • وكان يقـول لنفسه :

« انى أحافظ على التراث الانسانى وأحميه ، ليس بالضرورة عن طريق اسماع صوتى ، بل فقط بأن أحتفظ بقواى العقلية » •• وكان يكتب فى مذكراته من حين لآخر : « أن الحرية هى حقك فى أن تعتقد بأن ٢ + ٢ = ٤ »[١] •

---

(١) نشر هذا المقال بجريدة الأهالى المصرية عدد ٢٨ أكتوبر ١٩٨٧ •

خواطر عن أزمة الديمقراطية فى العـــالم العربى

أن ما يسمى بأزمة الديمقراطية فى العالم العربى اليــوم ، هو مشكلة ذات شقين : يتعلق أولهما بقدرة المواطن العربى على المساهمة فى اتخاذ القرارات الأساسية المتعلقة بوطنه ، وثانيهما بمدى استعداده لهذه المساهمة . واذا كان الشق الأول يثير قضايا تتعلق بوسائل والقمع والقهر التى تمارسها أجهزة الحكم ونوع التنظيم السياسى والنظــام الحزبى ونظام الانتخابات والقيود المفروضة على الحريات بوجه عام ، فان الشق الثانى يثير قضايا تتعلق بالمعوقات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية التى تقلل من استعداد المواطن العربى للافادة من القنوات المتاحة للتعبير عن الرأى ، أو للقيام بجهد لتوسيع هذه القنوات .

ومنذ نحو ثلاثين عاما كتب الأستاذ شارل عيسوى مقالا عن مشكلة الديمقراطية فى العالم العربى أرجع فيها جذور المشكلة الى السمات المعروفة للتخلف الاقتصادى . فغياب الديمقراطية كان فى نظره ، فى ذلك الوقت على الأقل ، يرجع الى انخفاض متوسط الدخل وانتشار الأمية وسوء توزيع الدخل وانخفاض مستوى التصنيع والتحضر .. الى آخر قائمة السمات المعروفة التى تقترن عادة بالتخلف . ولازلنا نجد ، بالطبع ، من الكتاب من يرد أزمة الديمقراطية فى العالم العربى فى وقتنا الحاضر الى مثل هذه الأسباب .

ثم جاء زمن ردت فيه أزمة الديمقراطية فى العالم العربى الى قيام الحكم العسكرى فى بلد تلو الآخر ، فمنــذ أواخر الأربعينات ، خضعت سوريا ثم مصر فالعراق فالسودان لحكومات عسكرية أطاحت بالنظام النيابى . ولازالت هذه الدول العربية الأربع باستثناء السودان، مضافا اليها الجزائر وليبيا ، يحكمها عسكريون ، وتمارس بشكل أو آخر نظام الحزب الواحد ، وتقوم المجالس النيابية فيها بمهمة صورية أساسا لا تزيد فى معظم الأحوال على محاولة اكساب شرعية شكلية لقرارات الحزب الحاكم ، وتتعرض فيها أحزاب المعارضة ، فى الأحوال القليلة التى يسمح لها بممارسة بعض النشاط ، لصور مختلفة من القهر تخفض فاعليتها الى الحد الأدنى .

على أنه بصرف النظر عن احتكار السلطة الذى تمارسه الحكومات العسكرية ، تعرض العالم العربى خلال الستينات لأزمات سياسية وقومية متتالية خفضت بشكل ملحوظ من استعداد عامة الناس ، بما فيهم المثقفين ، للمشاركة فى الحياة السياسية والأدلاء بالرأى فى الأمور العامة . فهزيمة ١٩٦٧ ساهمت فى خلق مناخ سياسى عام يتسم بدرجة عالية من القنوط والاحباط . وفى نفس الوقت الذى أدت فيه هذه الهزيمة الى تقوية النزعة ، لدى أعداد كبيرة من المثقفين والمهنيين الى الهجرة ، قوت الهزيمة أيضا الاستعداد النفسى لما يمكن أن يسمى « بالهجرة الداخلية » ، بمعنى الانصراف عن الاهتمام بما يجرى فى الساحة السياسية ، وتفضيل الانشغال بحياة الفرد الخاصة ومشاغل الحياة اليومية . ثم ضاعف من هذا الشعور توالى النكسات على المستوى القومي ، من التخلى التدريجى عن مناصرة شعب فلسطين ، الى التخلى عن مبدأ عدم الانحياز والاتجاه الى الارتباط الحميم بأحد المعسكرين ، الى التخلى عن دعوة القومية العربية والوحدة ، مما أدى فى مجمله الى شعور عام مؤداه أن الحركة القومية تمر بحالة انحسار محقق ، وأن مصير الأمة العربية قد خرج ، أو كاد يخرج ، من يدها ، وأصبح فى نهاية الأمر جزءا من اللعبة الدولية التى لا تمارس فيها الارادة الوطنية دورا يذكر . فضعف الحافز الى الاهتمام بالشئون العامة استنادا الى أن النتيجة دائما معروفة سلفا ، أو انها على أى حال محكومة باعتبارات تخرج الى حد كبير عن دائرة الفعالية لارادة الشعوب العربية .

وقد اقترنت هذه الفترة ، التى تعرضت فيها القضية القومية العربية للانتكاس ، بظهور الثروة النفطية الجديدة ، وما قدمته من فرص جديدة ومفاجئة لفئات عريضة من سكان الدول العربية غير النفطية لزيادة دخولها عن طريق الهجرة الى دول النفط ، وما أثاره ذلك من تطلعات استهلاكية لم تكن قائمة ، قدمت للشباب العربى ، فى نفس الوقت الذى سلب فيه آماله القومية ، مطامع ذاتية تتعلق بتحسين مستوى معيشته ، والانتقال من طبقة اجتماعية لأخرى . وكأن الثروة النفطية اذن قد قدمت لشرائح كبيرة من الشباب العربى بديلا عن الاهتمام بالشئون السياسية .

اقترنت حقبة السبعينات أيضا ، بسبب تدفق الثروة النفطية من ناحية ، وبسبب انفتاح الاقتصاد العربى بدرجة أكبر من أى وقت مضى ، على الاقتصاد العالمى ، بالارتفاع المفاجىء فى معدل التضخم الأمر الذى ساعد على مزيد من الانصراف عن الشئون العامة . فالتضخم يشركك رغم أنفك فى سباق ما كنت لتشترك فيه فى ظروف اقتصادية أكثر استقرارا ، هو السباق بين مستوى دخلك النقدى ومستوى الأسعار ، ويعرضك لتهديد مستمر أن تفقد قدرتك على الاحتفاظ بمستوى معيشتك على ما كان عليه ، وأن تفقد مركزك النسبى فى السلم الاجتماعى . والتضخم يخلق أمامك أيضا فرصا ، لم تكن متاحة أمامك من قبل ، للانتقال الى طبقة أعلى ع بشرط أن تقوم بأعمال ما كنت لتقبل القيام بها ، واقتناص فرص الربح المتاحة الآن من أعمال وصفقات لم يكن وجودها متصورا من قبل . هذه الفرص الجديدة المتاحة لزيادة الدخل تظهر أساسا فى القطاعات « الأجنبية » من الاقتصاد ومن ثم كثيرا ما يتطلب اقتناصها بعض التضحية بالانتماء الى الوطن . وقد تتولد فى قطاع تسيطر عليه الدولة ، وهنا يتطلب اقتناصها التنازل عن معارضتك للسلطة . وهى فى جميع الأحوال تضعف الالتزام بالمواقف المبدئية وتلهى الناس عن الاشتغال بالسياسة وتحولهم الى الانهماك فى تدبير أحوالهم الخاصة .

من السهل اذن أن نعثر على أسباب عربية صرفة لأزمة الديمقراطية فى العالم العربى . فالعرب يتعرضون اليوم لما يشكل فى رأيى غزوة استعمارية جديدة لاتقل ضراوة عن بداية الغزوة الاستعماريةفى القرن الماضى التى اقترنت بالاحتلال العسكرى . وهم لذلك يمرون بحالة نفسية شبيهة بما كانوا يمرون به فى أعقاب الاحتلال ، من شيوع اليأس وفقدان الثقة بالنفس وتوقع فترة طويلة من الانكسار ورد ما حل بهم الى غضب الله عليهم لابتعادهم عن دينهم . وانما تلعب الظروف الاقتصادية اليوم دورا يفوق بكثير دورها فى الغزوة الاستعمارية الأولى فى اضعاف قدرة العرب على المقاومة .

ولكنى من ناحية أخرى أجد من الصعب عزل ما يحدث للعربى اليوم عما يحدث فى العالم بأسره . فانصراف فئات واسعة من الشباب

عن السياسة ليس فقط ظاهرة عربية ، وانتشار الشعور باللامبالاة وعدم الاكتراث بالقضايا العامة ، وضعف الاهتمام بالتصويت فى الانتخابات والانكباب على تحصيل منافع مادية خاصة ، ظاهرة نشاهدها على مستوى العالم كله •

لقد أصبح العربى بانفتاحه الجديد على العالم منذ السبعينات ضحية لنفس الظاهرة التى يسميها ماركوزه Marcuse « العبودية الاختيارية » « voluntary servitude » التى يحل فيها القهر النفسى الذى تمارسه وسائل الاعلام التأثير الحديثة فى الرأى العام ، ووسائل ترويج السلع والشعارات السياسية على حد سواء ، محل وسائل القمع التقليدية ورصاص البنادق •

حينما كتب جورج أورويل Orwell روايته الشهيرة «١٩٨٤» وصور فيها هذا النوع من العبودية الاختيارية الناتج عن التقدم الرهيب فى وسائل التأثير فى الرأى العام ، كان الظن أن المجتمع الذى يصوره لابد أن يكون بالضرورة مجتمعا شموليا أو مجتمعا فائق التقدم تكنولوجيا ، وما كان يدور بخلد أحد أنه يمكن أن يصيب مجتمعاتنا العربية « المتخلفة » فاذا نحن فى ١٩٨٤ نشاهد سمات شديدة الشبه بما تخيله أورويل منذ ٣٥ عاما ، من اضفاء ما يشبه القدسية على الحاكم ، الى اعادة كتابة التاريخ بما يناسب اللحظة الراهنة ، الى شيوع « لغة جديدة » فى الكتابة السياسية وظيفتها اضعاف القدرة على التفكير والمقارنة ، الى اجراء انتخابات معروفة نتائجها مقدما ، الى الهاء الناس بالجنس مرة ومباريات كرة القدم مرة ، أو بشغلهم بتفسيرات ضحلة للدين •

لقد كان أحمد بن حنبل يقول ، معبرا عن عدم اكتراثه بوسائل القمع فى أيامه أنه يرى فى السجن خلوة ، وفى النفى سياحة ، وفى القتل شهادة ، فما عساه أن يقول اليوم وقد تغيرت صورة القهر فلم تعد هى مجرد السجن أو النفى أو القتل ، بل التعرض اليومى لغسيل المخ على نحو لا تنتهى معه فقط « القدرة » على الفرار ، بل وحتى « الرغبة » فيه ؟

أن محنة الديمقراطية فى العالم العربى اليــوم ، أو فى الدولة التكنولوجية الحديثة بصفة عامة ، تحتاج معالجتها لفكر جديد تماما ، لا يصب فى القوالب التقليدية التى تعطى أهمية مبالغ فيهــا لحقوق الترشيح والانتخاب ، أو للتمييز بين النظام الرئاسى والنظام البرلمانى، أو التى تقوم على التمييز بين الحرية السياسية والحرية الاقتصادية وتعطى أهمية مبالغ فيها للحرية الاقتصادية فى تحرير الانسان بوجه عام ، بل يقوم على مواجهة هذه « العبودية الاختيارية » ، ويركز على أثر التقدم التكنولوجى ، ليس فقط فى فقدان القدرة على التعبير الحر عن الرأى ، بل وفقدان الرغبة فى الحرية[1] .

---

(١) نشر هذا المقال فى « ملف المستقبلات العربية البديلة » الصادر عن جامعة الأمم المتحدة ومنتدى العالم الثالث (مكتب الشرق الأوسط) ، عدد أبريل ١٩٨٤ .

عن الحجاب والنقاب والحياة الاجتماعية فى مصر

قصة الحجاب والنقاب فى مصر

القاهرة فى ٢٠٣٧/١١/٢٤ :

كان الأمر قد بدأ بدايات بريئة جدا ومتواضعة للغاية ، فلم يلفت نظر أحد ، ولم يتصور أحد أن الأمر يمكن أن يتطور على هذا النحو الخطير • ففى حوالى سنة ١٩٧٠ ، أى منذ ما يقرب من سبعين عاما ، شوهد فى بعض شوارع القاهرة ما لايزيد على أربعة أو خمسة نساء يرتدين زيا لا يختلف كثيرا عما اعتادت نساء الحضر فى مصر ارتداءه ، اللهم الا فى أنه يشمل غطاء كاملا للشعر والأذنين ، صنع من نسيج أبيض أو رمادى ، وأن الاكمام كانت تغطى الذراع بأكمله ، وأن كانت تظهر منها اليدان ، كما أن الرداء كان طويلا حتى ليكاد يلامس الأرض•

بمرور بضع سنوات تزايد عدد النساء اللاتى يرتدين هذا النوع من الرداء الى بضع مئات ثم الى بضعة آلاف • فتجد مثلا أنه فى احدى المصالح الحكومية كانت هناك سيدة واحدة ترتدى ما سمى وقتها بالحجاب ، ثم انضمت اليها سيدة أخرى ، ثم سيدة ثالثة ، حتى شعرت الباقيات بالحرج ففعلن نفس الشىء •

عندما بلغ عدد السيدات المحجبات عشرات الألوف ، بدأ بعض علماء الاجتماع فى مصر يهتمون بالظاهرة ، وقدموا لها تفسيرات شتى • فمنهم من قال ان السبب هو الارتفاع المفاجىء فى معدل الحراك الاجتماعى ، وكانوا يقصدون بذلك أن بعض الطبقات الاجتماعية التى كانت نساؤها محرومة من فرص التعليم أو التوظيف أو العمل خارج البيت ، حصلت فجأة على هذه الفرص ، فزاد اختلاطهن الاضطرارى بالرجال ، على نحو لم يعتدن عليه من قبل ، فلجأن الى الحجاب كنوع من الحماية لانفسهن من نمط الحياة الجديد ، ورحب رجالهن بالحجاب أو أصروا عليه لنفس السبب • ومنهم من ذهب الى أن الظاهرة هى جزء من الصحوة الجديدة للحركات الاسلامية ، التى حدثت كرد فعل لهزيمة ١٩٦٧ ولفشل كل من الاشتراكية والرأسمالية فى تقديم حل لمشاكل المجتمع • ومنهم من أشار الى الهجرة الى البلاد العربية

النفطية كسبب محتمل لانتشار الحجاب فى مصر ، حيث تلتزم النساء بتلك البلاد برداء أكثر احتشاما •• وهكذا •

ولكن كل هذه المحاولات لتفسير الظاهرة تفسيرا اجتماعيا أو سياسيا لم تتمتع بقبول واسع ، ورفضت رفضا باتا من جانب الحركات الاسلامية الجديدة ومن النساء المحجبات أنفسهن لسبب بسيط ، وهو أنه ليس هناك أحد يحب أن يفسر سلوكه أو آراؤه تفسيرا اجتماعيا أو سياسيا ، اذ قد يفهم من هذا أنه لم يصل الى هذا الرأى أو ذلك نتيجة تفكيره المستقل واختياره الحر • مع أنه ليس هناك أى تعارض فى الحقيقة بين أن يكون للظاهرة تفسيرها الاجتماعى وتكون فى نفس الوقت نتيجة اختيار حر وتفكير مستقل • كما أن القول بأن لظاهرة ما أسبابها الاجتماعية لا علاقة له بالحكم بصوابها أو خطئها • على أى حال أصرت هذه الجماعات والنساء المحجبات على أن السبب الوحيد فى انتشار الحجاب هو اعتقادهم المخلص بتعاليم الدين وأنها تفرض على النساء اخفاء كل مظاهر الزينة ، الا على أزواجهن ، وأن يتجنبوا كل احتمال لاثارة شهوة الرجل ، بأية صورة من الصور •

استمر الحال على هذا فترة ، حتى لفت البعض النظر الى أن الكشف عن الوجه واليدين يمكن أن يكون بدوره مصدرا لاثارة شهوة الرجل مثل أى جزء آخر من جسم المرأة ، ومن ثم فانه اذا أراد المجتمع حقيقة أن يتجنب تجنبا تاما أية شبهة للرذيلة فان على المرأة أن ترتدى النقاب ، وهو يغطى وجهها بأكمله وكل جزء من جسمها ، ولا يترك الا ثقبين صغيرين أمام العينين تطل منهما المرأة على العالم ، وأن تمتنع امتناعا تاما عن مصافحة الغرباء من الرجال ، أو أن تغطى يديها بقفاز • وبحث هؤلاء عن سند لهم فى الدين فوجدوا فى آراء بعض الفقهاء ما يؤيد رأيهم • ومن ثم بدأ يظهر فى شوارع القاهرة وفى وسائل المواصلات وفى الجامعات عدد غير قليل من النساء اللاتى يرتدين النقاب ويحجبن أنفسهن تماما عن العالم •

وقد أثار النقاب عند ظهوره كثيرا من الانتقادات والاعتراضات • فقد رفض أحد العمداء باحدى الكليات أن تدخل احدى الطالبات

المنقبات الامتحـــان ، دون أن تســمح لأحد بالتحقق من شخصيتها ، واصدرت ادارة الجامعة قرارا بمنع دخول المنقبـات الى الجامعــة استنادا الى اعتبارات الامن • وقال بعض رجال الدين أن التفسير الصحيح للدين يسمح للنساء بأن تكشف عن الوجه واليـدين ، وأن ثلاثة من المذاهب الفقهية الأربعة قالت بذلك • وروى البعض واقعة مؤداها أن طفلاً صغيرا أخذته أمه الى طبيبة منقبة ، فما أن رآها ملثمة الوجه حتى صرخ الطفل فزعا ، ولم ينقطع بكاؤه حتى كشفت له الطبيبة عن وجهها • بل لقد ذهب البعض الى حد القول بأن المرأة المنقبة انما تطرح موضوع الجنس عندما لم يكن مطروحا من قبل ، وأن هناك شبها بين تصرفها وتصرف المرأة المتبرجة من حيث أن كليهما يفتحان موضــوع الجنس عندما لا يكون هناك مبرر لذلك • فالمرأة المنقبة اذ تمتنع عن مد يدها مثلا لرجل غريب مد يده لمصافحتها ، دون أن يكون موضوع الجنس قد دار على الاطلاق بخلده ، تثير فى الواقع هذا الموضوع حيث لم يكن واردا أصلا • فضلا عن أن سيرها بالنقاب فى الحياة العامة هو بمثابة اتهام علنى ومستمر لكل من عداها من النساء اللاتى لا يرتدينه بأنهن ناقصات الدين والفضيلة ، وهو اتهام ظالم فى ٩٩٪ من الحـــالات • فضلا عما يتضمنه من تحويل قضية غاية فى الخصوصية ، هى قضــية الشرف والعقيدة ، الى قضية خارجية وســلوك سطحى يتعلق بمــا يرتديه الشخص فى الشوارع •

ولكن كل هذه الاعتراضات لم تنجح فى وضع حد للنقاب ومنع انتشاره • فقد ردت المنقبات بأن منعهن من ارتداء النقاب هو بمثابة تدخل فى الحــرية الشخصــية • وأن الاحتجــاج باعتبــارات الأمن والامتحانات ، يسهل الرد عليه اذ من الممكن تعيين امرأة منقبة تتولى هى التحقق من شخصية المنقبــات الداخلات الى الجامعــة أو الى الامتحان ، فاذا ثار شك فى شخصية المنقبة التى تتولى التحقق من شخصية المنقبات فانه من الممكن تعيين امرأة واحدة غير منقبة يختارها رجال الحرس لاختيــار المنقبات اللاتى يتحققن من شخصية ســائر المنقبات •• الخ • كذلك ردت النساء المنقبات والرجال المؤيدون للنقاب، على حادثة الطفل الصغير الذى صرخ فزعا عند رؤيته امرأة منقبــة ، بالقول بأن كل شىء فى أوله صعب ، والمرأة المنقبة تحاول ارساء قواعد

جديدة للسلوك ، ولو كانت النساء جميعا مثلها منقبات ، لاعتاد الجميع ذلك ، بما فى ذلك الأطفال ، ولاصبح منظر النقاب مألوفا للجميع لايثير الذعر أو الفزع ، ولأصبح الامتناع عن التسليم باليد بين النساء والرجال أمرا عاديا لايثير موضوع الجنس ولا غيره . أما الاحتجاج ببعض التفسيرات للنصوص الدينية التى تسمح بالكشف عن الوجه واليدين ، فقد ردوا عليه بتفسيرات أخرى تمنعه واعتبروها أكثر تمسكا بالفضيلة وأشد ردعا لاحتمال الفتنة .

كانت نتيجة انتصار المنقبات فى هذه المعركة الأولى أن انتشر ارتداء النقاب انتشارا وسعا ، حتى أصبحت المنقبات ، مع بداية القرن الحادى والعشرين ، يمثلن أغلبية النساء . وما أن انتهت عشر سنوات أخرى حتى أصبحت المحجبات غير المنقبات قلة ضئيلة جدا من النساء ، وأصبح ينظر اليهن على أنهن من النساء الفاجرات اللاتى لا يختلف الحكم عليهن عن الحكم الذى كنا نصدره قبل ذلك بنصف قرن ، أى فى حوالى ١٩٦٠ ، على المرأة التى تسير فى شوارع المدينة كاشفة عن ساقيها وصدرها وهى تدخن سيجارة وتضحك ضحكات مستهترة مع الرجال . وقد أصاب هذا بقية النساء بالفزع ، فلجأت واحدة بعد أخرى منهن الى التنقب . وهكذا عندما أتى مراسل أجنبى لصحيفة أوربية لزيارة مصر فى سنة سنة ٢٠١٠ ، كتب أنه طوال شهر كامل قضاه لم ير وجه أو يدى امرأة واحدة .

حاول بعض الرجال محاولة يائسة للعودة بالأمور الى ما كانت عليه منذ نصف قرن ، اذ كتب بعض الكتاب الذين تجاوز عمرهم السبعين عاما ، وكانوا لازالوا يتذكرون أمهاتهم بل واخواتهم حينما كن يكشفن ليس فقط عن الوجه واليدين بل وعن الرأس كله ، وكن مع ذلك ، مثالا للفضيلة وحسن السلوك ولم يبدر منهن أى مسلك مشين ، بل ولم يكن يدور بأذهانهن أى خاطر قذر ، وكن يتمتعن بالاحترام الكامل من رجالهن ومن الغرباء على السواء ، كتبوا يحذرون من الآثار المدمرة التى يمكن أن تترتب على انتشار النقاب . فالأطباء منهم ذكروا خطر حرمان الجسم من التعرض للشمس والهواء ، وكتب غيرهم يذكرون بأن الوجه الانسانى ليس مجرد مظهر للجنس ، بل هو واجهة

الشخصية الانسانية بأكملها ، وأن العينين ليسا فى الأساس مصـــدرا لاثارة الشهوة الجنسية ، وانما هما نافذة الشخص على العالم والوسيلة الأساسية للاتصال بين البشر • والطفل الصغير الذى صرخ مفزوعا عندما وجد نفسه أمام طبيبة منقبة لم يكن يعبر الا عن رغبة طبيعية تماما فى الاتصال الانسانى المبــاشر ، وكان يصر على أن يرى عينى الشخص الذى يقوم بلمسه والفم الذى يصـــدر عنه الصـــوت ، لكى يطمئن عما اذا كان فى يدى عدو أو صديق • كذلك قالوا أن رؤية وجه الشخص الذى أمامك لا تؤدى فقط الى التمييز بين الرجل والمرأة بل وأيضا بين الشاب والكهل والعجوز وبين الذكى والغبى ، خفيف الظل وثقيله ، وملامح الشخص الذى تحدثه هى التى تبين لك ما اذا كان يستسيغ ما تقول أو لايستسيغه ، يفهم عنك أو لايفهم ، فأنت أمام المنقبة كما لو كنت أمام « الرجل الخفى » الذى يراك ولا تراه ، يراقبك وتستحيل عليك مراقبته ، يصدر الاحكام عليك ولا تستطيع أن تصدر أى حكم عليه •

على أن كل هذه الاحتجاجات ذهبت ســدى • فكثير من الرجال والنساء الذين كانوا يعارضون النقاب فى دخيلة أنفسهم ، أحجموا عن الخوض فى الموضوع ، اذ أن الموضوع كان قد كاد يصبح أمرا محسوما لا يقبل النقاش ، وكانت نسبة الرجال النساء الذين مازالوا يتذكرون التعريف القديم للمرأة الفاضلة قد أصبحت نسبة ضئيلة للغاية ، وهو ذلك التعريف الذى يقوم على ما يدور بذهن المرأة وليس على طول ثوبها • وكانت نسبة الشباب والشابات الذين شبوا فى ظل النقاب ولم يروا زيا آخر للمرأة ، قد أصبحت هى السبة الساحقة • فآثر هؤلاء المعارضون الصمت ، خاصة وأنهم خشوا وقد اقتربوا من نهاية عمرهم، أن يتهموا باتهامات هم فى غنى عنها تتعلق بالشرف والحياء والتمسك بالدين ، وتعللوا بالامل فى أن يكون انتشار النقاب مجرد موضة من الموضات التى سرعان ما تزول ويعود الامر الى سابق عهده ، وتعود المرأة المصرية من جديد الى النظر الى نفسها على أنها انسان فى المقام الأول وامرأة فى المقام الثانى •

على أنه سرعان ما تبين أن التعلل بهذا الأمل كان وهما كبيرا •

ففى حوالى سنة ٢٠٢٥ ثار فجأة نقاش حاد حول السن المثلى التى يجب أن يبدأ عندها تنقيب المرأة • فبينما تمسك البعض بسن الخامسة عشرة طالب البعض بالبدء فى سن مبكرة على أساس أن النمو الجنسى يبدأ فى أعمار متفاوته وأن الرغبة الجنسية قد تصادف مصدرا لاثارتها فى أعمار مختلفة ، وأن من الحكمة على أية حال الاحتياط فى الامر ، وتعويد الصغار على الفضيلة منذ نعومة أظفارهم ، وأنه ليس هناك أى ضرر ، بل هناك نفع محقق فى تجنب أية شبهة اغراء أو مقاومة أو ردة ، ومن ثم فالافضل البدء فى سن السادسة أو السابعة •

اقترنت هذه الدعوة بدعوة أخرى ازدادت قوة مع الزمن تلفت النظر الى أنه اذا كان من المتفق عليه أن وجه المرأة يثير شهوة الرجل والى هذا الحد من الخطورة ، فكذلك وجه الرجل وجسمه ، وأنه اذا كان صحيحاأن الرجل أكثر استجابة لغرائزه من المرأة ، فان هذا لايمنع من أن هناك خوفا من أن يثير منظر الرجل غرائز المرأة أيضا ، بدرجة أو بأخرى — ومن ثم فلابد من العثور على حل مع الرجال أيضا فنحجبهم أو ننقبهم ، أو على الاقل أن نعزلهم تماما عن مجتمعات النساء • صادفت هاتين الدعوتان نجاحا كبيرا وانتشرتا بسرعة أكبر بكثير من سرعة انتشار نقاب السيدات عندنا فى مصر فى السبعينات من القرن الماضى • فصدر قانون يفرض على الفتيات الصغيرات ارتداء النقاب متى أتممن سبعة أعوام ، وزاد بشدة عدد الرجال الذين يرتدون الجلباب الواسع الذى يصل الى أخمص القدمين ، ويغطون رءوسهم والجزء الأسفل من وجوههم حتى لايرى منهم غير العينين والأنف والأذنين •

كان هذا هو الوضع حوالى سنة ٢٠٣٠ ومن ثم أصبح منظر المدينة لاى زائر غريب منظرا يثير الدهشة الشديدة • فقد تحول المجتمع المصرى فى الواقع الى مجتمع من الاشباح التى تملأ الطرقات ووسائل المواصلات والنوادى والجامعات ، يتحركون فى تؤدة وتثاقل ، أيا كان الجنس الذى ينسبون اليه ، فقد أصبح من المتعذر على الزائر الأجنبى ، بل وعلى معظم المصريين تمييز جنس شخص عن الآخر بمجرد النظر •

وكتب بعض المعلقين المهتمين بشئون الثقافة المصرية أنه قد تم منع البرامج والتمثيليات التليفزيونية والمسرحية والأفلام السينمائية التى تتعرض لموضوعات تمس من قريب أو بعيد علاقة المرأة بالرجل حتى ولو كانا زوجين • اذ أن كلا من المرأة والرجل فى هذه التمثيليات والبرامج ، حتى وان كانا زوجين ، لاتربطهما علاقة الزوجية بالمشاهد أو المتفرج ، ومن ثم فان شبهة اشتهاء أحدهما من رجل غريب أوامرأة غريبة عنهما لابد قائمة •

وكذلك منع طبع وتداول القصص والروايات وكتب التاريخ اذا كانت موضوعاتها تتطرق الى أمور غير السياسة والحـرب ووصـف الطبيعة وعلاقة الأب والأم بأولادهما • فكل قصة أو رواية وكل كتاب تاريخ يتطرق الى الحديث عن علاقة جنسية من أى نوع كانت ، هى مصدر محتمل لاثارة الشهوة يتعين تجنيب المجتمع خطره •

استمر الوضع على النحو بضع سنوات أخرى ، ولكن منذ سنة واحدة فقط ، أى فى سنة ٢٠٣٦ ، ظهر بعض الكتاب الذين لاحظوا بحق أن خطرا جديدا ، لم يكن موجودا من قبل ، قد بـدأ ينتشر ويهـدد الانتصارات التى حققها المجتمع فى القضاء على الرغبة الجنسية تهديدا خطيرا • لم يكن مصدر هذا الخطر الا الصوت الانسانى • ذلك أن كل هذه الملابس والأغطية التى ألقيت على أجسام الجميع ، نساء ورجال وأطفالا ، لم تضع حدا نهائيا للاتصال بين الرجال والنساء عن طريق الحديث • فقـد تبين فى الواقع أنه مالم تنقسـم الدولة الى دولتين مستقلتين ، أحداهما للرجال والأخرى للنساء ، لايمكن أن تؤدى الأعمال ويستمر التعليم ويذهب الموظفون والموظفات الى أعمالهم الا اذا نشأ بدرجة أو أخرى بعض الحديث المتبـادل بين بعض الرجـال وبعض النساء ، كأن تلفت سيدة مثلا نظر أحد الرجال فى الأتوبيس أوالتاكسى الى أنه قد وضع قدمه على طرف ثوبها أو كأن تطلب فتاة منقبـة فى الثانية عشرة من عمرها من أستاذ فى المدرسة عن طريق ميكرفون يصل بين حجرة الفتيات وحجرة المدرس أن يعيد عليها شرح أمر لم تفهمه •• وهكـذا • ولاحظ بعض المصلحين الاجتماعيين أنه مع انعـدام النظر كوسيلة من وسائل الاتصال الانسانى ، لابد أن يكتسب الصوت أهمية

أكبر ، كما يحدث لدى العميان الذين تزداد حساسيتهم للصوت قوة نتيجة فقدهم للبصر ، ومن ثم يصبح سماع الرجل لصوت المرأة أوسماع المرأة لصوت الرجل أشد خطرا فى احتمال اثارة الرغبة الجنسية من ذى قبل وأشد اثارة للخيال مما كان .

أصيب هؤلاء المصلحون بحيرة فائقة ، اذ وجـدوا أنهم ما أن يغلقوا بابا من أبواب الشهوة حتى ينفتح أمامهم باب جديد ومن ثم وجدوا أنفسهم أمام أحد حلين لا ثالث لهما : أما أن يقضوا على أحد الجنسين قضاء تاما ، أو أن يحاولوا البحث عن طريقة لمحـو الغريزة الجنسية من الوجود . واكتشفوا أخيرا أن كل المحـاولات السـابقة لتحجيب المرأة أو تنقيبها ، أو لتحجيب الرجل وتنقيبـه ، لم تكن فى الحقيقة علاجا ناجحا للمشكلة على الاطلاق ، اذ أن مصدر المشـكلة الحقيقى هو تلك الغريزة الشنيعة التى ولدت فى الانسان ابتداء ، وأنه مالم ينجح الانسان فى استئصالها فستظل مصدر قلق دائم لاعلاج له(١) .

---

(١) نشرت فى جريدة « **الأهالى** » المصرية ، عدد ٢ ديسمبر ١٩٨٧ .

الفضيلة الملائمة اجتماعيا

للاقتصاد الأمريكى الشهير ، جالبريث ، فكرة شيقة تتعلق بتغير نظرة المجتمع الأمريكى الى المرأة ، أذكرها هنا لاعتقادى أنها لاتخلو من مغزى لما طرأ من تغير على مركز المرأة فى المجتمع المصرى خلال العقدين الماضيين .

يقول جالبريث ، متحدثا عن المجتمع الأمريكى ، أن عملية الاستهلاك ، اذا وصل الاستهلاك الى مستويات عالية ، هى بعكس ما يفترضه الاقتصاديون عادة ، عملية بالغة التعقيد ، كثيرة الأعباء . فمع زيادة ما تحوزه العائلة من سلع من مختلف الأشكال والألوان ، ومع تضاعف عدد الخدمات التى ينفق عليها الأمريكى دخله ، تواجه الأسرة الأمريكية عددا لانهائيا من الاعباء التى لايمكن للرجل أن يقوم بها لانشغاله بجمع المال اللازم لتحقيق هذا المستوى العالى من الاستهلاك . فمن اصلاح السيارة (أو السيارتين) وتنظيفهما ، الى تجميل ورى الحديقة ، الى مناقشة مندوب شركة التأمين ، الى مراجعة فواتير التليفون والكهرباء ، الى محاولة اختيار أرخص أو أجود الاصناف من بين العدد اللامتناهى من السلع المعروضة ، والمقارنة المستمرة بين أسعارها المتغيرة ، الى متابعة الاعلانات التى لا تنتهى عن فرص مغرية لا يجب أن تضيع ، الى ملء استمارات ضريبة الدخل والمطالبة بالاعفاءات ، الى توصيل الأولاد الى المدارس والملاعب ومواجهة طلباتهم اللانهائية على السلع الجديدة .. الخ . يقول جالبريث أن جزءا كبيرا من هذه الاعباء كان يقوم به الخدم فى القرن الماضى ، ولكن مع تضاعف عدد السلع والخدمات نتيجة زيادة الدخل ، ومع ارتفاع أجور الخدم ، لم يعد مفر من القاء هذه الاعباء على الزوجة ، حتى ولو كان لها بدورها وظيفة مدرة للدخل . ولكن هذا يتطلب بالضرورة اقناع المرأة بالقيام بهذه الاعباء عن طيب خاطر وتزيين الأمر لها ، بحيث يحسم الأمر نهائيا ولا يصبح مصدرا للشقاق والنزاع الدائم حول المسئول عن القيام بهذه المهام . هكذا ابتدع الرجل الأمريكى ما يسميه جالبريث « الفضيلة الملائمة اجتماعيا » والمقصود بذلك

انتشار الاعتقاد (الذى يلائم الأمريكى ملاءمة تامة) بأن الزوجة المثلى ليست هى بالضرورة المرأة المحتشمة أو الذكية ، ولا هى قوية الشخصية أو المثقفة ، ولا هى المرأة التى تجيد الحديث ولا حتى تلك التى تكسب كثيرا من عملها خارج المنزل ، بل هى المرأة البارعة فى النهوض باعباء الاستهلاك ، أى التى تقبل أن تقوم بطيب خاطر بأعمال الخادم والطباخ والسائق والخياط والبستانى ، فى نفس الوقت الذى قد تمارس فيه عملا أو وظيفة خارج المنزل . هذه هى فى نظر الأمريكى الآن « الزوجة الفاضلة » اذ أن هذه هى الفضيلة الملائمة اجتماعيا أى الصفات المرغوب فيها فى ظل نمط معين من المعيشة والاستهلاك .

وقد تساءلت نفسى عما اذا كان قد حدث فى مصر خلال ربع القرن الماضى من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية ما يمكن أن يفسر ذلك التغير الذى طرأ على نظرة المجتمع المصرى الى المرأة ، الى الحد الذى يسمح لنا بالقول بحدوث «اعادة تعريف للمرأة الفاضلة » بحيث أصبح الزى الذى ترتديه جزءا أساسيا من هذا التعريف بعد أن كان يعتبر منذ ما لا يزيد على ربع قرن على الاكثر ، أمرا ثانويا .

الملفت للنظر أن هذا التغير الواضح فى درجة الاهمية التى أصبحت تعلق على ما ترتديه المرأة من ثياب وفى اتجاه فرض مزيد من القيود والشروط ، قد حدث فى فترة سادت فيها ظروف اقتصادية واجتماعية بالغة القوة كان المتوقع أن تعمل فى الاتجاه المضاد ، أى نحو اعطاء المرأة المصرية درجة أكبر من الحرية والاستقلال .

أنظر مثلا ذلك الاتجاه الرائع نحو انتشار التعليم بين الاناث حيث تضاعفت نسبة الاناث اللاتى يحملن مؤهلا تعليميا (أيا كا نوعه) الى مجموع الاناث اللاتى يزيد عمرهن على عشر سنوات أكثر من خمس مرات فيما بين ١٩٦٠ و ١٩٨٦ طبقا للارقام الأولية لتعداد السكان الأخير . بعبارة أخرى ، فى ١٩٦٠ كان هناك من بين كل مائة من الاناث اللاتى يزيد عمرهن على عشر سنوات أقل من أربعة يحملن أى مؤهل تعليمى على الاطلاق ، فصار عددهن أكثر من عشرين فى ١٩٨٦ كذلك نجد أن نسبة الاناث اللاتى يحملن مؤهلا جامعيا أو أعلى قد

تضاعفت ١٤ مرة خلال نفس الفترة ومن ثم نجد أنه فى ١٩٦٠ ، بينما كان هناك من بين كل عشرة أشـخاص حاصلين على مؤهل جامعى أو أعلى ، تسعة من الذكور مقابل انثى واحدة ، أصبحت النسبة سبعة الى ثلاثة فى ١٩٨٦ •

لا يقل عن التعليم شأنا كعامل من عوامل تحرير المرأة وربمـا يفوقه ، درجة مساهمة المرأة فى النشاط الاقتصادى خارج المنزل وهنا أيضا نجد تقدما ملحوظا خلال ربع القرن الماضى • ففى ١٩٦٠ كان هناك من بين كل مائة شخص يشتغل بأعمال اقتصادية خارج المنزل ثمانى اناث فقط مقابل ٩٢ من الذكور ، فأصبح عدد الاناث فى ١٩٨٦ من بين كل مائة مشتغل ١٩ مقابل ٨١ من الذكور •

من العوامل التى كان من المتوقع أن تعمل فى اتجاه المـزيد من تحرير المرأة ، وزادت أهميتها فى السبعينات بوجـه خاص ، الهجـرة الخارجية • فهناك أولا ما أتاحته الهجـرة للمرأة المصرية المتعلمة من فرصة السفر بمفردها الى دولة من الدول العربية لكسب الرزق ،أوللاضافة لدخل الاسرة • فاذا سافر الزوج بمفـرده تحملت الزوجة الباقية فى مصر مسئوليات ما كانت تحملها من قبل ، مما عرضها للدخول فى علاقات اجتماعية جديدة والاستقلال فى اتخاذ قرارات كان يقوم بها الزوج ، والقيام بدور الأب والأم فى آن واحد •• الخ • ثم هناك ما يترتب على هجرة الزوجة أو الزوج أو كليهما من ارتفاع فى الدخل يسمح للأسرة كلها بارتياد آفاق استهلاكية واجتماعية جديدة والاتصال بانماط جديدة للعلاقات الأسرية فى داخل مصر وخارجها •

ولكن الهجرة الخارجية جلبت معهـا واقترنت بعـامل آخر من عوامل تحرير المرأة قد لا يقل فى قوته عن العوامل المتقدمة جميعا وهو التضخم • فقد أدى الارتفاع المذهل فى نفقات المعيشة منـذ منتصف السبعينات الى اهتزاز كثير من القيم الاجتماعية التى تتصـل بدور المرأة فى النشاط الاقتصادى • فمن ناحية أجبر ارتفاع معدل التضخم اعدادا متزايدة من النساء على الخروج للعمل واجبر الأب والزوج على قبول ما كانا ليقبلاه من قبل ، وأضفى قيمة جديدة على الزوجة العاملة

أو البنت العاملة التى أصبح عملها خارج المنزل ضروريا لمواجهة نفقات المعيشة • ومن ناحية أخرى أدى التضخم الى ارتفـاع نسـبة غير المتزوجين من الذكور والاناث بسبب ما يفرضه التضخم من عراقيل أمام توفير مسكن جديد والمعيشة المسـتقلة خارج بيت الأب والأم • فتدل احصاءات التعداد الاخير على أن نسبة من لم يتزوج ابـدا من الذكور الذين فى سن الزواج ارتفعت من ٢٤٪ فى ١٩٦٠ الى ٣٢٪ فى ١٩٨٦ وبين الاناث من ١٨ ٪ الى ٢٦٪ وارتفاع نسبة غير المتزوجات، فضلا عما يتجه من فرصة أكبر للعمل أمام المرأة ، يرفع من قيمة جهود البنت الذاتية فى العثور على زوج بنفسها ، الأمر الذى من شأنه أن يسمح لها بحرية أكبر ويعمل على اضعاف السلطة الأبوية عليها •

ولكن التضخم يعمل على تحرير المرأة من زاوية أخرى أيضا ، ذلك أن بعض الشرائح الاجتماعية فى مصر كالحرفيين ، استفادت من ارتفاع معدل التضخم الناجم عن الهجرة حيث زادت دخولها بمعدل أعلى من معدل الارتفاع فى الاسعار بسبب الندرة التى أحدثتها الهجرة فى أنواع متعددة من الحرف • هـذا الارتفـاع المفـاجىء فى الدخل الحقيقى سمح بدوره لنساء هذه الشرائح الاجتماعية بممارسة انماط جديدة من الاستهلاك والاتصال بأنماط جديدة للحياة كانت تمارسـها الطبقات الاعلى دخلا وتفرض بطبيعتها درجة أكبـر من الاختـلاط والاشتراك فى الحياة العامة •

كيف لنا اذن تفسير هذا اللغز ؟ عوامل اقتصادية واجتماعية بالغة القوة تدفع فى اتجاه حصول المرأة على حريات أكبر ومساواة أكثر ، وتدفعها الى عزلة أقل واختلاط أكبر ، هذه العوامل تقترن بظـاهرة مضادة تماما تتمثل فى العودة الى النظر الى المرأة على أنها فى الاساس مصدر للفتنة واثارة الرجل ومن ثم فرض قيود لم تكن قائمة تتعلق بزى المرأة وبالاختلاط بين الجنسين ؟

انى أميل الى الاعتقاد الى أن هذا الذى اسميته باللغز ، يحمل هو نفسه فى طياته الحل • بمعنى أن هذه العوامل الجديدة الدافعة الى

مزيد من تحرير المرأة قد تكون هي نفسها التى ولدت الدعوة المناقضة لها والداعية الى زيادة القيود المفروضة عليها .

قد يرجح هذا الرأى الملاحظة الآتية : وهى أن هذا الاتجاه الى فرض قيود جديدة على المرأة قد صادف أكبر قدر من النجاح والانتشار لدى شرائح اجتماعية معينة ، يمكن وصفها بالشرائح الدنيا من الطبقة المتوسطة ، أو بالطبقة المتوسطة الصغيرة ، وهى نفس الشرائح التى تعرضت أكثر من غيرها خلال ربع القرن الماضى للعوامل الدافعة الى مزيد من حرية المرأة ، كازدياد اشتراكها فى فرص التعليم والعمل خارج المنزل والهجرة الخارجية ، وربما كان أيضا تأثرها بالتضخم سلبا أو ايجابا أكثر من تأثر غيرها . بينما نلاحظ بالمقابل أن الدعوة الى فرض المزيد من القيود على المرأة صادفت انتشارا أقل فى صفوف الطبقـات العليا والطبقات الواقعة فى قاع السلم الاجتماعى فى نفس الوقت ، وكلاهما من الشرائح الاجتماعية الاقل تأثرا بالعوامل الاقتصـادية الجديدة التى تكلمنا عنهـا . فالشرائح الاجتماعية العليا لم تحصـل نساؤها فى الواقع على حريات وحقوق جديدة لم تكن تتمتع بها من قبل، وكذلك فيما يتعلق بفئات الدخل الواقعة فى أسفل السلم الاجتماعى من المعدمين وأشباه المعدمين فى الريف المصرى أو المشتغلين بالخدمة المنزلية ومختلف الأعمال الرثة فى المدن أو الذين يحتلون أدنى مراكز الوظيفة الحكومية من كتبة وفراشين .. الخ .

دعنا نركز النظر اذن على تلك الشرائح التى وصفناها « بالشرائح الدنيا من الطبقة المتوسطة » ، التى تعرضت أكثـر من غيرها لفرص جديدة فى التعليم والتوظيف والهجرة وربما كان تأثرها بالتضخم أكثر من تأثر غيرها ، وأتيحت لنسائها حريات أكبر لنفس هذه الأسباب . هذه الشرائح الاجتماعية التى تعرضت اذن أكثر من غيرها للتغير فى نمط حياتها وفى مركزها النسبى فى السلم الاجتماعى ، انتابها فيما أزعم خوف مفاجىء من هذه الحريات الجديدة التى تتعرض لها نساؤها . ان بناتها تدخل الجامعة لأول مرة ونساءها تحتل الوظيفة الحكومية الى جانب الغرباء من الذكور فتشاركهم حجراتهم ومكاتبهم وتضطر الى التعامل اليومى معهم . وهى مضطرة الى أن تزاحم الرجل فى وسائل

المواصلات العامة لأول مرة ، بعد أن كانت تتمتع بالحماية التى توفرها لها عزلتها فى البيت . بل هى تضطر احيانا الى الهجـرة وحدها الى خارج مصر كلها لتعمل فى التدريس فى الكويت أو قطر ، أو تضـطر وقد هاجر زوجها الى تحمل مسئوليات داخل مصر تجبرها على الدخول فى علاقات اجتماعية لاعهد لها بها . ثم يأتيها زوجهـا بمـدخراته من السعودية أو العراق ، وقد يجلب معه سيارة ، فاذا بالأسرة كلهـا قد قفزت عدة درجات على السلم الاجتماعى ، ولديهم الآن ما يجدر التباهى به أمام الجميع ، اذ ما جدوى هذه الثروة الجديدة أن لم يرها أحد ؟

وهذه الثروة الجديدة تسمح لهم بارتياد أماكن كانت مغلقة دونهم من قبل . فهم الآن يرتادون الشواطىء والمسارح ويدخلون النوادى التى كانوا يسمعون عنها دون أن يروها . والمرأة تتردد على كل هذه الاماكن فرحة بحريتها الجديدة ولكنها فرحة مشوبة بالخوف . فهى تأتى من بيئة لم تتعود فيها الدخول فى علاقات مباشرة مع الغرباء من الرجال . والرجال أنفسهم ينتابهم خوف أكبر على زوجاتهم وبناتهم من هذه الحرية الجديدة ، وهم الآن مضطرون للسماح لهن بالخروج الى الجامعة أو الوظيفة أو للقيام بأعباء كانوا هم الذين يقومون بها من قبل ثم اضطروا للتخلى عنها عندما اضطروا لمضاعفة الجهد للاحتفاظ بمستوى المعيشة الجديدة الذى وصلوا اليه .

أى شىء أنسب فى مثل هذه الظروف، من اعادة تعريف المرأة الفاضلة؟ بحيث تصبح هى ، ليست بالضبط المرأة التى تلزم بيتها ولا تغادره ، ولا هى التى تنسحب من المجتمع أو تترك وظيفتها للتفـرغ لاعمـال المنزل ولا هى التى تمتنع تماما عن محادثة الغرباء من الرجال ، فكل هذا لم يعد ممكنا فى الظروف الاقتصادية الجديدة . بل المرأة الفاضلة هى فقط التى تلتزم بالاحتشام اللازم . هذه مرة أخرى هى الفضيلة « الملائمة اجتماعيا » حيث يحدد المسموح وغير المسموح به أخلاقيا طبقا لما تتطلبه ظروف المجتمع فى فترة تاريخية معينة ، أو طبقا لما يحقق، بأكبر درجة ممكنة ، الحاجة النفسية لاكثـر طبقات المجتمع ديناميكية وتأثيرا .

فهذه الشرائح الاجتماعية الصاعدة التى تتبنى أكثر من غيرها

هذا التعريف الجديد للمرأة الفاضلة ، هى بالفعل أكثر الطبقات المصرية الآن ديناميكية وتأثيرا ، ومن ثم فان أفكارها وقيمها تجد انتشارا واسعا حتى خارج حدود الشرائح الاجتماعية التى نشأت فيها ابتداء • ذلك أن هذه الشرائح الاجتماعية الصاعدة بسرعة على درجات السلم الاجتماعى تتسم بدرجة عالية من الحيوية والثقة بالنفس اكتسبتها من حقيقة هذا الصعود نفسه ، وهى تعبر عن أفكارها الجديدة بقوة مشفوعة ومؤيدة بقوتها الشرائية الجديدة ، وهى كالعادة تقدم تفسيرها الخاص لمعنى الفضيلة وكأنه هو المعنى الوحيد ، وقد لايكون فى الحقيقة الا التفسير « الملائم اجتماعيا » فى لحظة تاريخية معينة[١] •

---

(١) نشرت بجريدة الأهالى المصرية ، عدد ١٣ يناير ١٩٨٨ •

مصر ٠٠ والنموذج اللبنانى للحيــاة

حينما أفكر فيما أصاب مصر خلال عشر سنوات من الانفتاح ، كثيرا ما ينصرف ذهنى الى لبنان • ويروعنى أن أرى كيف أصبح نمط الحياة فى مصر شبيها بنمط الحياة فى لبنان قبل الحرب الأهلية ، بعد أن كان البلدان يكادان أن يكونا طرفى نقيض •

لقد عرفت لبنان أولا كسائح ، فأذهلنى جمالها ، ثم عشت فيها سبعة أو ثمانية أشهر متصلة قبل الحرب الأهلية ببضع سنوات ، فكرهت الحياة فيها كما لم أكرهها فى بلد آخر ، عربى أو غير عربى • واستقرت فى ذهنى صورة لما يمكن أن نسميه « النموذج اللبنانى للحياة » ، يتسق فيه فساد الاقتصاد مع فساد السياسة مع فساد المجتمع مع فســاد الثقافة ، اتساقا مدهشا • ولم يكن من الممكن لخيالى ، مهمــا بلغ به الجموح ، أن يصور لى أن تصبح مصر قريبة الى هذا الحد من هــذا النموذج اللبنانى للحياة • ولكن ها أنذا أرى أن هذا قد وقع بالفعل ، وفاقت الحقيقة الخيال •

كنت أسمع عن مدى شغف الكثيرين بلبنان ، خاصة الأجانب • ولكنى استطعت تفسير ذلك بسهولة دون أن أتخلى عن رأيى • وكان لبنان قبل ١٩٧٥ المكان المحبب للمنظمــات الدولية وفــروع الشركات والبنوك الأجنبية ، فكنت أقول لنفسى : « بالطبع ، وماذا تنتظر غير ذلك ؟ أليس الاتصال التليفونى وارسال التيلكسات الى أوربا وأمريكا من لبنان أسهل منه فى أى مكان آخر فى العالم العربى ؟ » وكان يرجح شعورى بأنى على صواب ما كنت أجده لدى بعض أصدقائى اللبنانيين، من المسلمين والمسيحيين على السواء ، من حكم لا يقل قسوة عن حكمى، ونزوع بعضهم الى الهجرة لهذا السبب ، وأن هجرتهم قد تطول الى الأبد •

كان أول ما لفت نظرى فى لبنان سطوة المال على الحيــاة وعلى تفكير الناس وطموحاتهم لدرجة منفرة للغاية • كل شىء حتى المعنويات، له تسعيرته • والذى لا مال له لا صديق له ولا شفقة به • كان السياح

من أثرياء النفط يذهبون ويجيئون كالملوك ، تفتح لهم كل الأبواب وينحنى لهم سائقو التاكسيات وتغنى لهم المطربات وترقص الراقصات. ثم يأتى بعدهم فى الترتيب ، الخواجات وموظفو السفارات والهيئات الدولية بسياراتهم الفارهة أو دولاراتهم الجاهزة . ويأتى فى أسفل السلم المصريون قليلو الدولارات بحكم قيود النقد الأجنبى فى مصر فى ذلك الوقت . ومعظم المصريين على أى حال كانوا حينئذ من الأساتذة أو المدرسين الذين لا يمكن أن تتعدى دخولهم حدا معينا يعرفه اللبنانى جيدا .

كنت تسير فى شوارع لبنان فيروعك كثرة بنوكها وصيارفها وبوتيكاتها ومطاعمها ، حتى قيل أن أكثر من ٦٠٪ من مساحة أرض بيروت تشغلها المحلات التجارية ، كما يروعك ازدحامها بالسيارات من مختلف الأصناف والأحجام ، ولكنك تحار أشد الحيرة فى العثور على رصيف تمشى عليه ، فقد صعدت السيارات على الأرصفة أو اعتدت عليها الدكاكين . وليس هناك سعر معروف للسلعة فأنت قد تدفع لتاجر ضعف ما كان يمكن أن تدفعه للتاجر الذى يليه ، فالمسألة تتوقف ، ككل شىء فى لبنان ، على « الشطارة » .

ولم أجد الطب والأطباء أقل خضوعا لسطوة المال من غيرهم . فما أكثر الأطباء فى لبنان وما أسرعهم الى بيتك ، ولكن ما أقل ما يعطونك من اهتمام وما أكثر ما يأخذونه من مالك . ولا يكاد أن يكون هناك مستشفى عام تستطيع أن تلجأ اليه . فالطب كله قطاع خاص والمستشفيات تصر قبل أن تقدم لك سريرا تنام عليه ، أن تتلقى أولا وديعة من ليراتك ، وقد تسألك عما اذا كنت تريد أن يعالجك هذا الطبيب أو ذاك ، فلكل طبيب سعره ، وكأنها تبيعك قمصانا أو أحذية . وقل مثل ذلك أيضا على التعليم حيث أصبحت المدارس تجارة رابحة تستغل التلاميذ والمدرسين على حد سواء .

كان من اللبنانيين من يتشدق بحرية الصحافة فى لبنان وحرية دخول الكتب والمجلات وخروجها . ولكن كان باستطاعة أى شخص يعرف لبنان جيدا أن يدلك على مصدر التمويل الخارجى لكل صحيفة ،

فكل جريدة (الا القليل النادر) مشتراه ، وكل صاحب رأى الا القليلين جدا يتلقى المكافأة على رأيه من أمير عربى أو سفارة أجنبية أو زعيم لاحدى الطوائف المتنافسة فى لبنان ، وعلى استعداد فورى لتغيير اتجاهه اذا تغير مصدر تمويله •

على أن أشد ما لفت انتباهى، أنا القادم من مصر، بلدالبيروقراطية العريقة والدولة القوية ، اختفاء الدولة اللبنـانية اختفاء يكاد يكون تاما • فالناس تبدو وكأنها تصنع ما تشـاء دون أن تخشى رادعا من القانون أو الشرطة • والعبرة فى النهاية بدرجة ثرائك أو علاقتك بذوى الثراء • فصاحب العمارة يمتـد بعمارته الى الرصيف فيلغيه الغـاء تاما ، أو يرتفع بطوابقه الى ما لا نهاية أو يلقى بقمامته على الأرض المجاورة له دون أن يخشى أن يحاسبه أحد • وصاحب السيارة الفارهة يسير بسرعة جنونية ويكسر الاشارات ويثير الرعب فى السائرين على أقدامهم دون أدنى احتمال أن يقف شرطى فى طريقه • وأكوام القمامة لا يدرى أحد ما اذا كانت ستجمع أو لا تجمع ، والبريد قد يصل اليك أو لا يصل ، والتهرب من الضريبة أكثر شيوعا من دفعها • فاذا أردت أن تقضى أمرا يستلزم ترخيصا أو تأشيرة من الحكومة ، سواء كان استلام طرد من جمرك أو تصديقا على شهادة ميلاد أو وفاة ، فأنت لا تتعامل مع موظف حكومى بل مع « بائع تراخيص » ، لكل توقيـع ثمنه ولكل تصريح سعره • ورجال الشرطة يشتركون فى اللعبة بنفس القواعد ، فيزداد صاحب المال جبروتا ويتضاءل الفقير حتى ليكاد يتمنى أن لم تلده أمه • حتى الشواطىء الجميلة التى أعطـاها الله للبنـان انقسمت الى قسمين : اما مستودعا للقمامة لا يسـتطيع أن يطرقهـا أحد ، أو شواطىء بالغة النظافة ولكنها مسورة بأسوار شائكة يديرها شخص لحسابه الخاص ، ويبيع فيها السندوتشات والمشروبات الأمريكية بأسعار تشمل سعر البحر نفسه • .

كأن كل شىء فى لبنـان قد تحول اذن الى قطـاع خاص ، حتى الحكومة نفسها أصبحت قطاعا خاصا ينهب من أموالها من استطاع دون أن يخشى رقيبا أو حسيبا • بل لقد تحول منصب الوزارة نفسه الى مصدر للرزق ونظر اليه الوزراء هذه النظرة ، وكأننا عدنا أدراجنا الى

أيام الوالى التركى الذى كان يدفع ثمنا لمنصبه لحاشية الأستانةويتوقع أن تعوضه الولايه عما دفعه وزياده خلال سنوات حكمه القصير • ومن تم لم يكن يهم احدا فى لبنان ان يعرف اسم الوزير ، اذ فضلا عن انه سريع التغير ، فان اسمه لم يعد يدل على سياسة سوف تنفذ أو مبدأ يتبع ، فقد أصبحكغيره تاجرا من التجار، بل من التجار الذين لايتوقعون أن يعود اليهم زبائنهم ، أغناهم الله عن الحاجة الى حسن السمعة وطهارة الذيل ، فهم اذا تركوا الوزارة تلقتهم البنوك والشركات الأجنبية بالترحاب ، بصرف النظر عن سيرتهم الإخلاقية ، طالما استمروا أصدقاء للوزراء اللاحقين •

لم يكن أحد فى لبنان يتذكر أن البرلمان اللبنانى قد اسقط وزارة مرة واحدة فى حياته ، اذ كانت آخر مرة حدث فيها مثل ذلك ، فى سنة ١٩٣٠ ، ثم توقف الأمر الى الأبد ، وانشغل النواب بدورهم بتجارتهم وبتوثيق علاقتهم بالوزراء ، فاتحدت مصالح هؤلاء وهؤلاء ، ونسى الجميع المهمة التى جاءوا لتأديتها •

الحكومة فى لبنان اذن ، كانت وقت رأيتها ، نكتة كبيرة ، وكذلك كان التخطيط : نكتة أكبر • كانت وزارة التخطيط تضم عددا يعد على الأصابع من الاقتصاديين الذين لا يجدون ما يصنعونه ، ويكملون مرتباتهم الحكومية التى يتقاضونها على تواجدهم فى مكاتبهم فى الصباح ، بأعمالهم التجارية الخاصة بعد الظهر • ولم يكن أحد يعتبر أن هناك أية غضاضة فى أن يكون مسئولا عن الاقتصاد القومى فى الصباح وتاجر عملة فى المساء • فمفهوم « المصلحة العامة » لم يعد واضحا تمام الوضوح ، اذ لم يعد من الواضح ، اذا كنت من « المسئولين » ، من هو بالضبط هذا الذى أنت مسئول أمامه • فالواقع أنه لا أحد يسألك : مجلس الوزراء متضامن معك فى أعمالك العامة وتجارتك الخاصة على السواء ، والبرلمان مستعد فى أية لحظة لاسعافك مادمت تقوم بواجبك نحو أعمال الأعضاء الخاصة ودواجنهم ومواشيهم ومقاولاتهم • والأجانب راضون عنك طالماتسهللهم أموزهم • والصحافة يمكنك بنفوذك وأموالك اسكاتها اذا تكلمت • فمن الذى يستطيع أسقاطك ؟ اللهم الا خلاف ، حول مصالح خاصة أيضا ، بينك وبين

منافس لك فى الغنيمة . لم يبق من المسئولية اذن الا مسئوليتك أمام الله والضمير ، ولكن هذا أمر يحتمل التأجيل .

كان الاقتصاد اللبنانى ، غداة الحرب الأهلية ، يحمل سمات شديدة الشبه بسمات الاقتصاد المصرى اليوم ، وان كان بعيدا كل البعد عما كان عليه اقتصاد مصر منذ عشرة أعوام . فعماد الاقتصاد اللبنانى السياحة وخدمات البنوك والوساطة بسائر أنواعها من تصدير واستيراد وسمسرة وتجارة ترانزيت . أما الزراعة الصناعة فلاتمثلان الا نصيبا ضئيلا فى الاقتصاد ، سواء فى الدخل القومى أو العمالة . وكان ارتفاع معدل النمو فى لبنان ، قبل الحرب الأهلية ، كما هو الآن فى مصر ، راجعا فى الأساس الى نمو مختلف أنواع الخدمات . بهذا يمكن تفسير أهمية « الشطارة » فى لبنان ، وأهميتها المتزايدة الآن فى مصر . ففى مجتمع غير منتج ، وانما يعتمد على أعمال الوساطة ، لايمكن أن اغتنى أنا وأنت فى نفس الوقت ، اذ لم ينتج شىء جديد يمكننا اقتسامه ، بل يكون ثرائى على حسابك أو ثراؤك على حسابى ، لاننا نتبادل السلع ولا نصنعها . والأمر يتوقف فى النهاية على أينا أشطر من الاخر . لا عجب أيضا أن يزول بالتدريج أى يقين بما سيكون عليه سعر السلعة أو الخدمة . فأنت لا تعرف ماذا سيكون عليه سعر اللحم غدا وما اذا كان سائق التاكسى سيطلب منك جنيها أو ربع جنيه ، فكل شىء موضوع للمفاوضة والمساومة ، والأمر يتوقف فى النهاية على الشطارة .

ولكن الخدمات مهما تضخمت لايمكن أن تستوعب الناس جميعا . اذ أن حجمها لابد أن يعتمد فى النهاية على انتاج الزراعة والصناعة فى الداخل أو على تدفق الأموال من الخارج ، والأول ضعيف النمو والثانى لا سيطرة لنا عليه . فآلاف الخريجين فى لبنان وعشرات الألوف فى مصر يطلبون كل عام فرصا جديدة للعمل ، والبنوك والشركات الأجنبية والبوتيكات لا تنمو بهذه السرعة . ليس هناك اذن من حل الا الهجرة . وهكذا أصبحت الهجرة من لبنان ومن مصر حيلة من لا حيلة له .

كانت لبنان تشتهر بالحياد . فهى وان كانت حميمة الصلة بالغرب

فان حكوماتها تمسك لسانها عن التهجم على الاتحاد السوفيتى • ولكن الحقيقة هى أن لبنان كانت امتدادا جغرافيا للاقتصاد الغربى والثقافة الغربية • والذى يعيش فيها ويرى سلعها ويقرأ صحافتها ويسمع اذاعتها وتليفزيونها يكاد يتصور أن الاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية لا وجود لها ، وأن الاشتراكية مذهب نادى به بعض الأشخاص فى القرن الماضى ثم انقرض • وكانت لبنان محايدة أيضا بين الحكومات والنظم العربية ، فهى تتكلم عن الجميع بالاحترام الواجب ، سواء كان رئيسا عراقيا ثوريا أو ملكا مغربيا محافظا ، ومع ذلك لم يكن أحد يجهل أين يكمن هوى لبنان الحقيقى • فهى محايدة بالاسم فقط منعا للأذى وتجنبا للعراك • وهى وان كانت على استعداد للجلوس للاستماع الى من يدافع عن حقوق الفلسطينيين بل والتصفيق له ، فانها كانت أكثر الدول العربية مهادنة لاسرائيل فى الواقع وأقلها تشددا فى مواجهة السلع الاسرائيلية المهربة ، وأكثرها استعدادا « للتطبيع » ، لو عادت بقية البلاد العربية الى طريق العقل والواقعية • لا عجب أن لبنان كانت نادرا ما يأتى اسمها فى الأخبار والصحف العالمية ، قبل قيام الثورة الأهلية فى ١٩٧٥ ، فهى بلد لا تضر عدوا ولا تنفع صديقا ، وتصويتها فى الأمم المتحدة معروف مقدما ، وهى لا تطلب من أحد إلا أن يتركها وشأنها حتى يتفرغ تجارها ووزراؤها لشئونهم الخاصة •

وهى كما انها لا تريد أن ترى ما حولها لا تريد أيضا أن ترى فقراءها • فهى أيضا محايدة بين الغنى والفقير ، عليهما أن يحسما الخلاف الدائر بينهما دون تدخل من الحكومة • والفقير ، فى الفلسفة اللبنانية ، هو على أى حال الشخص الخائب الذى لم يستطع أن يفعل ما فعله زميله السباك أو المبيض الذى أصبح مليونيرا فى غمضة عين • واذا كانت الملايين ملقاه فى عرض الطريق ، وتمتلىء بها الحقائب المتروكة فى السيارات فلماذا لم يمد يده ليأخذ منها مليونا أو مليونين ؟ ان أحدا ، كما ترى ، لم يمنعه • وخريج كلية التجارة أو الأداب مقصر فى حق نفسه اذا لم يستطيع أن يشارك فى الوليمة • فهو أن لم يجد مليونا فى عرض الطريق امامه طريق الهجرة • فان لم يعثر على عقد عمل فى دولة نفطية فما أسهل عليه أن يشتغل سمسارا أو يفتح بوتيكا يستقبل السياح فى الفنادق ، لولا تلك العقلية الجامدة القديمة التى

تجعله يظن أن الاقتصادى لابد أن يشتغل بالاقتصاد والمهندس لابد أن يعمل مهندسا • وعلى أى حال فاذا كان المجتمع عاجـزا عن أن يحول الجميع الى أغنياء فان الفقير يجب أن يختفى عن الأعين ، فتبنى الحكومة حوائط تختفى وراءها عشش الصفيح التى تكتظ بالناس والفئران •

فى ظل هذا كله كانت الاذاعة اللبنانية والتيليفزيون اللبنانى (وهو أول تليفزيون عربى عرف استخدام الجنس فى الإعلانات) يحتفلان من حين لآخر بالأعياد القومية اللبنانية فلا يجـدان ما يتغنيـان به الا جمال جبل لبنان • فحينما لا يجد المذيع أو المذيعة ولا حتى الرئيس اللبنانى ما يقوله عن امجاد لبنان الحاضرة ودورها فى العـالم المعاصر يلجأ الجميع الى الاشادة بما اعطاه الله للبنان ابتـداء أو بما بنـاه الأجداد • فحينما تضيع القضية لا يبقى الا المكان ، وحينما يفتقـد الولاء للوطن يصبح الولاء للتاريخ •

انى لا أقصد بالطبع أن أقول أن الحياة فى مصر قد أصبحت نسخة طبق الأصل من الحياة فى لبنان قبل الحرب ، أو ان النموذج اللبنانى قد أصبح ينطبق على مصر بحذافيره • فأى منصف لابد أن يعترف بأن أمامنا شوطا كبيرا مازال علينا أن نقطعه ، وأن النمـوذج اللبنـانى قد لاينطبق بحذافيره على مصر الا بعد مرور عشر سنوات أخرى من الانفتاح[1] •

---

(١) نشرت بجريدة « الشعب » المصرية فى خريف ١٩٨٤ .

مذكرات مثقف مصرى ..
عن وقائع تجديد رخصة سيارته

الثلاثاء ١١ سبتمبر :

هذا الأسبوع يجب أن أتفرغ لتجديد رخصة السيارة . ربما لا يستغرق الأمر أكثر من يوم ، اذا حالفنى الحظ ، ولكن المسألة تتطلب استعدادا نفسيا ملائما وهمة وألمعية وقدرا كبيرا من ضبط النفس . لقد أصبحت خبيرا فى الأمر فلا داعى للتهيب . أعرف الخطوات بمنتهى الوضوح :

١ — تجديد التأمين .
٢ — استخراج شهادة المخالفات .
٣ — الحصول على تأشيرة مأمور القسم .
٤ — التقدم بطلب الرخصة .
٥ — الحصول على نموذج ٥١ من الخزينة .
٦ — العودة الى التقدم بطلب الرخصة .
٧ — الانتظار لاستلام الرخصة .
٨ — ختم الرخصة بخاتم القسم .

المسألة لا يجب أن تستغرق يومين على الأكثر . أعرف أن على اعداد برنامج محاضراتى فى التنمية الاقتصادية . وهناك تقرير البنك الدولى عن النمو الاقتصادى فى العالم خلال ١٩٨٣ لم أقرأه بعد ، ولابد من قراءته ، ولكن تجديد الرخصة لا يحتمل التأجيل . حتى النمو الاقتصادى يمكن تأجيله ، ولكن ليس تجديد الرخصة .

أعرف أن كل خطوة مشحونة بالاحتمالات ، ودائما تحدث مفاجأة غير سارة . الموظف يغلق شباكه فى غضب ويمضى . المأمور شرب قهوته وانصرف ولن يأتى الا بعد ساعة . ورقة تمغة ناقصة . الملف غير موجود أصلا . ولكن لا تنس أيضا أنه أحيانا تحدث مفاجآت سارة . نظام جديد يلغى نصف هذه الخطوات ولا يطلب أى تمغة . مأمور القسم

يباشر بنفسه استعجال الموظفين • الملفات رتبت بحيث يعثر على ملفى فى أقل من دقيقة • موظف الخزينة رائق البال ويعامل الناس بلطف • سأرى على كل حال • والتجربة مثيرة بل هى أقرب الى المغامرة • الا تزعم لنفسك انك تحب مخالطة الجمهور لتعرف كيف يعيش ؟ هاهى اذن فرصتك السنوية • الا يمكن أن تكتشف فجـأة ، وأنت واقف على الشباك ، سر تخلفنا الاقتصادى الذى أعيى مفكرى الشرق والغرب فتشرح الأمر لتلاميذك ويكون هذا تعويضا ملائما لهم عن عدم قراءتك لتقرير البنك الدولى ؟

اذن فلتتأهب للأمر ولتبدأ غدا على بركة الله •

الأربعاء ١٢ سبتمبر :

أنا أسكن فى المعادى ولكن البداية فى عين الصيرة • وصلت وقمت بتجديد بوليصة التأمين • لا مشكلة على الاطلاق • لقد أعددت لكل شىء عدته ، فأصبحت أحمل دائما الفكة اللازمة ، فلا يمكن الآن لموظف أن يتعلل بعدم وجود فكة • واستبشرت خيرا وقصدت على الفور شباك المخالفات • نظر الموظف فى رخصتى ثم قال : «أنت تتبع مرور المعادى» • قلت لنفسى : « ولم لا ؟ لقد غيروا النظام وهذا عين الحكمة • سكان المعادى يجددون رخصهم فى المعادى ، وسكان عين الصيرة يجددونها فى عين الصيرة » •

قصدت مرور المعادى ، وهو فى شارع ٧٧ • ترى هل أجد المجارى طافحة حوله كالعام الماضى ؟ نعم المجارى طافحة كما هى وان كان قد اسود لونها • لابأس • هناك دائما ممر كاف أو قطع كافية من الحجارة العالية يخطو عليها الناس • شهادة المخالفات فى الدور الثانى • لم أجد طابورا على الشباك والآنسة المسئولة جاهزة لأخذ أوراقى • ذهبت وعادت تقول : « انزل الارشيف لتحضر النمرة السابقة لسيارتك » • تذكرت : لقد غيروا رقم السيارة فى العام الماضى ليصبح لها رقم من أرقام المعادى ، ولكن ما الحاجة الان للرجوع الى الماضى ؟ اصابتنى أول صدمة • فالأرشيف ، خاصة أرشيف مرور المعادى ، لا أحمل له ذكريات طيبة على الاطلاق • عليه حراسة مشددة ، ويكاد يكون مظلما

اظلاما تامـا ، والموظف المسـئول عنه ليس بالـغ اللطف « ولـكن يا آنسة ••• ؟ » لا فائدة •• لابد من الأرشيف • نزلت الى الأرشيف فلم أجد حراسة مشددة هذه المرة • وطلبت من الموظف رقم السيارة القديم • قال : « احضر تأشيرة من المأمور » • مأمور ؟ ما أتذكره عن مكتب المأمور ليس سارا على الاطلاق ، ومن الممكن الوقوف على بابه بالساعات حتى يحضر ، والفراش الواقف على بابه بالغ الغلظة فى معاملة الجمهور ، مستمدا الجرأة من مركز الشخص الذى يحرسه • استجمعت عزيمتى وقررت بينى وبين نفسى أن أتجنب مكتب المأمور بأى ثمن فى هذه الخطوة • قلت للرجل : « يا راجل انت عارف مكتب المأمور حاله ايه ••• وعلى العموم احنا مالناش بركة الا أنت » • (كانت هـذه العبارة التى نصحت بها منذ سنين قد اعجبتنى واكتشفت فاعليتها ودأبت على استخدامها) • وبالفعل كانت دهشتى شديدة اذ أمر الرجل مساعده باخراج الرقم القديم ، وفى لحظات كنت واقفا من جديد أمام شباك المخالفات • ولكن سبحان الذى استطاع أن يجمع خلال هذه اللحظات نحو عشرة أشخاص أمام الشباك الذى كان خاليا • كان بجوار الآنسة الآن أمين شرطة ، يبدو طيب القلب ومستعدا بالفعل لمعاملة النـاس بعطف • ولكن من الواضح أيضا أنه كان هنـاك ما يغضـبه • ضغط العمل عليه أكثر مما يطيق ، أو لعله لا يجد المرتب مجزيا ، أو لعل واحدا من الجمهور قد طال لسانه عليه • المهم ، عندما وصـل ورقى اليه لم ينبس بحرف واستخرج ورقة وأخذ يكتب :

« السيد ••••• عين الصيرة

بعد التحيـة ••••• » •

ما علاقة هذا بموضوعى ؟ أنا إنتظر معرفة مبلـغ المخـالفات المطلوب منى ، وهذا يكتب خطابا الى عين الصيرة •

عندما استوضحته صاح بى وهو يكتم غضبه : « يا أخى ما أنا باكتب لك الجواب أهـه ؟ » جواب ؟ نعم • أن على الآن أن أعود الى عين الصيرة ليخبرونى بمبلغ المخالفات التى ارتكبها رقم السيارة القديم، قبل أن أعرف مخالفات الرقم الجديد • واستعصى على فهم الأمر •

فالرقم الجديد مركب فى السيارة منذ عام بالضبط ، أى منذ اليــوم الذى دفعت فيه آخر مخالفاتى . فكيف تكون هناك مخالفات لم تدفع ؟

ولكن الأمر لا يحتمل المناقشة ، فقــد بدأ أمين الشرطة فى غاية الكفاءة ، وهو يعرف ما يصنع ، ولطيف منه على أى حــال أن يقــوم بكتابة خطاب مطول من أجلى الى عين الصيرة .

ولكن الساعة كانت قد بلغت الثانية عشرة ، ولا أمل بعــد هذا الوقت لا فى عين الصيرة ولا فى أى عين أخرى . لماذا لا أنسى الموضوع حتى الغد ، وأبدأ غدا من الفجر وأنا فى قمة نشاطى ؟

الخميس ١٣ سبتمبر :

لا فائدة من الوصول الى عين الصــيرة قبل التاسعة والنصف . ففى العام الماضى ، عندما سألت عن موعد فتح الشباك ، استسخفوا سؤ الى ثم قالوا لى « تسعة ، تسعة ونصف » ، فلما ذهبت فى التاسعة لم أجد الرجل قد وصل بعد . اليوم وصلت فى التاسعة والنصف فوجدت نحو عشرة أشخاص أمام الشباك الذى لا يزيد اتساعه عن ٤٠ × ٤٠سم وهو مصدر التهوية الوحيد لكل الموظفين فى الداخل ، وقد سده أصحاب السيارات والموتوسيكلات برءوسهم طمعا فى لفت نظر الموظف المتصبب عرقا . بعد نصف ساعة كان العدد قد وصل الى ما لا يقل عن الخمسين، ولا شىء يحدث ، لا اسم ينادى ولا مخالفات تدفع . لا أعرف السبب بالضبط فانا من موقفى لا أستطيع الآن أن أرى الموظف ولا ما يحدث داخل الحجرة ، كل ما استطعت فعله هو أن أمد يدى بالرخصة فتختفى وراء الشباك والله أعلم أين هى الآن . من المؤكد أن الموظف المسكين يدخل عليه كل بضع دقائق عسكرى المأمور بأوراق شخص من معارفه عليه أن ينهى أمرها قبل أن يتعامل مع النكرات الواقفين أمام الشباك . لم يكن أمامى شىء أفعله الا أن أقلب النظر بين الواقفين . فتقــرير البنك الدولى الذى احضرته للتسلى بقراءته اثناء الانتظــار لم يكن تلائمه هذه الوقفة على الاطلاق . ولم استطع أن امنع أذنى وحواسى من التعلق بالأصوات الصادرة من الشباك على أمل أن اســمع اسمى

فينتهى الأمر • كان الواقفون عينة طيبة للغاية من المجتمع المصرى • معظمهم من أصحاب الموتوسيكلات أو سيارات النقل ، ولكن بعضهم « بيه » كما يبدو من ملابسه ، وبعضهم طلاب • استدعى انتباهى على الأخص التعبيرات المرسومة على وجوههم • قرأت على وجوه هؤلاء الطلاب نفس ما كان يدور فى ذهنى : « انضـباط ؟ • قدوة ؟ • رفع المعاناة عن الجماهير ؟ • الهجرة ؟ • الانتماء ؟ • كيف يسمحون بدخول هذا العدد المتناهى من السيارات ؟ لماذا لا تفتح الخمسة شـبابيك المغلقة ويجلس وراءها موظفون ؟ أين وزير الداخلية الجديد وانضباطه؟ ما الأمل فى أن يحدث تقدم ؟ من المسئول : الجمهور أم الموظف ؟ » • واستوقفنى بالذات وجه طالب حسن الهندام بالغ السكينة ، قد أطلق لحيته ووقف ينتظر شهادة المخالفات • كان أكثر سكينة وهدوءا منى ، وكأن لا شىء يستطيع أن يفقده صبره ، ولكن بدا وكأنه يفهم الموضوع تماما • تمنيت لو حدثنى عن رأيه فى الأمر ، ولكنى لم أعرف كيف أبادله الحديث • لفت نظرى أيضا الطريقة التى يعامل بها كل من الواقفين المنتظرين أى قادم جديد جاء ليستفهم • « هل تريد أن تنضم الينا فى هذه المصيبة ؟ اذا كنا نحن الواقفين هنا منذ ساعة لم نحرز أى تقدم فما الأمل الذى ترجوه وأنت قادم لتوك ؟ نحن على الأقل قد سـلمنا رخصنا ، وأنت بينك وبين ذلك خمســون من الرءوس • حـاول أن استطعت إجتيازها • الموظف على كل حال لم يعد يتسلم رخصا جديدة• فلتحاول غدا ولكن احضر مبكرا » •

على أن أكثر ما يسترعى الانتباه هو هذا الشعور بانعدام الحيلة المرسوم على وجوه الجميع • أنت هنا فى مأزق لا يبـدو أى أمل فى الخروج منه • لاتستطيع أن تثور وترفع صوتك على الموظف « وإلا دشت ورقك أو قال لك روح الدراسة » ، ولا تستطيع استعجاله فحاله ليس أحسن من حالك • ولا تستطيع أن تذهب للمأمور ، فالمأمور ليس لديه وقت لأمثالك • بل ولا تستطيع أن تأخـذ رخصـتك من جـديد وتنصرف ، فالغد ليس أفضل من اليوم • ولا تستطيع أن ترسل شكوى بالبريد ، والا كنت مغفلا •

قلبت كل هذه الاحتمالات فى ذهنى ولم أستطع للأسف أن ألقى

بالمسئولية على أحد ، كما لم أهتد الى حل لوقوفى أنا شخصيا ، وقد طالت وقفتى الى الساعتين . قلت لنفسى : « كيف تعرض لنفسك لمثل هذا وأنت أستاذ فى الجامعة ؟ وقت معظم هؤلاء الناس رخيص ووقتك ثمين » . ولكنى لم ارتح لهذه الفكرة . فالمسألة ليســت ما اذا كان الوقت ثمينا أو غير ثمين وانما هى المهانة التى نتعرض لها نحن الواقفين جميعا . ومن قال على أى حال أن وقتى أثمن من وقت تلك السيدة التى تقف هنالك وربما تكون قد تركت طفلها مع جدته وتريد الاسراع لأخذه ولطهو الطعام لزوجها . قلت أيضـــا لنفسى : « لو كنت الآن وزيرا أو حتى وزيرا سابقا ما حدث لك هذا » . فضحكت من نفسى قائلا : « هل تريد أن تصبح وزيرا لمجرد تجديد الرخصة ؟ »

وفجأة سمعنا صوتا عاليا ينادى : فتحى محمد عبد المقصود ..

من هذا الرجل سعيد الحظ ؟ فى أى نهار مبارك ولدته أمه ؟

ثم فوجئنا بثلاثة أسماء أخرى تتوالى دعوا الى الشباك . قلنا هذا بداية الغيث وقد بدأت تفرج . كان أحد الأسماء سامى عبد الله.. وتعالت الأصوات بالنداء عليه لزف البشرى اليه . ولكن لم يكن موجودا. كيف يمكن أن يتخلف شخص عن الاستجابة الى مثل هذا النداء الذى تنتظره عشرات الأفئدة ؟ تقدم شخص آخر تماما وليس بين اسمه وبين اسم المنادى عليه شىء مشترك الا « محمد » ، تقدم على أمل أن يكون الاسم قد قرىء خطأ ، وحاول المتجمعون أمام الشباك اقناعه دون جدوى بأن المطلوب هوسامى محمد وليس صالح محمد وأصرعلى اختراق الجموع حتى يصل الى الشباك للتحقق بنفسه . ثم حدث شىء فظيع . نودى على شخص اسمه على على محمود ، وهوشخص قصير القامة يوحى وجهه بالوداعة المفرطة . سمع الموظف من وراء الشباك ، يقول له وهو يناوله الأوراق : أن رخصته قد أعطيت خطأ لشخص آخر سبقه ، اسمه هشام حسنين ، وأن عليه الآن أن يجرى وراء هشام ليســتبدل معه الرخص . كيف يمكن أن يحدث هذا ؟ لقد انصرف هشام حسنين منذ نحو ساعة ، ولا شك فى أنه لم يفحص الرخصة المسلمة اليه للتأكد من أنها رخصته . أين يمكن لعلى على محمود أن يعثر عليه ؟ ثم كيف يتم اعلان هذا الخبر بهذه البساطة وكأنه قضاء وقدر ودون أدنى محاولة

للاعتذار من جانب الموظف ؟ ثم كيف يمكن أن يتلقى الشخص المظلوم الخبر بهذا الهدوء وكأنه من طبيعة الأشياء ؟ لقد بدت عليه قطعا علامات الحيرة التامة واليأس ولكنه لم ينبس بأى عبارة للاحتجاج بل ظل فتط يردد وهو يضرب كفا بكف : « هشام ؟ أخذ رخصتى ؟ طب وأنا الاقيه فين دلوقت ؟ » واختفى على على محمود مشيعا بالصمت من الواقفين . لقد أخذوا الحادثة بدورهم وكأنها من طبيعة الأشياء . الحمد لله أن هذا لم يحدث لى . يكفينى ما أنا فيه . وما الذى بيدى على أى حال أن أصنعه لعلى على أو هشام حسنين أو غيرهما ؟ المهم أن نخرج من هذا المكان فى أسرع وقت وبأدنى خسائر .

ومرت ساعة أخرى ، ولا يكاد ينادى على اسم واحـد . وبدأ يصيب الناس احباط شديد . خاصة هؤلاء القريبون من الشباك الذين يرون كل رخصة جديدة توضع فوق الرخص القديمة ولا يرون أى دليل على أن الذى وصل مبكرا ذهب قبل غيره . ثم يرون الرخص والأوراق يتداخل بعضها ببعض وتنهال فوقها الملفات وبعض السـندوتشات . لم يعد الأمر اذن يتعلق بطول الوقت المطلوب منك انتظاره ، بل بانعدام اليقـين فى أن مأموريتك ستنتهى على الاطلاق . ان هـذا هو الشىء الرهيب حقا . فالانتظار مقدور عليه . ولكنـك لا تعرف ما اذا كان وجودك نفسه فى هذا المكان شيئا معترفا به .

ما الذى جعلنى أعود الى مصر ؟ تقول انك أردت لأولادك الا تطول بهم الغيبة ، وأن تمتد جذورهم فى أرض مصر . لماذا بالضبط ؟ لا يمكن الاجابة على هذا السؤال . فبلدك هى بلدك والتنكر لها خطيئة ، مهما كانت حال شوارعها ومجاريها ومواصلاتها وموظفيها . ولازال من الأفضل أن تترسخ جذور أولادك فى تربة تغطيها المجارى من أن ينموا فى تربة غريبة فيصـبحوا عديمى الطعم والرائحة . لابد أن يتشربوا « التراث » . ولكن بالله عليك أى « تراث » هذا الذى أعانيه فى هذه اللحظة ، وسيعانى منه أولادى خلال العشرين سنة المقبلة ؟ لاتستطيع انكار الطيبة الرائعة التى يتسم بها هؤلاء الناس جميعا بما فيهم الموظف الجالس (أو الذى افترض أنه جالس) وراء الشباك . نعم . لا أنكر هذا ، ولكن ما العلاقة بين طيبة المصرى وهذا الموقف المأساوى ؟ نعم

هناك علاقة • النظام والانضباط هو الوجه الآخر لقسوة المجتمع الصناعى وماديته بل الأرجح أن توالى مثل هذا الموقف الذى نحن فيه عبر مئات السنين هو الذى خلق فى المصريين ما نسميه بالطيبة والتسامح المفرط • لا حل للمشكلة • أنا واثق على أى حال انى لم أخطىء بالعودة الى مصر فلا يمكن أن أكون سعيدا فى مكان آخر • وأولادى بدأوا يتعودون ولا بد أنهم ، اذا حدث وتركوا مصر فى يوم من الأيام ، أن يفتقدوا كل هذا ، وهذا مكسب محقق • لماذا ؟ لا أدرى بالضبط •

تسليت بالكلام مع محام واقف بجوارى • كان يقول لى : « أين وزير الداخلية ؟ أليس الاجدر به أن يأتى الى مثل هذا المكان بدلا من •••••• » قلت « وما الذى تظن أن باستطاعة وزير الداخلية أن يفعله ؟ » ثم فجأة حدث شىء منقطع النظير • انشق الموقف بأكمله عن صوت ينادى « الدكتور جلال الدين أحمد ••• » هذا أنا بدون أدنى شك • بل ها هو الاسم يتكرر النداء به • هو أنا وليس أحدا غيرى • صحت على الفور مؤكدا وجودى • وشعرت وأنا استلم الرخصة بأنى أخون أصدقاء أعزاء مع انى لم أفتئت على حق أحد منهم • وواصلت الحديث مع المحامى بضع لحظات حتى لا يشعر بأنى استعجل الفرار من السفينة الغارقة • كانت الساعة قد بلغت الثانية عشرة والنصف وقد مضى على وقوفى ثلاث ساعات • وقلت لنفسى هذا يكفى اليوم • ولتبتهج على الاقل بأنه ليس عليك مخالفات • ويوم السبت سوف يكون نشاطى أكبر وستكون همتى كاملة غير منقوصة •

السبت ١٥ سبتمبر :

ذهبت فى الصباح الباكر فى غاية التأهب وكأنى مقدم على معركة • لم يكن لهذا الشعور ما يبرره على الاطلاق • ولكن الأمر طال ولابد أن ينتهى • ذهبت بانتصار الى شباك مخالفات المعادى أعلن لهم انى قد حصلت على رد خطابهم وهو يقول انه ليس على مخالفات • « طيب • ما هذا الاستعجال ؟ ستحصل على شهادة المخالصة فى دقائق » • وقد حدث • الآن عليك بالحصول على نموذج ٥١ • وأين ذلك ؟ من الشباك الذى ليس أمامه طابور • ذهبت الى الشباك • الآنسة تنكر أن لديها نموذج ٥١ أو أى نموذج آخر • بل هو من الشباك ذى الطابور •

« لماذا يا آنسة ؟ لقد قيل لى ... » . هذا هو الواقع . انضممت الى الطابور متسلحا بالصبر وذكرى انتصارى بالامس . بل تطوعت لآخرين ممن جاءوا بعدى بأن أحصل لهم على نفس النمـوذج لأوفر عليهم الوقوف دون أن أكلف نفسى عناء اضافيا . تحرك الطابور ببطء شديد ، ففى الطابور هناك من حضر ليس فقط لشراء نموذج بل لدفع قيمـة الرخصة ، وهذا يحتاج الى استخراج ايصالا وتمغات وطوابع تحسين الصحة والرسم المستحق لتحسـين حال رجـال الشرطة .. الخ . المفاجأة الآن أن ضابطا غيورا على النظام وقف بجوار موظف الخزينة ليراقب سير العمل . ويبدو أن هذا قد ضايق الموظف لسبب ما . وحيث أنه موظف قديم متمرس لا يمكن الاستغناء عنه بسهولة فقد صب غضبه، لا على الضابط بالطبع ، ولكن على الواقفين بالطابور . وأقسم بأغلظ الايمان أنه لن يأخذ من أحد نقودا اذا لم يكن معه فكة لآخر مليم . وقد أحدث هذا هرجا ومرجا منقطعى النظير . فطوابع تحسين الصحة وتحسين حال رجال الشرطة تجعل دفع المبلغ المطلوب بالضبط مستحيلا بدون فكة صغيرة . حاول البعض أن يتنازل عن الباقى ، ورفض الموظف فى عناد قاطع . حاول آخرون أن يشتروا بالباقى طوابع تمغة لا حاجة بهم اليها . وترك آخرون الصف للحصول على فكة فلما عـادوا الى مركزهم القديم أثار هذا ثورة من لم يشهدوا القصة من أولها فاتهموهم بالتسلل والاستخفاف بالنظام وتبودل السباب وكاد يتحول الى ضرب لولا تدخل الضابط .

أثناء العراك لاحظت فجأة صوتا عاليا يأتى من وراء الشباك يحمل أغنية عبد الوهاب الجميلة « جفنه علم الغزل » وبدا لى ذلك قمـة الدراما . متى أتيح لعبد الوهاب الوقت وصفاء البال ليلحـن هـذه الأغنية الجميلة ؟ ألم يكن عليه أبدا أن يجدد رخصة سيارته ؟ وأى أثر يمكن أن تحدثه هذه الموسيقى وهذا الكلام الجميل فى مثل هذه الحجرة التى يغطى ملفاتها التراب وأمامها هؤلاء المقهورون المسـاكين الذين يبحثون عن فكة ؟ .

ما أن بلغت بداية الطابور حتى أخطرنى الموظف بأن نموذج ٥١ يمكن الان الحصول عليه من الشباك الذى لا طابور أمامه . بدرت منى

بادرة احتجاج سريعة بأنى وقفت نصف ساعة فى هذا الطـابور على أساس ••• وكانت اجابة مفحمة : « احنا عايزين نريحكم » • قصدت الآنسة التى رفضتنى منذ نصف سـاعة فابتسمت ابتسـامة الفاهم واعطتنى النموذج •

الآن تأشيرة المأمور • ومكتب المأمور مكتب فاخر ولكن عليه حراسة مشددة لا يدخله عدا المأمور الا شخص يبدو عليه من مجرد النظر الى ملابسه أنه من طبقة « عالية » • لاأدرى بالضبطكيفيبدو ذلكعلىبعض الناس • فأنا لست رث الهيئة ، ولكنى لا أستطيع اجتياز هذه الحراسة مثل هؤلاء • هل هو البنطلون الأبيض أو البيج المكوى بعناية ، والذى يفصح لونه عن أن صاحبه لا يتحرك كثيرا على قدميـه ولا يتوغل فى الاحياء الطافحة بالمجارى ؟ ربما • هل هو نوع النظارة أو كريم الشعر؟ ربما • هل هو نعومة البشرة التى تفصـح عن مسـتوى التغـذية فى الطفولة ؟ ربما هذا أيضا • ولكن من المؤكد أن تمييز هؤلاء ليس صعبا• وهم يدخلون الى حجرة المأمور دون حتى النظر الى الحارس الواقف ، وهذا الحارس لا يخطر بباله أن يحاول ايقافهم • يتفتق الأمر فى العادة على أن المأمور ، بمجرد أن يرى مثل هؤلاء ، يهب واقفا ، ويدعوهم للجلوس وقد يطلب لهم قهوة ، ثم يكلف الحارس بمصاحبتهم لانهاء مأمورياتهم • فى غيبة الحارس يزحف الواقفون خطوة بخطـوة الى ما يقرب من مكتب المأمور حتى يلتفت الرجل الى ما حدث فيصيح صيحة مخيفة يعود بعدها الناس الى ما وراء الخط الفاصل ، منتظرين فى أدب•

حصلت على تأشيرة المأمور بعد أن تأكـد من اننى أنا صـاحب الرخصة ولا أقوم بالتجديد نيابة عن شخص آخر ، وأحالنى الى شباك ٨ • وفى شباك ٨ تسلمت الآنسة أوراقى ثم أخطرتنى انى الآن مؤهل لسداد قيمة الرخصة • وهكذا عدت للوقوف فى طابور الخزينة •

بعد هذا سارت الأمور فى هدوء • صحيح أن الواقف أمامى كان ساخطا على اجباره على دفع تبرع لتحسين الصحة ولجمعيات رجـال الشرطة ، وقال ساخرا : « وبعدين يدوك علاوة خمسـة جنيه • دى الخمسة جنيه دى بتروح فى مأمورية واحدة من النـوع ده •• وكل

واحد عايز جنيه والا ما يشتغلش..حتى بصمة الموتور عايزة جنيه ..»
دفعت قيمة الرخصة والتبرعات المطلوبة . وتذكرت استاذا قديما فى كلية الحقوق كان يدرس لنا القانون الدستورى . حكى لنا كيف أنه ذهب مرة الى السينما فطالبوه بدفع « تعريفة » زيادة على ثمن التذكرة كتبرع اجبارى لمعونة الشتاء . فدفع التعريفة مجبرا ثم رفع قضية أمام مجلس الدولة لاسترداد نصف القرش لان هذا فى عداد فرض رسم ، والرسم كالضريبة لا يصح الا بقانون ، والقانون لم يصدر من البرلمان . وحكم له مجلس الدولة باسترداد نصف القرش زائدا أتعاب المحاماة والمصروفات . كان المدرج يضج له بالتصفيق . قلت لنفسى : « ما الذى حدث خلال هذه الثلاثين عاما ليجعل مثل هذا التصرف غير ممكن بل وغير متصور اليوم . ما الذى جعل الناس تقبل بهذه السهولة ما لم يكن يتصور قبوله منذ ثلاثين عاما ؟ »

عدت بعد ذلك الى الشباك رقم ٨ لاثبت للآنسة انى دفعت المطلوب منى فاذا بها تقول تلك الكلمة الرائعة : « الان ما عليك الآن تنتظر حتى ينادى عليك الحاج محمود بالرخصة والبطاقة » .

اذن فقد انهيت كل شيء ولم يبق الا نداء الحاج محمود . وقد حدث وخرجت من ادارة مرور المعادى لابحث عن سيارتى . كانت واقفة وسط بركة المجارى الطافحة . انها ليست أكثر من سيارة نصر ١٢٨ ، عمرها يزيد على الخمس سنوات ، ولكنها بدت لى الآن ، وهى المرخصة ، رائعة كالعروس التى تم زفافها لتوها[1] .

---

(١) نشرت فى جريدة « **الاهالى** » المصرية ، فى عدد ٣ أكتوبر ١٩٨٤ .

الانغلاق والانفتاح وأزمة الاقتصاد المصرى

الاقتصاد المصرى بين الانغلاق والانفتاح

أولا : النمو والاختلال الاقتصادى فى مصر :

جاء الانخفاض الحاد فى أسعار البترول فى أوائل ١٩٨٦ ليظهر بجلاء جوانب الضعف المزمن فى ميزان المدفوعات المصرى وفى بنيان مصر الاقتصادى • لقد كان العجز المزمن فى العمليات الجارية من ميزان المدفوعات قد أخذ فى التزايد بسرعة خلال السنوات الثلاث الأخيرة ، ولكن مع الهبوط الشديد فى أسعار البترول فى ١٩٨٦ أصبح من المتوقع أن تنخفض ايرادات مصر البترولية (التى تشكل مع تحويلات العاملين بالخارج المصدرين الرئيسيين للنقد الأجنبى) ، بما لا يقل عن ٥٠٪ خلال ١٩٨٧/٨٦ • كذلك بدأ الانخفاض فى أسعار البترول يخفض أيضا من تحويلات المصريين العاملين بالخارج ، نتيجـة انخفاض ايرادات الدول النفطية المضيفة ، وبدأ يحدث اتجاه معاكس لاتجاه الهجرة بزيادة عدد المصريين العائدين الى مصر ، الامر الذى يهدد سوق العمالة فى مصر وقد كان هذا السوق ، حتى قبل ذلك ، عاجـزا عن توفير فرص العمالة بالمعدل المطلوب • أما المصدران الهامان الآخران للنقد الأجنبى ، وهما قناة السويس والسياحة ، فقد أصابهما الضعف بدورهما • فعلى الرغم من أن عائدات مصر من قناة السـويس تتوقف على حمـولات السفن العابرة أكثر مما تتوقف على سعر البترول ، فقد أصابها هى الاخرى الانخفاض منذ ١٩٨٤/٨٣ ، بينما أدت الاحداث السياسية فى المنطقة الى انخفاض ملحوظ فى ايرادات السياحة • صاحب كل ذلك تزايد أعباء مصر فى خدمة ديونهـا الخارجية ، وزيادة المتـراكم من المتأخرات فى دفع الاقساط والفوائد ، وهو ما قدر بأكثر من بليـون دولار فى ١٩٨٦/٨٥ •

هذا التدهور فى أحوال مصر الاقتصادية جاء فى أعقاب عقد من النمو البالغ السرعة فى الدخل القومى • ففيما بين ١٩٧٣ و ١٩٨٤ كان المتوسط السنوى لمعدل النمو فى الناتج المحلى الاجمالى ٨٫٥٪ ، وهو

معدل لم يتجاوزه فى نفس الفترة الا عدد محدود جدا من البلاد[١] ، ومن ثم زاد مستوى الدخل الحقيقى للفرد الواحد بنحو الضعف • كذلك تزايد معدل الاستثمار الاجمالى بسرعة (١٠٫٣٪ سنويا) حتى بلغت نسبة الاستثمار الى الناتج المحلى الاجمالى ٢٥٪ فى سنة ١٩٨٤ •

على أن هذا النمو السريع صاحبه اختلالات هيكلية خطيرة • فبينما كانت الزراعة تنمو بمعدل يقل بشكل ملحوظ عن معدل نمو السكان ، كان معدل النمو فى الصناعة التحويلية أقل بكثير من معدل النمو فى الخدمات وفى انتاج البترول الخام • وهكذا انخفض نصيب الزراعة فى الناتج المحلى الاجمالى فى هذه الفترة من ٢٥٪ الى ١٧٪ ، ونصيب الصناعة التحويلية من ٢٣٪ الى ١٧٪ ، بينما ارتفع نصيب الخدمات من ٤٥٪ الى ٤٨٪ ونصيب البترول الخام من أقل من ١٪ فى ١٩٧٣ الى ١٥٪ فى ١٩٨٤ • كذلك اتسم هيكل العمالة باختلال مماثل لصالح قطاع الخدمات الذى يضم أكبر نسبة من البطالة المقنعة • اذ بينما ظل نصيب الصناعة التحويلية فى اجمالى القوة العاملة ثابتا تقريبا عند ١٢٪ فيما بين ١٩٧٢ و ١٩٨٢ ، كان الانخفاض فى نصيب الزراعة فى القوة العاملة مساويا تقريبا للزيادة فى نصيب الخدمات ، حيث زاد هذا الاخير بنحو ٥٠٪ (من ٣٠٪ من اجمالى القوة العاملة الى ٤٥٪) •

كذلك زاد خلال العشر سنوات الماضية حجم العجز فى موازنة الدولة • فبينما زادت الايرادات العامة بمقدار ١٢ ضعفا فيما بين ١٩٧٣ و ١٩٨٦/٨٥ (من ١٫١٨ الى ١٤٫٣ بليون جنيه مصرى) زاد حجم النفقات العامة بنسبة مقاربة (من ٢ بليون فى ١٩٧٤ الى ٢٠ بليون فى ١٩٨٦/٨٥) • وهكذا نجد أنه بينما مالت نسبة العجز الاجمالى فى الموازنة العامة الى الناتج المحلى الاجمالى نحو الانخفاض ، استمر الحجم المطلق لهذا العجز فى الزيادة ولم تكن نسبته الى الناتج المحلى الاجمالى أقل من ٢٠٪ فى ١٩٨٦/٨٥ • ومع ازدياد اللجوء الى الاقتراض من الجهاز المصرفى لتغطية هذا العجز ، ارتفع معدل التضخم بشكل

---

(١) لم تتفوق على مصر فى معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى فى هذه الفترة الا ثلاث دول ، هى الاردن وهونج كونج وبستوانا : World Bank : World Development Report. الصادر فى ١٩٨٦.

ملحوظ خلال السبعينات بحيث أصبح الان يتراوح حول ٣٠٪ سنويا •

أن تفاقم الاختلالات الخارجية للاقتصاد المصرى جاء انعكاسا للنمو البطىء جدا فى الصادرات السلعية بالمقارنة بنمو بالغ السرعة فى الواردات السلعية (اذ بلغ معدل النمو فى الاولى ٢ر٦٪ سنويا وفى الثانية ١٥٪ خلال الفترة ٧٣ — ١٩٨٤) وانعكاسا لتزايد نصيب المواد الاولية (ولا سيما البترول) فى اجمالى الصادرات (٩٢٪ فى ١٩٨٣) ، ولعجز الصادرات غير المنظورة عن تعويض العجز المتزايد فى الميزان التجارى • وهكذا نرى أنه بالرغم من الزيادة الهـائلة فى تحـويلات المصريين العاملين بالخارج (من مبلغ ضئيل للغـاية فى ١٩٧٠ هو ٢٩ مليون دولار الى ٩ر٣ بليون دولار فى ١٩٨٤) والنمو السريع فى الدخل من السياحة وقناة السويس ، فان العجز فى الحساب الجارى تضاعف ١٣ مرة بين ١٩٧٠ و ١٩٨٤ (من ١٤٨ الى ١٩٧٨ مليون دولار) • كما اتسم النمو فى الواردات بتزايد الاعتماد على السلع الغذائية المستوردة التى أصبحت تشكل الان نحو ثلث اجمالى الواردات السلعية ونحو ٦٠٪ من اجمالى الاستهلاك الغذائى •

وقد تحقق التوازن الخارجى على حساب زيادة مروعة فى المديونية الخارجية • ففى خلال السنوات العشر الماضية تضاعفت تقريبا الديون الخارجية المدنية العامة ، الطويلة والمتوسطة الاجل (حيث ارتفعت من ٨ر٩ بليون دولار فى ١٩٧٥ الى ١٨ بليون فى ١٩٨٦/٨٥) • فاذا أضيف الى ذلك الديون قصيرة الاجل (التى يتراوح حجمها بين ٥ و ٦ بليون دولار) ، والديون الخارجية الخاصة غير المضمونة من جانب الحكومة (زهاء ٦ بليون دولار) • والديون العسكرية (المقدرة بحوالى ٨ — ٩ بليون دولار دون حساب الديون العسكرية المستحقة للاتحادالسوفيتى) فان اجمالى الديون الخارجية لمصر يبلغ نحو ٣٧ بليون دولار فى نهاية ١٩٨٦/٨٥ ، وهو ما يساوى تقريبا قيمة الناتج القومى الاجمالى لمصر فى تلك السنة • وقد بلغت خدمة الدين فى ١٩٨٦/٨٥ ، بما فى ذلك خدمة الديون العسكرية والديون قصيرة الاجل ، نحو ٤ بليون دولار ، أى ما يزيد على ٣٥٪ من اجمالى الايرادات الجارية من النقد الاجنبى •

منذ أن بدأ تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى فى ١٩٧٤ دأب

الاقتصاديون المصريون على التحذير من هذه الاختلالات المتفاقمة فى هيكل الاقتصاد المصرى ، كما كان الهدف المعلن للخطة الخمسية المصرية (٨٢/٨٣ — ٨٦/١٩٨٧) هو تصحيح هذه الاختلالات • ولكن ،وعلى الرغم من أن هذه الخطـة قد بلغت الان منتصـف عامهـا الاخـير (٨٦/١٩٨٧) ، فليس هناك ما يدل على احراز أى تقدم هام نحـو تقليل الاعتماد على صادرات البترول وغيرها من مصادر النقد الاجنبى التى تتوقف أساسا على ظروف خارجية ليس لمصر سيطرة كبيرة عليها • فنجد أن نصيب الصادرات النفطية وتحويلات العاملين بالخارج وقناة السويس والسياحة ، من اجمالى ايرادات النقد الاجنبى ، الذى بلغ ٧١٪ فى السنة السابقة على الخطة (٨١/٨٢) لم تزل نسبته ٦٧٪ فى نهاية السنة الثالثة للخطـة (٨٤/٨٥) • كذلك نجـد أن قطاعات الخدمات قد استوعبت الجزء الاكبر من الزيادة فى العمالة ، ممـن لم يتمكنوا من الهجرة الى الخارج • فمن اجمالى الزيادة فى العمالة خلال السنوات الثلاث للخطة ، والتى بلغت ٨ر١ مليون شخصا ، لم تستوعب القطاعات السلعية سوى الثلث ، بينما استوعبت قطاعات الخـدمات الثلثين ، ومن هذين الثلثين استوعب القطاع الحكومى ما يزيد على ربع مليون شخص • كذلك استمر نمو العجز فى الموازنة العامة خلال سنوات الخطة ، بل ان من المخطط أن يزيد العجز الاجمالى فى موازنة ٨٦/١٩٨٧ بنسبة ١٠٪ عما كان عليه قبل ثلاث سنوات • أما الدين الخارجى فلم يكن مخططا له أن ينخفض خلال سنوات الخطة، بلأنيرتفع من ١٣بليون جنيه فى ٨١/١٩٨٢ ، الى ٢ر١٦ بليون جنيه فى ٨٦/١٩٨٧ ، وأن ترتفع خدمة الديون من ٦ر١ بليون الى ٢ بليون •وكما رأينا ، فان الزيادة الفعلية فى الدين الخارجى وخدمته فاقت فى الواقع ما كان مخططا لهما •

ثانيـا : مدرستان فى تفسير الاختلال :

يمكن التمييز ، فيما يتعلق بتفسير المشكلات الاقتصادية المصرية ، التى طرأت خلال السنوات العشر الاخيرة ، بين مدرستين أساسيتين • فثمة مدرسة تنظر الى تزايد الاختلال فى ميزان المدفوعات ، وفى الهيكل الاقتصادى الداخلى ، وفى موازنة الدولة ، على أنه يرجع فى الاساس الى الاختلال العام فى نظام الاسعار ، والى التدخل المفرط من جانب الحكومة فى التفاعل الحر بين قوى السوق • فأصحاب هذا الرأى يرون

أن المسئولية يجب أن تلقى فى الاساس على تحديد سعر الصرف بأكثر من القيمة الحقيقية للعملة الوطنية ، وعلى مختلف الضوابط والقيود الادارية المفروضة على أسعار السلع الزراعية وأسعار شركات القطاع العام الصناعية ، وعلى ضخامة حجم الدعم المقدم للمستهلكين ولشركات القطاع العام ، الامر الذى أدى كله فى النهاية الى سوء توزيع خطير للموارد ، فضلا عما أدى اليه استمرار التزام الحكومة بسياسة تعيين الخريجين ، الى جانب ما تقدمه من دعم ، من تفاقم العجز فى الموازنة العــامة .

أما عن السياسة الاقتصادية الواجبة الاتباع فى نظر أصحــاب هذا الرأى ، فهى تترتب تلقائيا على تشخيصها للمشكلة ، وتتمثل أساسا فى « تصحيح الاسعار » وتخفيض دور الحكومة فى الاقتصاد ، فهذان هما الشرطان الاساسيان ، فى نظر هذه المدرســة ، لتحقيق التصحيح الاقتصادى فى المدى القصير والتنمية السليمة فى المدى الطويل .

وتستند هذه المدرسة فى تشخيصها للمشكلة وفى التوصيات التى تقدمها على السواء ، الى اعتقاد راسخ ، يكاد يصل الى درجة الايمان ، مؤداه أنه كلما زادت درجة التكامل بين اقتصاد ما وبين السوق العالمية كلما كان أداؤه أفضل . ذلك أن ما تعتبره هذه المدرسة « اختلالات فى الاسعار » و « قيودا » أو « ضوابط ادارية مفرطة » ليس فى الواقع الا الانحراف عن القيم الدولية ونتيجة لاقامة حواجز مصطنعة فى وجه تدفق السلع ورءوس الاموال الاجنبية ، بهدف حماية المنتج أو المستهلك المحلى من تأثير المنافسة الخارجية . فهذه المدرسة ترى أن تلك المنافسة هى التى تشجع التنمية ، بينما لا تؤدى الحماية الا الى انتاج سلع لا تتمتع البلاد فيها بميزة نسبية ، كما أنها تثبط روح المبادرة وتكافىء غير المنتج .

أما المدرسة الفكرية الاخرى ، فتقدم تفســيرا يكاد يكون هو النقيض التام لتفسير المدرســة الاولى ، فهى تنســب الاختــلالات الخارجية والداخلية معا الى ما حدث من اندماج سريع للاقتصاد المصرى فى السوق العالمية والى تضاؤل التدخل الحكومى فى الاقتصاد بدلا من

تعاظمه • فقد كان فى الامكان كبح جماح الزيادة السريعة فى الواردات عن طريق زيادة القيود الادارية عليها ، وتخفيض العبء على ميزان المدفوعات من خلال اجراء تعبئة أكبر للموارد المحلية وتوجيه المزيد من الاستثمارات نحو الصناعات المنتجة لبدائل الواردات • وبدلا من محاولة تغيير هيكل الانتاج الزراعى عن طريق الغاء التسعير الادارى والاعتماد على الاستجابة الطبيعية للمنتجين لمؤشرات السوق ، كان من الواجب زيادة التدخل الحكومى فى القطاع الزراعى عن طريق فرض دورة زراعية تستهدف تحقيق درجة أكبر من الاكتفاء الذاتى فى السلع الغذائية الاساسية ، وتكثيف المحاصيل ، وتوجيه قدر أكبر من الاستثمارات العامة نحو استصلاح الاراضى ، مما كان سيقلل كثيرا من اعتماد مصر على الواردات الغذائية • كذلك كان من الممكن رفع مستوى الربح فى الصناعة ، ليس عن طريق التخلى عن سياسة الاحلال محل الواردات ، أو بالسماح للصناعات الخاسرة ببيع منتجاتها بأسعار السوق ، بل عن طريق توفير قدر أكبر من الحماية ضد الواردات الاجنبية • وكان من الممكن تجنب العجز المتزايد فى موازنة الدولة ، ليس من خلال الغاء أو تخفيض الدعم المقدم للمستهلكين والمنتجين ، ولا بالتخلى عن سياسة توظيف الخريجين ، بل عن طريق زيادة حصيلة الضرائب على الدخل والضرائب غير المباشرة المفروضة على السلع الكمالية ، ومكافحة التهرب المستشرى من دفع الضرائب •

والذى يبدو لى هو أن الانحياز الى مدرسة أو أخرى من هاتين المدرستين هو موقف لا يتعلق بتقدير الفعالية الاقتصادية لاى منهما بقدر ما يتعلق بتأييد أو رفض ما ينطوى عليه كل منهما من فلسفة سياسية واجتماعية • فأصحاب الرأى الاول يعلقون على اعتبارات توزيع الدخل والاكتفاء الذاتى أهمية أقل بكثير مما يعلقها أصحاب الرأى الآخر ، فضلا عن أنهم ينطلقون ابتداء من شك عميق فى كفاءة الادارة الحكومية للاقتصاد ، أيا كان شكل هذه الادارة • ويستند هؤلاء الى ايمان راسخ بقدرة الافراد من المنتجين والمستثمرين على الاستجابة لمؤشرات الاسعار ، فضلا عن استعدادهم لقبول تحميل الطبقات الفقيرة بالاعباء لفترة تطول أو تقصر ، ولقبول درجة عالية نسبية من البطالة التى لابد أن تترتب على تخفيض درجة تدخل الدولة فى الاقتصاد

وسوق العمل • فتوزيع الدخل ، فى نظر أصحاب هذا الرأى ، من شأنه أن يعالج تلقائيا فى المدى الطويل ، أما الاكتفاء الذاتى فهـو فى نظر أصحاب هذا الرأى لا بالهدف الممكن التحقيق ولا بالهدف المرغوب فيه• فهو ليس ممكن التحقيق بسبب ضيق قاعدة الموارد ، وهو غير مرغوب فيه لأن التضحية بمزايا التخصيص تنطوي على تبديد للموارد •

أما المدرسة الاخرى ، فليس لديها ذلك الايمان القوى باستجابة المنتجين والمستثمرين لمؤشرات الاسعار ، ولا نفس الدرجة من التفاؤل بأن ثمرات الموسوف تصل فى النهاية الى فئات الدخل المنخفض • وهى ترى ، فضلا عن ذلك ، أن تحقيق درجة أكبر من الاكتفاء الذاتى يعد أمرا مرغوبا فيه من الناحية السياسية بدرجة تبرر بعض التضحية باعتبارات الكفاءة •

انى لا أعتقد مع ذلك أننا مضطرون للتعامل مع هذه القضية على أنها مجرد قضية اختلاف فى التفصيلات السياسية أو مجرد انعكاس لاحكام قيمية مختلفة • اذ يبدو لى أنه حتى حينما نكون بصدد قضية تختلف بصددها الاحكام القيمية بشدة ، فان التحليل السليم للوقائع قد يذهب بنا شوطا بعيدا نحو تقريب الهوة التى تفصل بين الموقفين المتنازعين • وهنا يجدر فى رأينا التأكيد على نقطتين :

الأولى هى أن السياسة الاقتصادية لبلد ما انما تتخذ وتطبق فى مناخ اقتصادى دولى معين وفى اطار سياسى واجتماعى محلى محدد، وأن كلا منهما يتعرض للتغير المستمر • ففى ظروف اقتصادية دولية معينة ، وفى مناخ محلى معين ، يمكن أن تحظى سياسة اقتصـادية ليبرالية بدرجة من النجاح لا تحظى بها فى ظروف دولية ومحلية مغايرة• فمن الظروف المساعدة على نجاح سياسة ليبرالية مثلا ، وجود مناخ دولى يتسم بارتفاع معدل تدفق الاستثمارات الأجنبية ، وبارتفاع معدل النمو فى الاقتصاد العالمى والتجارة الدولية ، ومناخ سياسى داخلى يتسم بدرجة عالية من الاستقرار مما يشجع على اجتذاب رأس المال الأجنبى والاستثمار المحلى على السواء ، فضلا عن وجود نمط لتوزيع الدخل يكون آخذا فى التحسن أو على الاقل محتمـلا • ومن ناحيـة

أخرى ، يبدو الأخذ بدرجة عالية من الحماية أكثر ملاءمة عندما تواجه الدولة ظروفا تتسم بانخفاض معدل تدفق الاستثمارات الأجنبية ، وبركود الاقتصاد العالمى والتجارة الدولية ، وعندما يتسم المناخ السياسى بدرجة عالية من التوتر ونمط توزيع الدخل بدرجة عالية من التركز .

النقطة الثانية هى أنه من غير المحتمل أن تصادف السياسة الاقتصادية نجاحا الا اذا توفر لها حد أدنى من الاتساق والانسجام بين عناصرها الاساسية . فليس هناك أسوأ ، فيما يبدو ، من سياسة اقتصادية تحاول أن تحقق أهدافا اقتصادية متعارضة فى آن واحد ، كالتى تحاول أن تحقق توزيعا أفضل للدخل مع اجتذاب حجم أكبر من الاستثمارات الخاصة أو التى تحاول أن تحمى القطاع العام فى نفس الوقت الذى تحاول فيه تشجيع الاستثمارات الأجنبية ، أو التى تأمل فى تحقيق قدر أكبر من الاكتفاء الذاتى فى الزراعة وتشجيع الصادرات الزراعية فى آن واحد .

وفى اعتقادى أن التجربة الاقتصادية المصرية عبر الثلاثين سنة الماضية تقدم دليلا قويا على صحة ما نقول ، وهو أن الشرطين الاساسيين لنجاح أية سياسة اقتصادية يتمثلان فى وجود أدنى من الاتساق ، وفى الاستجابة الصحيحة للمتطلبات المتغيرة للظروف الدولية والمحلية .

ثالثا : سياسة الانفتاح الاقتصادى بين التعجل والتردد :

خلال فترة السنوات العشر التى شهد فيها الاقتصاد المصرى تدخلا حكوميا بعيد المدى (٥٦ — ١٩٦٥) ، حققت مصر معدل عاليا للنمو وتغييرا كبيرا فى الهيكل الاقتصادى ، كما يدل على ذلك ارتفاع نصيب الصناعة التحويلية فى الناتج القومى والصادرات بدرجة ملحوظة، فى نفس الوقت الذى احتفظت فيه مصر بمستوى معقول من الاكتفاء الذاتى فى الغذاء ودون أن تتحمل البلاد عبئا ثقيلا من المديونية الخارجية . ولكن تلك الفترة تميزت أيضا بدرجة عالية من الاتساق والانسجام بين مختلف أدوات السياسة الاقتصادية ، حيث تدخلت

الحكومة فى أدق تفاصيل النشاط الاقتصادى ، وطبق نظام التخطيط بدرجة من الجدية لم تعرف مصر مثلها قبل أوبعد تلك الفترة، وخضعت الاسعار للسيطرة الادارية وخفض دور الاستثمار الأجنبى الخاص الى الحد الادنى وكاد يقتصر الاستثمار المحلى بأكمله على القطاع العام . من الممكن أيضا القول بأن المناخ الدولى كان ، فى بعض الجوانب الهامة ، مواتيا لتطبيق استراتيجية للتنمية ذات توجه داخلى . فعلى الرغم من أن التجارة الدولية كانت تنمو بمعدل غير مسبوق ، فان هذه الفترة كانت هى أيضا الفترة التى كانت تستطيع فيها دولة من دول العالم الثالث أن تسعى الى تحقيق أهدافها الوطنية فى الوقت الذى تستمر فيه فى تلقى كميات كبيرة من المعونات الخارجية من المعسكرين الغربى والشرقى معا ، المرتبطة بالحد الادنى من الشروط السياسية والاقتصادية .

فى العشر سنوات التالية ، وعلى الأخص فى السنوات التالية لحرب ١٩٦٧ ، أصبحت الظروف الخارجية غير مواتية بتاتا لاية محاولة لفتح أبواب الاقتصاد على العالم الخارجى ، كما أصبح من المحتم أن يعانى الاقتصاد المصرى ومعدل نموه معاناة شديدة أيا كانت درجة التدخل الحكومى فى الاقتصاد وأيا كان مستوى كفاءة هذا التدخل . فقد تلا الانخفاض الشديد فى معدل تدفق المعونات الخارجية من الكتلة الغربية بعد ١٩٦٥ ، الذى لم تعوضه زيادة مماثلة فى المعونات الآتية من الكتلة الشرقية ، تلا هذا الانخفاض ما ترتب على حرب ١٩٦٧ من فقدان مصر لبترول سيناء ولايرادات قناة السويس وانخفاض شديد فى ايرادات السياحة . فى هذه الظروف كان على الاقتصاد أن يتحمل أيضا العبء الاضافى الناشىء عن الاستعداد لخوض حرب جديدة فى ظل مناخ سياسى خلقته الهزيمة ولا تستطيع فيه أية حكومة أن تغامر بتخفيض مستوى الاستهلاك من السلع والخدمات الأساسية . لم يكن هناك على ما يبدو مفر من اجراء تخفيض كبير فى معدل الاستثمار وفرض رقابة صارمة على الواردات ، وقد كانت هذه هى سياسة الحكومة بالفعل فى السنوات القليلة التالية لحرب ١٩٦٧ ، حيث خفض معدل الاستثمار تخفيضا شديدا حتى يتمشى مع معدل المدخرات المحلية ،

وخفضت الواردات الى مستوى أقل من مستواها قبل الحرب(١) • كان من المحتم أن يعانى النمو الاقتصادى نتيجة لذلك ، فانخفض معدله طوال عقد باكمله (٦٥ — ١٩٧٥) الى ما لا يكاد يزيد عن معدل النمو فى السكان ، وتركت البنية الاساسية تعانى من التدهور المستمر ، وضاعت تقريبا كل المكاسب التى تحققت خلال العشر سنوات السابقة فى تغيير الهيكل الاقتصادى لصالح الصناعة التحويلية ، كما توقف التحسن فى نمط توزيع الدخل • على أن النقطة الرئيسية التى أود التاكيد عليها هنا هى أنه ، بغض النظر عن أى حكم قيمى أو موقف ايديولوجى مسبق قد يتخذه المرء ، فيما يتعلق بتوزيع الدخل والدرجة المرغوب فيها من الاكتفاء الذاتى ، فان الانتقال المفاجىء الى سياسة الانفتاح الاقتصادى فى ١٩٧٤ يبدو لنا أنه كان غير مبرر بتاتا ، فى ظل الظروف الاقتصادية السائدة فى ذلك الوقت ، حتى من وجهة النظر الاقتصادية البحتة • ففى الوقت الذى بدأ فيه تطبيق هذه السياسة الجديدة لم تكن مصر مازالت محرومة فحسب من نفط سيناء وايرادات قناة السويس ، بل كانت البنية الاساسية فى حالة يرثى لها كما كانت مصر تواجه أيضا معدلا للتجارة الدولية غير موات على الاطلاق ، نتيجة للارتفاع المفاجىء فى أسعار وارداتها من القمح بالمقارنة بأسعار صادراتها من القطن • ولكن الذى حدث هو أنه نتيجة لتطبيق سياسة الانفتاح ، سمح للواردات بالزيادة بمعدل يفوق بشدة قدرة الصادرات على الوفاء بقيمتها ، ففضلا عن الزيادة فى قيمة الواردات من القمح والدقيق ، زادت الواردات من السلع الوسيطة بما لايقل عن ٣٣٩٪ خلال السنوات الثلاث ٧٣ — ١٩٧٦ ، وزادت الواردات من السلع الرأسمالية بنسبة ٥٠٠٪ ، والواردات من السلع الاستهلاكية المعمرة بنسبة ٧٣٥٪ ، بالمقارنة بزيادة فى اجمالى صادرات السلع

---

(١) انخفض معدل الاستثمارات الاجمالية من ١٧٫٢٪ فى ١٩٦٥/٦٤ الى ١١٫٨٪ فى ١٩٧٠/٦٩ ، وكانت قيمة الواردات من السلع والخدمات فى ١٩٧٠/٦٩ اقل بنسبة ١٥٪ من قيمتها فى ١٩٦٥/٦٤ انظر :

Mabro, R. : **The Egyptian Economy : 1952 - 72**, Clarendon Press, Oxford, 1974, p. 177.

والحدمات تبلغ ٢٤٩٪ فى نفس السنوات الثلاث(١) • كانت هذه السنوات الثلاث نفسها هى التى شهدت التجاء الحكومة المتزايد الى عقد قروض قصيرة الأجل باسعار فائدة تجارية • فبينما كان صافى القروض قصيرة الاجل فى ١٩٧٢ لا يزيد على ٢٨ مليون دولار ، قفزت القيمة الصافية لهذه القروض الى ٣٥٥ مليون فى ١٩٧٣ والى ٥٨٢ مليون فى ١٩٧٤ • كانت هذه اذن هى السنوات (٧٣ — ١٩٧٦) التى بذرت فيها بذور عبء الديون الثقيل ، وهو ما يصعب تفسيره الا بالتحول غير المبرر نحو تحرير الاقتصاد فى وقت لم يكن يسمح فيه بذلك لا حجم موارد مصر الخارجية ولا الظروف الاقتصادية الداخلية(٢) • اذ بينما ظلت موارد مصر من العملات الأجنبية عند مستوى منخفض للغاية ، كانت البنية الاساسية التى تحتاج الى موارد كبيرة لاصلاحها وطول الكبت الذى كان قد تعرض له الطلب الاستهلاكى والطلب على السلع الوسيطة من شأنهما أن يخلقا عبئا ثقيلا على ميزان المدفوعات بمجرد أن يطلق لكليهما العنان • فى مثل هذه الظروف كان استمرار سياسة التدخل الادارى فى الاستيراد يبدو أكثر رشادة وأقرب الى الحكمة •

ثم أتيحت فرصة أفضل بكثير للمؤمنين بمزايا الحرية الاقتصادية فى السنوات الأربع أو الخمس التالية ، ومع ذلك فان هذه السياسة لم تطبق الا بدرجة كبيرة من التردد • ففى هذه السنوات (٧٧ — ١٩٨١) شهدت مصر زيادة لم تعرف لها مثيلا من قبل فى موارد العملات الأجنبية ، فضلا عن تحسن ملحوظ فى معدل تجارتها الخارجية ، بل واتجاها ملموسا لنمط توزيع الدخل نحو التحسن • فقد زادت ايرادات مصر من صادرات البترول ، التى لم تتجاوز ١٦٢ مليون جنيه فى ١٩٧٧، الى ما يقرب من عشرة أمثالها (فبلغت ٥ر١ بليون جنيه فى ١٩٨١) ، بفضل الزيادة السريعة فى كل من انتاج وأسعار البترول ، بينما زادت ايرادات مصر من الصادرات غير المنظورة من ٩٩٨ مليون جنيه الى

---

(١) البنك الأهلى المصرى : **النشرة الاقتصادية** ، ١٩٨٥ ، العدد (١) ص ١٠٢ — ١٠٤ •

(٢) انظر تفصيلا لذلك فى :
جلال أمين : **قصة ديون مصر الخارجية من عصر محمد على الى اليوم** ، دار على مختار للنشر ، القاهرة ، ١٩٨٧ •

٤ بليون جنيه فى نفس الفترة ، وهى زيادة ترجع فى الاســاس الى الزيادة السريعة فى تحويلات المصريين العاملين بالخارج • كذلك شهد معدل التجارة الدولية تحولا لصالح مصر بنسبة ٨١٪ فيما بين ١٩٧٧ و ١٩٨١، حيث فاق الارتفاع فى أســعار النفط ، بدرجة ملحوظة ، الارتفاع فى أسعار الواردات من السلع الاستهلاكية والرأسمالية • وهكذا تضاعفت ايرادات مصر من العملات الأجنبية نحو أربع مرات فى أربع سنوات •

هناك أيضا أسباب قوية للاعتقاد بأن نمط توزيع الدخل ، الذى يبدو أنه لم يلحقه تغير ملحوظ أو ربما مال الى التدهور خلال العشر سنوات ٦٥ — ١٩٧٥ ، قد مال الى التحسن خلال النصف الثانى من السبعينات ، على الرغم من كثرة الزعم بعــكس ذلك • كان الســبب الاساسى لهذا الميل الى التحسن فى توزيع الدخل ، وهو لا يمت بصلة مباشرة الى السياسة الاقتصادية المتبعة ، هو التدفق المتزايد للهجرة من بين صفوف ذوى الدخل المنخفض(١) • ففضلا عما اقترنت به هذه

(١) كانت غالبية المهاجرين من مصر ، حتى قبل منتصف السبعينات ، تتكون من فئات العاملين بأجور ومرتبات ، ولكنهم كانوا فى الاســاس من المدرسين والمهنيين والموظفين الاداريين . وعلى الرغم من أن جــزءا من دخول هؤلاء كان يتضمن عنصر الريع ، كما فى حالة الأطباء والمحامين الذين يشتغلون لحسابهم فان الغالبية العظمى منهم كانوا يعملون فى خدمة الدولة المضيفة فى بلاد النفط ويتلقون دخلا يمثل دخلا أجريا محضا . اصبح ذلك أشد وضوحا وحدة بعد ١٩٧٥ ، وعلى الاخص بعد ١٩٧٧ ، حينما أخــذ معدل الهجرة بين صفوف العمال اليدويين يتزايد بسرعة كبيرة للغاية . لابد أن يتوقع المرء اذن أن يكون التوزيع الوظيفى للدخل قد تغير لصالح الدخل من العمل ، ليس فقط بسبب زيادة الدخل المكتسب فى الخارج ولكن أيضا بسبب ارتفاع مستوى الاجور لغير المهاجرين . ان الارقام الدالة على التغير الذى طرأ على نصيب الاجور فى الدخل المحلى الاجمالى وفى مجموع الدخل الفردى تؤيد هــذا الاستنتاج . وحيث أن معظم كاسبى الاجــور ينتمون الى فئات الدخل الدنيا والمتوسطة ، فان لنا أن نرجح ميل التوزيع الشخصى للدخل ، مقاسا بمعامل جينى ؛ الى درجة أعلى من المســاواة بتأثير الهجرة . هناك بالطبع عوامل أخرى ، غير الهجرة ، قد تكون قــد أحدثت أثرا معاكسا على توزيع الدخل ، ولكن يكاد من المتيقن أنه ، خلال النصف الثانى من السبعينات ، قد حدث انخفاض فى نسبة الاسر الواقعة تحت خط « الفقر المطلق » . ويشير المســح الذى أجرته منظمة العمــل الدولية بطريقة العينة فى ١٩٧٧ الى حدوث تحسن ملحوظ فى هذا الصدد

الهجرة من زيادة دخول المهاجرين ، أدت الهجرة من القطاع الزراعى وقطاع التشييد الى تغير ملحوظ فى سوق العمل فى هذين القطاعين من وضع يتسم بوجود فائض كبير من القوة العاملة الى وضع يتسم بندرة واضحة فى بعض أنواع العمل شبه الماهر أو غير الماهر ، الأمر الذى أدى الى زيادة كبيرة فى مستوى الأجر الحقيقى فى كلا القطاعين والى انخفاض نسبة البطالة المكشوفة والمقنعة .

يتبين من ذلك أنه خلال هذه السنوات (٧٧ — ١٩٨١) ، كان من الممكن لأصحاب مدرسة الحرية الاقتصادية تطبيق جرعات أكبر من هذه السياسة بتكلفة اجتماعية منخفضة نسبيا . ففى ظل توفر العملات الأجنبية ، كان من الممكن تطبيق سعر موحد للصرف وتخفيضه مع الغاء نظام الاستيراد بدون تحويل عملة دون التعرض لضغوط ثقيلة على موارد البلاد من العملات الأجنبية . كذلك فان ترشيد الاسعار المحلية عن طريق خفض الاعانات المقدمة لصناعات القطاع العام ، مع السماح لها بتقريب أسعارها من تكاليف الانتاج الحقيقية ، وتحرير الاسعار الزراعية من القيود الادارية ، كان أمرا ممكنا من الناحية السياسية فى وقت كانت الدخول تميل فيه نحو الارتفاع فى مختلف القطاعات وبمعدلات غير معهودة . وينصرف نفس القول على خفض مبالغ الدعم المقدمة للسلع الاستهلاكية وما ينفق فى تعيين الخريجين فى وقت كان توزيع الدخل يميل فيه الى التحسن ومعدل البطالة الى الانخفاض مع ازدياد فرص العمالة فى الخارج . بل لقد كان هذا الوقت بحق الذى كان يتعين ، ومن الممكن ، فيه التوجه نحو احداث تخفيض كبير فى المديونية الخارجية أو على الاقل وضع حد لنموها . ففى الفترة ٧٥ — ١٩٨٠ ، كانت قيمة الزيادة فى اجمالى صادرات مصر من السلع

فيما بين ١٩٧٥ و ١٩٧٧ ، كما يؤيد ذلك ايضا اتجاهات مستوى الاجور الحقيقية فى القطاع الزراعى وقطاع البناء والتشييد فى السنوات الاخيرة من السبعينات . (انظر منظمة العمل الدولية : **فرص العمالة وتوزيع الدخل فى مصر** ، جنيف ، ٩٦ — ١٢٧ ، وكذلك جلال أمين واليزابيث تايلور عونى : **الهجرة الدولية للعمالة المصرية** ، مركز بحوث التنمية الدولية ، أوتوا ، ١٩٨٤ ، ص ١٣٠ — ١٤٥) .

والخدمات ٥٣٠٠ مليون جنيه (٧٥٧٠ مليون دولار) وهو مبلغ يتجاوز اجمالى قيمة الديون المصرية المدنية ، الطويلة والمتوسطة الأجل ، فى ١٩٧٥ (وقدرها ٤ر٧ بليون دولاز) بنحو ٥٨٪ ٠

غير أن محاولات تطبيق سياسة الحرية الاقتصادية خـلال تلك الفترة كانت تتسم بدرجة عالية من عدم الاتساق والتردد ٠ حقا ، لقد أجريت سلسلة من التخفيضات فى قيمة العملة المصرية عن طريق انشاء « السوق الموازية » للعملات الأجنبية ، والتى سمحت باضافة علاوة « تشجيعية » الى سعر الصرف الرسمى فى بعض عمـليات الصرف الأجنبى ، ثم زادت هذه العلاوة من ٦٥٪ فى فبراير ١٩٧٥ الى ٧٠٪ فى مايو ١٩٧٦ و ٧٩٪ فى نفس العام ٠ وفى ١٩٧٩ حل سـعر صرف « موحد » هو ٧٠ قرشا للدولار محل السوق الموازية ولكن دون الغاء نظام الاستيراد بدون تحويل عملة ٠ ثم سرعان ما اتسعت الفجوة من جديد بين سعر الصرف الرسمى وبين سعر الصرف فى السوق الحرة للنقد الأجنبى نتيجة للفرق الشاسع بين أسعار الفائدة على ودائع النقد الأجنبى والودائع بالجنيه المصرى ، فضلا عن عدد من الاجـراءات الحكومية الاخرى التى أدت الى ارتفاع الطلب على العملات الأجنبية ٠ كذلك نجد أنه بينما لم يكف الخفض الجزئى لقيمـة العملـة المصرية لوقف النمو فى الواردات ، لم تبذل أية محاولة جادة سواء لترشـيد الاسعار الزراعية وأسعار الطـاقة أو خفض الدعم أو لتخفيف عبء الالتزام بتعيين الخريجين ، وفى نفس الوقت لم تستخدم وسائل التدخل الادارى على نحو أكبر من ذى قبل لكبح جماح الاستيراد أو لترشيد الاستثمار ٠ وهكذا نجد أن الاستيراد لم يكبح جماحه لا قوى السوق الحرة ــ ولا التدخل الحكومى المباشر ، كما أن العجز فى موازنة الدولة لم يجـر تخفيضـه لا عن طريق تخفيض الدعم ولا عن طريق زيادة الايرادات الضريبية ومكافحة التهرب الضريبى ٠ وهكذا يمكن وصف السياسة الاقتصادية فى هذه الفترة بأنها كانت ، كما يقول التعبـير الشعبى ، « كمن رقص على منتصف السلم » ، أو كمن سـقط بين مقعدين ، فلا هى طبقت سياسة الحرية الاقتصادية بحذافيرها ولا هى تبنت سياسة التدخل الحكومى الصارم بمختلف متطلباتها ، ومن ثم لم تحرز مزايا هذه ولا تلك بل عانت من نقائص كليهما ٠ وكانت النتيجة

الحتمية أن زادت الواردات بمعدل لم يسبق له مثيل ، وكذلك العجز فى الموازنه العامة • ففى الفترة ما بين ١٩٧٧ و ١٩٨٢/٨١ ، تضاعف اجمالى الواردات من السلع والخدمات ٣٫٨ مرات ، بحيث أنه على الرغم من آن اجمالى الصادرات قد زاد بمعدل مقارب ، زاد العجز فى ميزان العمليات الجارية (مع استبعاد التحويلات) حتى أصـبح فى ١٩٨٢/٨١ أربعة أمثال ما كان عليه فى ١٩٧٧ وبدلاً من تحقيق فائض فى ميزان المعاملات الجارية يسمح بتخفيض حجم الديون الخارجية ، فان صافى التدفقات المالية الى مصر تضاعف ٥٫٧ مرات خـلال تلك السنوات الأربع ، ومن ثم زادت الديون الخارجية العامة ، الطويلة الأجل والمتوسطة الأجل (باستبعاد الديون العسكرية) بنسبة ٥٠٪ ، بينما استمر العجز فى الموازنة العامة فى النمو خلال هذه الفترة حتى أصبح يمثل فى ١٩٨٢/٨١ نسبة ٢٣٪ من الناتج المحلى الاجمالى • وفى اثناء ذلك لم يطرأ أى تحسن على الهيـكل الاقتصـادى وجرى استيعاب الجزء الأكبر من الزيادة فى العمـالة (٦٦٪) فى قطاعات الخدمات • ان من الممكن النظر الى هذه الحقيقة الاخيرة على أنها كانت أيضا نتيجة الفشل فى تبنى أى من السياستين بحذافيرها : سـياسة الحرية الاقتصادية أو سياسة التدخل الحكومى ، اذ بينما كان القطاع الخاص ضعيف الاستجابة بسبب تعارض المؤشرات السعرية وتناقضها واختلال نظام الاسعار بصفة عامة ، أصاب الاحباط أيضا مشروعات القطاع العام اما بسبب التسعير الجامد لمنتجاتها أو بسبب النقص فى درجة الحماية الممنوحة لها ، فى نفس الوقت الذى كان الاستثمار العام فى الزراعة والصناعة يجرى بمعدل منخفض لا يكفى لتعويض المستوى المنخفض للاستثمار الخاص فى كلا القطاعين •

رابعـا : ظروف غير مواتية لسياسة الحرية الاقتصادية :

مع تغير القيادة السياسية فى ١٩٨١ ظهرت فرصة أخرى لانهاء حالة الارتباك والفوضى فى السياسة الاقتصادية ، ولكن ظهرت فى نفس الوقت ظروف جديدة من شأنها أن تجعل السـير فى سياسة الحـرية الاقتصادية أقل ملاءمة من ذى قبل • فقد ووجهت مصر فجأة بظروف بدا فيها أن فترة الرخاء القائم على تدفق ايرادات البترول وتحويلات العاملين بالخارج وقنـاة السويس والسياحة قد ولت • ففيمـا بين

٨١/١٩٨٢ و ٨٥/١٩٨٦ انخفضت ايرادات البترول بنسبة ٣٦٪ وأصاب الركود مصادر الدخل الثلاثة الاخرى ، بينما ظل معدل تدفق الاستثمارات الأجنبية الخاصة ثابتا تقريبا عند زهاء بليون دولار سنويا ، ولم يسمح استمرار الركود فى أسواق التصدير الرئيسية بحدوث زيادة ملموسة فى الصادرات المصرية من السلع التقليدية • ومن ثم لم تزد قيمة الصادرات من السلع الاولية بأكثر من ١٣٪ فى سنوات ثلاث (٨١ — ١٩٨٤) ولم تزد صادرات غزل القطن والمنسوجات ، التى تمثل أهم بند فى صادرات مصر من السلع المصنعة وان كانت لا تشكل الا نسبة ضئيلة للغاية من الصادرات الكلية ، لم تزد بأكثر من ٢٥٪ خلال نفس الفترة • وهكذا انخفضت القيمة الكلية لصادرات السلع والخدمات فى ٨٥/١٩٨٦ بنسبة ١١٪ بالمقارنة بقيمتها فى ٨١/١٩٨٢ •

هناك أيضا أسباب قوية للاعتقاد بأن التحسن الذى كان قد طرأ على دخول الفئات الدنيا خلال السنوات الخمس السابقة ربما يكون قد توقف أو تضاءل جدا خلال السنوات الخمس الاولى من عقد الثمانينات • فمع الانخفاض فى تدفق المهاجرين الى دول النفط وركود التحويلات ، بل وبدء تدفق عكسى للمهاجرين العائدين الى مصر واستمرار التضخم ، لابد أن نتوقع ميل الاجور الحقيقية فى قطاعى الزراعة والبناء الى الثبات أو الانخفاض وميل معدل البطالة الى الارتفاع •

فى مثل هذه الظروف التى تنخفض فيها الايرادات الحكومية والتحويلات ، لابد أن يكون العبء الذى ينشأ عن تخفيض الدعم المقدم للسلع الاستهلاكية الاساسية أكثر ثقلا وأشد وطأة ، وكذلك العبء الذى يولده تخلى الحكومة عن التزامها بتعيين الخريجين فى ظروف تتسم بانكماش فرص العمالة فى الداخل والخارج • كذلك فان تحرير الاسعار الزراعية من التدخل الادارى من شأنه أن يؤدى الى تغير هيكل الانتاج الزراعى لصالح المنتجات الكمالية نسبيا أو المحاصيل التصديرية ، الامر الذى من شأنه أن يزيد من أعباء مستهلكى المحاصيل الغذائية الرئيسية فى وقت تتجه فيه الاجور الحقيقية الى الثبات أو الانخفاض • وأخيرا فان رفع أسعار الفائدة بهدف جعلها أقرب الى

التكلفة الحقيقية لرأس المال قد يؤدى الى تفاقم حالة العمـــالة عن طريق تخفيض معدلات الاستثمار ، فى وقت تتراجع فيه فرص التوظيف بوجه عام •

كذلك فان تخفيض سعر الصرف قد لايكون كافيا لتصحيح الاختلال فى ميزان المدفوعات • ذلك أن صادرات مصر السلعية الرئيسية لاتتوقف على مستوى سعر الصرف بقدر ما تتوقف على ظروف العرض والطلب الدوليين (كما فى حالة البترول) وعلى مرونات العرض والقدرة على زيادة الانتاج المحلى (كما فى حالة السلع الاولية الاخرى والصادرات الصناعية) • أضف الى ذلك أن ارتفاع عنصر الواردات فى صادرات مصر الصناعية من شأنه أن يجعل لتخفيض سعر الصرف أثرا سلبيا على هذه الصادرات لما يؤدى اليه هذا التخفيض من ارتفاع تكاليف الواردات • أن الاثر الناتج عن تخفيض ســعر الصرف فى تخفيض الواردات ، وعلى الاخص واردات السلع الرأسمالية والوسيطة والسلع الاستهلاكية المعمرة ، قد يكون أكبر من أثره فى تشجيع لصادرات ، ولكن ربما كان النفع الاساسى من تخفيض سعر الصرف هو أثره على تحويلات العاملين بالخارج ولكننا نجد أنه حتى فى هذه الحالة قد يكون حجم هذه التحويلات أكثر تأثرا بمدى توفر فرص الاستثمار داخل مصر وبالظروف الاقتصادية فى الدول المضيفة أكثر من تأثره بمستوى سعر الصرف الذى تجرى هذه التحويلات بمقتضاه • وأيا كان الامر فان ميــزان العمليات الجارية سوف سيظل مثقلا بالعبء المتزايد الناتج عن خدمة الديون الخارجية • فمع بلوغ خدمة هذه الديون أكثر من ثلث حصيلة مصر من العملات الأجنبية ، يصبح من الصعب أن نرى كيف يمكن أن تتحقق زيادة كافية فى الصادرات ، ونقص كاف فى الواردات لتصحيح العجز فى ميزان المدفوعات ، بالاعتماد فقط على تصحيح الاختلالات القائمة فى نظام الاسعار وفى سعر الصرف •

أن من بين الحجج التى تقدم لتأييد الدعوة الى مزيد من الحرية الاقتصادية الاشارة الى ما سوف يترتب عليها من تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة ، والامل فى أن يؤدى « تصحيح الاسعار » ، بما فى ذلك تخفيض سعر الصرف ، الى جذب حجم أكبــر من رأس المــال الأجنبى ، حيث يفيد المستثمر الأجنبى من انخفــاض قيمــة العملة

المصرية لدى دخوله الى مصر ، ومن انخفاض معـدل التضخم نتيجة لانخفاض العجز فى الموازنة العامة ، ومن انخفاض مسـتوى الأجر الحقيقى ، ومن التخلى عن سياسة الحماية المفروضة على مشروعات القطاع العام • على أن الخبرة المستفادة من الفشل ، خلال السنوات العشر الماضية ، فى اجتذاب رأس المال الأجنبى بدرجة كافية ، من شأنها أن تمنعنا من الافراط فى التفاؤل فى هذا الصدد• ان من الممكن القول بالطبع أن ضآلة تدفق الاستثمارات الأجنبية الخاصة انما تعود الى بطء السير فى اتجاه سياسة الحرية الاقتصادية وأنه من الممكن أن يتغير الحال بمزيد من تحرير الاقتصاد من سيطرة الدولة • ولكن من الممكن القول أيضا ، من ناحية أخرى ، بأن معدل تدفق هذه الاستثمارات قد يصيبه المزيد من التباطؤ ، حتى فى ظل سياسة اقتصادية أكثر ليبرالية ، بسبب تدهور حصيلة مصر من صادراتها ، وبسبب احتمالات مزيد من التدهور فى سوق البترول وفى تحويلات العاملين بالخارج خلال السنوات القليلة القادمة على الاقل • أن جزءا كبيرا من الاستثمارات الاجنبية الخاصة التى جاءت الى مصر خلال النصـف الثانى من السبعينات انما أتى كاستجابة لارتفاع أسعار النفط ، اذ نجد أن مالا يقل عن ٨٧٪ من اجمالى الاستثمارات الامريكية الخاصة فى مصر عبر السنوات العشر الماضية اتجه الى قطاع البترول(١) ، أو كاستـجابة لزيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج ، التى كانت أهم العوامل الحافزة للبنوك الأجنبية لفتح فروع لها فى مصر منذ منتصف السبعينات • وهكذا فان من الممكن أن نتوقع ، مع انخفاض هذين المصـدرين الاساسيين من مصادر النقد الاجنبى ، أن يستمر الركود الحـالى فى معـدل تدفق الاستثمارات الاجنبية فى مصر •

ومن ناحية أخرى فان استمرار حالة الكساد فى الاقتصاد العالمى، والاتجـاه المتزايد نحو الاجراءات الحمائية فى الاسواق الاسـاسية للصادرات المصرية لا يساعدان بدورهما على التفاؤل بقدرة مصر فى المستقبل القريب على زيادة صـادراتها الزراعية والصناعية بدرجـة كبيرة • أما الاستشهاد بتجربة بعض الدول النامية الاخرى التى نجحت فى اقتطاع نصيب متزايد من أسواق الدول المتقدمة لتسويق صادراتها

(١) السفارة الامريكية بالقاهرة : **تقرير عن الاتجاهات الاقتصادية فى مصر** ، يونيو ١٩٨٦ ، ص ٢٨٠ •

الصناعية فقد لا يكون كبير الجدوى فى الدلالة على ما يمكن لمصر تحقيقه • فالامر هنا قد ينطوى على ذلك الخطأ المشهور وهو أن نظن أن ما قد ينجح البعض فى تحقيقه قد ينجح الجميع فى تحقيقه أيضا ، لا سيما فى وقت تعانى فيه الدول المستوردة الرئيسية من تباطؤ معدل النمو • لقد قدر أحد الكتاب أن تعميم نموذج دول جنوب شرقى آسيا التى نجحت فى النمو السريع اعتمادا على التصدير ، على جميع الدول النامية من شأنه أن يؤدى الى درجة من التوغل فى أسواق الدول الصناعية بدرجة لا يمكن لهذه الدول-الاخيرة السماح بها • فيقول الكاتب أن ذلك التعميم « يتطلب أن تزيد صادرات الدول النامية من السلع الصناعية بمقدار سبعة أضعاف ، الامر الذى يعنى أن يقفز نصيبها فى واردات السلع المصنعة الى الدول الصناعية من حوالى السدس الى نحو ثلاثة أخماس • وباستخدام نسبة لدرجة توغل صادرات الدول النامية فى أسواق الدول الصناعية مقدارها ١٥٪ باعتبارها النسبة التى تبدأ بعدها الدول الاخيرة فى اتخاذ اجراءات حمائية ، نجد أن نسبة لا تقل عن الاربعة أخماس من أسواق الدول الصناعية تصبح معرضة لتطبيق الاجراءات الحمائية فى مواجهة ذلك الفيض فى صادرات الدول النامية الناتج عن تطبيق نموذج دول شرقى آسيا فى الاعتماد على التصدير ••• أن الدول النامية الاخرى تخطىء خطأ كبيرا اذا توقعت أن تؤدى سياسة الحرية الاقتصادية والاعتماد على قوى السوق الحرة الى نفس النتائج التى حققتها اقتصاديات دول شرقى آسيا ، تلك الدول التى استفادت من تطبيق استراتيجية الاقتصاد المفتوح قبل أن يزدحم ميدان الصادرات بالمنافسة من دول نامية أخرى ، وفى وقت كان الاقتصاد العالمى يمر فيه بمرحلة طويلة من الرخاء[1] » •

وقد أبدى آرثر لويس رأيا مماثلا فى محاضرة القاها فى مدينة ستكهولم فى ديسمبر ١٩٧٩ بمناسبة تسلمه جائزة نوبل للاقتصاد ، حيث قال : « اننا ، نحن الاقتصاديين ، كنا فى الاربعينات والخمسينات، ندافع عن مجموعة من النظريات التى كانت تناسب عالما يتسم بالركود

(١) كين ، و • ر • : « هل يمكن تعميم نموذج التنمية الذى طبقته دول شرقى آسيا ؟ » ، مجلة World Development ، فبراير ١٩٨٢ ، ص ٨٨ — ٨٩ •

الاقتصادى ، مثل نظريات النمو المتوازن ، والتكامل الاقتصادى الاقليمى ، ونموذج الفجوتين ، والتضخم الهيكلى ، ولكنها لم تكن تناسب الظروف التى كنا نكتب فى ظلها حيث كانت التجارة الدولية تنمو بمعدل ٨٪ سنويا • كذلك نجد أن كثيرا من الدول وضعت سياساتها الاقتصادية على أساس نفس الافتراض ووجهت أنظارها الى الداخل واعتمدت أساسا على سياسة الاحلال محل الواردات • أما تلك الحقيقة الواقعة وهى أن التجارة الدولية كانت تنمو بالفعل بسرعة فانها لم تحظ باعتراف الجميع حتى النصف الثانى من الستينات • ومنذ ذلك الوقت بدت الدول كلها وكأنها قد اكتشفت فضائل التصدير • والآن نحن مهددون بالوقوع فى الفخ مرة أخرى ، فمنذ ١٩٧٣ انخفض معدل النمو فى التجارة الدولية الى النصف ، ولا يعرف أحد ما اذا كان هذا الانخفاض يمثل ظاهرة مؤقتة أو دائمة ، ومع ذلك فان الجزء الاكبر من كتاباتنا الاقتصادية مازال يقوم على افتراض ضمنى مؤداه أن العودة الى معد لنمو قدره ٨٪ هى أمر على وشك الحدوث[١] » •

والذى يظهر لى هو أن المناداة بمزيد من الحرية الاقتصادية ، والتركيز على تنمية الصادرات وزيادة الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية ، بالنسبة لبلد كمصر ، وفى ظل الظروف الدولية الراهنة ، هى بمثابة « الوقوع فى الفخ مرة أخرى » أى المناداة بشىء كان أكثر ملاءمة فى ظروف أخرى أفضل • ففى ظل تدهور فرص التصدير وتضاؤل معدل تدفق الاستثمارات الأجنبية الخاصة ، وفى ظل التدفق العكسى لهجرة العمالة وخطر ارتفاع معدل البطالة ، يبدو أن تعزيز دور الدولة فى السيطرة على الاستيراد وفى تعبئة المدخرات المحلية وتحقيق درجة أكبر من الاكتفاء الذاتى فى السلع الغذائية ، وفى تشجيع الصناعات التى تحل محل الواردات يمكن أن يكون له فرصة أكبر من النجاح فى تخفيض العجز فى ميزان المدفوعات وفى تصحيح اختلال الجهاز الانتاجى على السواء •

ان الافتراض الذى يستند اليه الرأى المعارض لأية زيادة فى

---

(١) لويس ، أ : « تباطؤ عجلة التنمية » • American Economic Review، ١٩٨٠ ، ص ٥٥٥ — ٥٥٦ •

دور الدولة فى الاقتصاد هو أن الحكومة تتسم بالضرورة بعدم الكفاءة ، أو بالميل الى تبديد الموارد ، وهو افتراض يقوم فيما يبـدو لى على افتراض آخر ، نادرا ما يعبر عنه صراحة ، ولكنه يتخذ عادة كمسلمة من المسلمات ، وهو افتراض بقاء النظـام السياسى وطبيعة القائمين بالسلطة على ما هى عليه • وهكذا نجد أصحاب هذه المدرسة يستبعدون ابتداء امكانية اصلاح نظام الضرائب ومكافحة التهرب الضريبى مثلا ، كوسيلة للقضاء على عجز الموازنة العامة استنادا الى مجرد القول بأنه « يصطدم بعقبات سياسية يصعب تذليلها » • أن هذا الافتراض قد يكون بالفعل هو الافتراض الاكثر واقعية اذا نظرنا الى طبيعة توازن القوى السياسية الداخلية وطبيعة العلاقات الدولية • ولكننا نرى أن من المهم الاعتراف بأن هذا القيد قد يكون هو القيد الرئيسى الذى يحول دون تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادى المنشود وليس مايزعم من أن تدخل الحكومة تحت أى ظرف من الظروف لابد بالضرورة أن يلحق الضرر بمستوى الاداء الاقتصادى[1] •

---

(١) هذا المقال جزء من بحث قدم الى ندوة « **التصحيح والتنمية فى البلدان العربية** » التى عقدت تحت اشراف صندوق النقد العربى وصندوق النقد الدولى فى أبو ظبى ، فبراير ١٩٨٧ •

المطلق والنسبى فى قضية توزيع الدخل فى مصر

يتخذ الاقتصاديون المصريون موقفين متضادين من قضية توزيع الدخل • فهناك من ناحية ، من يركزون على ضخامة الفجوة التى تفصل بين أصحاب الدخول الدنيا والعليا ، وعلى ميل هذه الفجوة الى الاتساع خلال السبعينات • وهناك من ناحية أخرى ، من يميلون الى التركيز على ميل مستوى الدخل ، لدى فئات واسعة من الفقراء ، الى الارتفاع، وعلى الاخص لدى العمال الزراعيين وعمال البناء والحرفيين •

غنى عن البيان أن الموقف الذى يتخذه كل فريق بناء على ما حدث لتوزيع الدخل فى مصر ، من السياسة الاقتصادية التى سادت فى السبعينات يختلف تماما عن موقف الفريق الآخر • فبينما يستخدم الفريق الاول ما حدث للمركز النسبى للفقراء لتوجيه النقد للسياسة الاقتصادية التى سادت منذ أوائل السبعينات ، يستخدم الفريق الآخر التحسن فى المركز المطلق لطوائف هامة من الفقراء ، للدفاع عن سياسة الانفتاح الاقتصادى •

أن موقف هذا الفريق الاخير ينطوى ، صراحة أو ضمنا ، على الاعتقاد بأن المهم فى قضية توزيع الدخل هو هذا المعنى الثانى ، أى ما حدث للمستوى المطلق لدخول الفقراء وليس تدهور أو تحسن موقفهم النسبى • وهم يستندون فى ذلك (أو قد يستندون) الى عدة أمور • منها الاعتقاد بأن رفاهية الفرد ، خاصة اذا انتمى الى فئات الدخل الدنيا تتوقف على مدى اشباعه لحاجاته الاساسية أكثر مما تتوقف على مركزه النسبى فى السلم الاجتماعى • ومنها أن التدهور فى المركز النسبى هو على أى حال أمر يكاد يستحيل تجنبه ، وأن من الصعب العثور على مثال واحد فى التاريخ الاقتصادى للدول التى تبنت مبدأ الحرية الاقتصادية ، لم يقترن فيه نمو الدخل بسوء توزيعه، بمعنى اتساع الفجوة بين الدخول ، على الاقل فى المراحل الاولى للتنمية•

وأن البلاد الاشتراكية نفسها ، وأن نجحت فى الارتفاع بمستوى الدخل المطلق للفقراء لم تنج هى نفسها من توليد مصادر جديدة للتفاوت فى الدخول ، قد لا يكون أساسها ملكية وسائل الانتاج ، ولكنها تستند الى محض القوة السياسية أو الانتماء للحزب الحاكم . وهم يشيرون الى أن القلق على سوء توزيع الدخل هو على أية حال أمر مبالغ فيه ولا محل له ، اذ لابد لثمار التنمية فى مرحلة تالية من مراحل النمو الاقتصادى أن « تتسرب » الى الفقراء (trickle down) عن طريق ما تخلقه الدخول العليا من طلب جديد على مختلف السلع والخدمات ، ومن ثم ما تخلقه من فرص جديدة للعمل والكسب أمام فئات الدخل الدنيا ، الامر الذى تؤكده تجارب الدول التى سبقتنا فى مضمار التنمية .

ليس من المجدى فى نظرى أن يتجاهل المتحمسون لاعادة توزيع الدخل ما طرأ بالفعل من تحسن على فئات هامة من فئات الدخل الدنيا ، والاقتصار على الحديث على ما طرأ من تدهور فى مركزها النسبى . فالتحسن الذى طرأ على المستوى المطلق لدخول هذه الفئات حقيقى وهام ولابد من الترحيب به ودعمه . ولكننا من ناحية أخرى نلاحظ بعض الاخطاء الجوهرية التى يقع فيها الفريق الآخر الذى يتخذ هذا التحسن تعلة لاهمال ما طرأ على التوزيع النسبى للدخل من تدهور ، أو يبالغ فى التقليل من أهميته ، أو فى التفاؤل بأمكانية استمرار التحسن فى المستوى المطلق لمعيشة الفقراء حتى فى ظل تدهور مركزهم النسبى . وسوف نحاول فيما يلى أن نبين :

أولا : خطأ الربط بين ما طرأ من تحسن على بعض الدخول الدنيا وبين سياسة الانفتاح الاقتصادى ، لمجرد أن هذا التحسن قد صاحب زمنيا تطبيق هذه السياسة فى مصر . ومن ثم خطأ الاطمئنان الى استمرار هذا التحسن باستمرار سياسة الانفتاح .

وثانيا : خطأ المبالغة فى التفاؤل بأن ارتفاع الدخول العليا لابد أن يؤدى الى « تتسرب » دخول جديدة للفقراء على نحو ما حدث فى تجارب الدول الصناعية التى سبقتنا فى التنمية .

وثالثا : خطأ التهوين من شأن العلاقة بين تدهور المركز النسبى للفقراء وتطور المستوى المطلق لدخولهم .

١ — ارتفاع بعض الدخول الدنيا وسياسة الانفتاح الاقتصادى :

الذى نريد أن نؤكده هنا هو أن ارتفاع متوسط الدخل للعمال الزراعيين وعمال البناء والحرفيين الذى « صاحب » سياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر ليس فى رأينا نتيجة ضرورية لسياسة الانفتاح يدور معها وجودا وعدما ، وانما هو نتيجة مباشرة لظاهرة الهجرة ، أى انتقال أعداد متزايدة من المصريين للعمل فى دول النفط .

ان الذين يؤكدون على العلاقة بين ارتفاع دخول وتحويلات المهاجرين وبين سياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر يقصدون أن سياسة الانفتاح الاقتصادى ، بما اقترنت به من تخفيف القيود التى كانت مفروضة على الهجرة ، وتعديل سعر الصرف لصالح المهاجرين ، واشاعة الاطمئنان على مدخراتهم فى مصر ، وادخال نظام « الاستيراد بدون تحويل عملة » ، قد سمحت للعمل المصرى بالافادة من ازدياد ثروة النفط ، وشجعت المصريين العاملين فى الخارج على تحويل كميات من مدخراتهم الى مصر ما كانوا يقومون بتحويلها بغير هذه الاجراءات. ولكن من الممكن القول بأن تخفيف قيود الهجرة ليس عنصرا ملازما بالضرورة لسياسة الانفتاح ، بمعنى أنه من الممكن أن نتصور بسهولة سياسة من التدخل الحكومى الشديد فى السياسة الاقتصادية تقترن فى نفس الوقت بتسهيل هجرة المصريين الى الخارج وتشجيعها . بعبارة أخرى ، ان من الممكن جدا أن نتصور تدخلا مركزيا قويا فى الاقتصاد مع أو بدون فرض قيود على الهجرة ، كما أن من الممكن أن نتصور سياسة تقوم على فتح أبواب الاقتصاد للاستثمار الأجنبى وتخفيف القيود المفروضة على نشاط القطاع الخاص مع أو بدون تشجيع الهجرة. كذلك فانه من الخطأ اعتبار الانفتاح الاقتصادى شرطا ضروريا لحفز المصريين العاملين فى الخارج على تحويل جزء كبير من مدخراتهم الى مصر ، اذ من الممكن أن نتصور سياسة هى النقيض التام لسياسة الانفتاح تقوم بفتح قنوات مجزية أمام مدخرات العاملين بالخارج

وتخلق مناخا اقتصاديا مستقرا يطمئن هؤلاء العاملين على تحويلاتهم واستثماراتهم فى مصر ، بل ومناخــا سياسيا يخلق حوافز غير مادية تستند الى اثارة شعور قوى بالانتماء لدى المهاجرين ، يزيد أيضا من ميلهم الى الاستثمار فى مصر • من الخطأ اذن ، فيما أرى ، أن نتصور أن البديل الوحيد لسياسة الانفتاح الاقتصادى التى عرفتها مصر منذ ١٩٧٤ لابد أن يكون نسخة طبق الاصل من سياسة مصر فى الستينات ، وعلى الاخص مما عرفته مصر فى اعقــاب حرب ١٩٦٧ • فاضــطراب أحوال مصر الاقتصادية فى أعقاب ١٩٦٧ وما اقترنت به من انخفاض مستوى الثقة فى مستقبل الاقتصاد المصرى ، ليس هو بالضرورة البديل الوحيد لسياسة الانفتاح الاقتصادى ، كما أنه لم يكن نتيجة لسياسة التدخل المركزى الذى عرفته مصر منذ نهاية الخمسينات بقدر ما كان نتيجة لعوامل وضغوط خارجية يعرفها الجميع ولا مجال هنــا لاعادة ذكرها •

نحن اذن على استعداد تام للاقرار بحدوث تحســن ملحوظ فى دخول فئات هامة من فقراء الشعب المصرى منذ منتصف السبعينات ، ولكننا نرفض القول بأن هذا التحســن ما كان يمــكن أن يتحقق لولا الانفتاح الاقتصادى ، وبالتالى نرفض الاعتقاد بأن أية سياسة بديلة لسياسة الانفتاح ، تقوم على اتساع دور الدولة فى الاقتصاد ، لابد أن تؤدى بالضرورة الى التضحية بهذه المكاسب •

أن هذا الربط الخاطىء بين تحسن أحوال بعض فئــات الدخل المنخفض وبين سياسة الانفتاح قد تولد عنه تفــاؤل خاطىء بامكانية استمرار هذا التحسن طالما استمرت هذه السياسة • والفصل الواجب بين الظاهرتين ، ورد التحسن فى مستويات الدخل الدنيــا الى ظاهرة خارجية أساسا ، وهى ظاهرة الهجرة ، يلقى ضوءا مختلفا تماما على احتمالات استمرار هذا التحسن • فاستمرار التحســن فى مســتوى معيشة الفقراء يظهر لنــا اذن على أنه متوقف على اســتمرار ظاهرة الهجرة وتحويلات المهاجرين بمعدلات قريبة من المعــدلات الماضــية وليس على استمرار سياسة الانفتاح •

٢ ـ خطورة التفاؤل « بتسرب » الدخل الى الفقراء :

من المهم ونحن بصدد ما يسمى « بتسرب الدخل للفقراء » التساؤل عن مصدر الدخول الكبيرة التى ساهمت فى اتساع الفجوة وعن نمط انفاقها ، بل وعن مصدر ما عاد على فئات الدخل الدنيا نفسها من دخول ونمط انفاقها أيضا ٠ وهنا يبدو لى أن من الخطأ تجاهل ما بين تجارب الدول الصناعية فى القرن الماضى وبين تجربتنا الحالية من فروق ٠

فحينما يكون ازدياد الدخول الكبيرة ناتجا عن زيادة الانتاج الصناعى ، ويذهب الى ايدى طبقة ذات ميل عال لأعادة الاستثمار ، كما حدث فى أوربا فى العقود الاولى من القرن الماضى ، وفى الولايات المتحدة واليابان فى العقود الاخيرة منه ، وحينما يكون الاستثمار فى مشروعات ذات كثافة عالية لعنصر العمل ، كما كان الامر كذلك أيضا فى تلك التجارب ، يصبح من الجائز حقا الحديث عن ظاهرة تسرب الدخل الى الفقراء ، وعن دور التفاوت فى الدخول فى خلق فرص جديدة ومجزية للعمل ، ويصبح من المشروع التفاؤل بميل توزيع الدخل الى التحسن مع استمرار النمو الاقتصادى ٠ ولكن حينما تكون المصادر الاساسية للدخول الجديدة واهية الصلة بالنشاط الانتاجى ، وذات طبيعة ريعية فى الغالب ، وحينما يكون نمط الانفاق لاصحاب هذه الدخول فى صالح الاستهلاك على حساب الادخار والاستثمار ، وفى صالح الاستيراد على حساب السلع المنتجة محليا ، وحينما يكون نمط الاستثمار ذا تحيز واضح لكثافة رأس المال على حساب العمل ، وحينما تكون سياسة الاستثمار متحيزة للعنصر الأجنبى ، والعنصر الاجنبى متحيزا لانتاج السلع المتجهة لاشباع حاجات أصحاب الدخول العليا ، حينما يكون الامر كذلك ، كما هو الحال فى مصر الان ، فانه يصبح من غير الجائز التفاؤل بميل توزيع الدخل للتغير لصالح الفقراء ، ويصبح تعليق الآمال على تسرب الدخل الى الفقراء فى غير محله ٠

من هذا تتبين لنا العلاقة الوثيقة بين اختلال الجهاز الانتاجى فى مصر واختلال توزيع الدخل ٠ فالاقتصاديون المصريون ، حتى اذا

لم يتفقون على شيء آخر ، مجمعون على وجود خلل جذرى فى هيكل الاقتصاد المصرى ، من حيث غلبة قطاع الخدمات على تكوين الناتج القومى والعمالة ، وضعف مساهمة القطاعات الانتاجية وعلى الاخص الزراعة والصناعة التحويلية • والاشارة الى هذا الخلل تتم عادة بغرض التنبيه الى خطر انتكاس معدل النمو ، أى عدم الاطمئنان الى قـدرة الاقتصاد المصرى على النمو بنفس المعدل المرتفع الذى عرفناه منـذ ١٩٧٧ طالما استمر ضعف أداء القطاعات الانتاجية • ولكن خطر هذا الخلل لا يقتصر على تهديده لمعدل النمو فى المستقبل ، انما يهدد أيضا امكانية تحقيق تحسن فى توزيع الدخل لصالح الفقراء • ففرص العمالة التى يخلقها قطاع الخدمات ، المثل الى التوسع المستمر فى مصر ، هى فى الجزء الاكبر منها فرص قليلة العائد ، وتتركز أما فى القطـاع غير المنظم (informal sector) أو القطاع الحـكومى ، وكلاهمـا يحتويان على أكبر نسبة من البطالة المقنعة فى مصر • كما تضم قطاعات الخدمات فى نفس الوقت أكبر فئات السكان دخلا فى مصر ، من المشتغلين بالتجارة أو أعمال الوساطة بكافة أنواعها كالانشطة المـالية والنقـل والتخزين والسياحة •• الخ • فكما أن نمو قطاعات الخدمات فى مصر، بالمقارنة بالقطاعات الانتاجية ، قليل القدرة على دفع الاقتصاد برمته الى النمو الذاتى والمستمر ، فانه أيضا ضعيف الاثر فى تصحيح الاختلال فى توزيع الدخل •

من المهم أيضا التمييز بين الآثار المختلفـة على توزيع الدخل ، للمصادر المختلفة للدخل العائد على فئات الدخل الدنيا نفسها • بعبارة أخرى أن زيادة بنسبة معينة فى دخول عمال البناء والحرفيين اذا أتت بسبب الهجرة ، لن يكون لها نفس الاثر على زيادة دخول فئات أخرى من ذوى الدخل المنخفض ، اذا أتت من مصـدر آخر كنمـو الدخل الصناعى أو الزراعى فى مصر وزيادة الطلب المحلى على خدماتهم نتيجة رواج أعمال انتاجية فى الداخل • وأوضح دليل على ذلك هو بالطبع اضطرار المهاجر الى انفاق نسبة أعلى من دخله فى خارج وطنه ممـا كان ينفقه لو كان مصدر دخله محليا • ولكن ليس هذا هو كل ما فى الامر • فغنى عن البيان أن ميل المهاجر الى الانفاق على الاستيراد ،

سواء أثناء اقامته فى الخارج أو بعد عودته ، هو أكبر من ميله الى الاستيراد لو كان قد حقق نفس الزيادة فى الدخل فى داخل وطنه ، الامر الذى يظهر بوضوح فى غلبة التحويلات المتخذة صورة ادخال سلع عينية على التحويلات النقدية • أضف الى ذلك أن نمط استهلاك المهاجر ، سواء فى بلد هجرته أو بعد عودته ، لابد أن يتأثر بنمط استهلاك الفئات الاعلى دخلا ، وهذا الاخير بدوره يتأثر بمصادر دخل هذه الفئات • ومن ثم ينضم أصحاب الدخول الدنيا الذين تحسنت دخولهم بسبب الهجرة الى أصحاب الدخول العليا التى تولدت من مصادر غير انتاجية فى الغالب ، فى تبنى نمط للانفاق ضعيف القدرة على توليد تلك الظاهرة المسماة « بتسرب الدخول » الى الفقراء ، وبضعف الامل بالتالى فى استمرار التحسن فى مستويات الدخول الدنيا •

٣ — العلاقة بين المركز النسبى للفقراء ودخلهم المطلق :

لايمكن بأية حال الفصل بين مدى التحسن فى مستوى الدخل **الحقيقى** لفئات الدخل الدنيا وبين حجم الفجوة التى تفصلهم عن الفئات العليا • ذلك أنه كلما زاد المركز **النسبى** للفقراء سوءا كلما زاد اتجاه توزيع الموارد فى غير صالحهم سواء تمثلت هذه الموارد فى عناصر الانتاج أو فى كمية العملات الاجنبية المتاحة للاستيراد • فالمهم فى تحديد نمط توزيع الموارد بين السلع الضرورية والكمالية ليس هو نسبة الزيادة فى دخول الفقراء بل العلاقة بين نسبة الزيادة فى دخولهم ونسبة الزيادة فى الدخول العليا • والمشاهد فى مصر خلال العشر سنوات الماضية أن التحسن فى الدخل الحقيقى لبعض فئات الدخل الدنيا كان الفضل فيه ، ليس فقط للزيادة فى دخولهم النقدية بل وأيضا لتثبيت أسعار كثير من السلع الضرورية تثبيتا مصطنعا ، أى تثبيتا لا يعكس التغير فى نمط توزيع الدخل • فاذا افترضنا أن زالت الحماية المفروضة للفقراء فى صورة التسعير الجبرى ودعم السلع الضرورية (أو خفضت هذه الحماية بشدة) فان ازدياد الفجوة القائمة بين الدخول اتساعا لابد أن يذهب بجزء هام من التحسن فى المستوى المطلق للدخل الحقيقى للفقراء ، اذ سوف يسمح فى هذه الحالة للدخول العليا بمنافسة الدخول الدنيا فى التأثير الحر عى الاسعار النسبية ، الامر الذى لابد أن ينعكس فى الاضرار بمركز الفقير •

بعبارة أخرى ، انه وان كان من المؤكد أن الدخول النقدية لبعض فئات الدنيا قد حققت ارتفاعا ملحوظا ، بسبب الهجـرة أساسا ، فان ما حققته هذه الفئات من تحسن فى دخلها الحقيقى كان يرجع الى حد كبير الى سياسة هى النقيض التام للفلسفة الاقتصادية الكامنة وراء سياسة الانفتاح الاقتصادى ، وهى سياسة تثبيت أسعار الضروريات • فاذا افترضنا أن تخلت الحكومة عن هذه السياسة الاخيرة ، تماديا فى تطبيق فلسفة الانفتاح ، فانها بذلك تكون قـد اطلقت العنـان أمام التوزيع النسبى للدخل للاطاحة بما حققته فئات الدخل الدنيـا من مكاسب • أو بعبارة ثالثة : ان ما حدث من تحسن فى المستوى المطلق لدخول الفئات الدنيا كان يستند الى « صمامى أمن » لايمثل أى منهما عنصرا من عناصر سياسة الانفتاح الاقتصادى ، بل يمثل أحدهما نقيضا مباشرا لها • أولهما هو ظهور فرصة الهجرة الى بلاد النفط وثانيهما استمرار سياسة الستينات فى تثبيت أسعار السلع الضرورية • فاذا صح هذا التحليل فانه يصبح من المســتحيل الارتكان الى امكانيـة استمرار هذا التحسن لمجرد الاستمرار فى تطبيق سياسة الانفتاح ، بل يصبح استمراره مرهونا باستمرار امكانية الهجرة ، وهو أمر يصعب التيقن منه ، وباستمرار سياسة الدعم وتثبيت الاسعار ، وهو ما تسعى الحكومة الى الفكاك منه • •

من الخطأ أيضا فى رأيى التقليل من الاثر النفسى لاتساع الفجوة بين الدخول فى ظروف مثل ظروف مصر • فغنى عن البيان أن الرفاهية الانسانية لا تقاس بما تحوزه من سـلع بل بالعلاقة بين ما تحـوزه وما نتطلع اليه • والامر يهون فى مجتمع تتجه فيه فئات الدخل العليا بفائض دخولها الى الاستثمار ، أو حتى الى الاستهلاك الخفى بعيدا عن تطلعات المحرومين ، ولكنه لا يهون فى مجتمعات يسود فيها التفاخر بسلع الاستهلاك ويتنافس فيها الناس فى الاستهلاك المظهرى • ويزداد الطين بلة حينما يحتد هذا التنافس وتشتد هذه التطلعات الى حد أن يصبح أقل الناس دخلا على استعداد للتضحية بالضروريات فى سبيل الحصول على ما حصل عليه جاره من كماليات ، وحينما يحتل جهـاز التليفزيون أو المروحة الكهربائية أهمية تفوق أهمية المسـكن الصحى

أو التعليم • حينما يبلغ الامر هذا الحد ، كما بلغه بالفعل فى مصر ، يصبح من الصعب التمييز بين المستوى المطلق للدخل الحقيقى وبين حجم الفجوة بين الدخول ، اذ يصبح مستوى الدخل الحقيقى ، فى هذه الحالة ، متوقفا هو نفسه على حجم تلك الفجوة • ولا يجدى كثيرا فى رأيى ، الرد على هذا القول بالزعم بأن نمط الانفاق هو فى نهاية الامر نتيجة للاختيار الحر للافراد ، فاذا فضلت الاسرة اقتناء التليفزيون على المسكن الصحى أو التعليم فلابد أن هذا الاختيار يحقق لها مستوى أعلى من الرفاهية • فقد آن الاوان للاقتصادى أن يعترف بأن حرية الاختيار لا تعنى أكثر من تعظيم ما « يعتقـد » المرء أنه يعظم رفاهيته دون أن يعنى بالضرورة تعظيم هذه الرفاهية بالفعل • ولو صحت هذه الثقة المفرطة فى رشد الاختيار الفردى ما كان ثمة حاجة لتدخل الدولة فى أى أمر من الامور ، ولما لجأت الدول الرأسمالية والاشتراكية على السواء الى التدخل بفرض التعليم الاجبارى ، أو التطعيم الاجبـارى ضد الاوبئة أو منع تداول المخدرات أو مجلات وأفلام الجنس •••الخ•

خـاتمة : التفاوت بين الدخول والثقافة الوطنية :

وأخيرا فان من حق هؤلاء الذين لا يستطيعون الفصل بين قضية التنمية وقضية حماية الثقافة الوطنية من خطر التغريب ، أن يلفتـوا النظر الى العلاقة بين الانحلال الثقافى وبين اتساع الفجوة بين الدخول• وهنا تحتل قضية الفجوة والتوزيع النسبى للدخل أهمية أكبر بكثير من أهمية التغير فى المستوى المطلق للدخول الدنيا •

فالتغريب لا يتم بمعزل عن التغير الاقتصـادى ، والتغريب له عملاؤه كما أن للتبعية الاقتصادية والثقافية عملاءها • وعملاء التغريب هم فى الاساس أصحاب الدخول الآخـذة فى الارتفاع بشـدة دون الاستناد الى نشاط انتاجى • وهم اذ يستوردون السـلع يستوردون أيضا الثقافة الغربية فى طياتها • وهم اذ يديرون ظهرهم للسلع المحلية يديرون ظهورهم أيضا للثقافة الوطنية • وهم اذ يسيلون لعاب فئات الدخل الدنيا لتغيير نمط استهلاكها يحملونها حملا على التنكر لتراثها • وهم

اذ يقودون المجتمع بأسره فى اتجاه الاستهلاك المنقطع الصلة بالانتاج يقودون المجتمع أيضا الى الخراب الثقافى • فالدعوة الى تضييق الفجوة بين الدخول ليست دعوة اقتصادية فحسب بل هى دعوة ثقافية فى نفس الوقت •

ان الذى « يتسرب » الى الفقراء حقا ليس دخلا اضافيا أو فرص عمالة جديدة بقدر ما هو الطموح الى تغيير الجلد وتزييف الانتماء • والمذهل أن هذا التغريب يتم بفعالية أكبر بكثير كلما كان الاقتصاد أكثر طفيلية وكلما اختل بناء الجهاز الانتاجى • فالاقتصاد الذى يعيش على المعونات الاجنبية أكثر استعدادا للتغرب والتنكر لتراثه من المجتمع الذى يحقق ادخاره بنفسه • والاقتصاد الذى يعيش على تصدير العمالة أكثر خيانة لهذا التراث من ذلك الذى يستخدم عماله فى أرضه • وهكذا ترتبط الحلقات كلها ارتباطا شديد الاحكام وثقيل الوطأة • فاختلال الهيكل الانتاجى يزيد توزيع الدخل سوءا ، والتوزيع السىء للدخل يزيد من اختلال الهيكل الانتاجى ، وكلاهما يخلق مناخا تتوالد فيه جراثيم التغريب التى تنخر فى جسم الثقافة القومية[1] •

---

(١) نشر هذا المقال فى مجلة « **اليقظة العربية** » التى تصدر فى القاهرة، عدد مايو ١٩٨٥ •

الحماية والمنافسة وازدواجية الاقتصاد

منذ أن شاع الاخذ بسياسة الانفتـاح الاقتصـادى مع بداية السبعينات ، وتبنتها دولة بعد أخرى من دول العالم الثالث ، شاع من جديد الحديث عن مزايا حرية الاستيراد وفتح أبواب المنافسـة بين الصناعة الوطنية والصناعات المتقدمة •

فهذه المنافسة ، فى رأى الداعين الى اطلاق حرية الاستيراد ،تخلق الحافز الى تخفيض نفقات الانتاج والارتفاع بمستوى الجودة ، وتحقق مصلحة المستهلك اذ توفر له السلعة الافضل بسعر أقل ، وتدفع الدولة الى التخصص فيمـا هى بطبيعتهـا مؤهلة له • فحتى لو أدت حرية الاستيراد الى اغلاق بعض الصناعات الوطنية ، فليس هذا الا دليلا ، فى رأيهم ، على أنها صناعات غير صالحة للبقاء ، وسوف يؤدى اغلاقها الى أن تتجه الموارد الى تلك الفروع التى تتمتع فيها الدولة بمـزايا نسبية حقيقية •

هذه الحجج الثلاث التى تقدم عادة للدفاع عن حرية الاستيراد ، حجج قديمة جدا يعود أصلها الى ما يزيد على مائتى عام ، منذ أن قال بها آدم سميث فى كتابه الشهير • والردود التى وجهت اليها هى أيضا ردود قديمة للغاية ، تقترن عادة باسم الاقتصاد الألمانى « ليست » الذى رفع شعار الحماية منذ نحو ١٥٠ عاما •

هذه الردود هى بدورها معروفة ومشهورة ، فكلنا يعرف مثلا أن المنافسـة تكون ظالمة اذا كانت بين صناعة مكتملة النمـو وصـناعة ناشئة ، وأن الصناعة الناشئة كالطفل يجب حمايتهـا حتى تقف على قدميها ، وأن كل الدول الصناعية لم تنم صناعتها فى البداية الا فى ظل الحماية ، ولا زالت تستخدمها حتى الآن كلما هددت المنافسة مصالح اقتصادية أو اجتماعية ذات صوت مسموع ، وأنه لا ضرر من أن يضحى المستهلك لفترة ما فى سبيل أن يجنى ثمار نمو صـناعته الوطنية فى النهاية ••• الخ •

الدفاع عن حرية الاستيراد وعن الحمـاية هو اذن كلام قديم

ومألوف ولن أعود الى ترديده • وانما الذى أريد أن ألفت اليه النظر فى هذا المقال أن قضية المنافسة والحماية تثير قضايا جديدة فى عالمنا المعاصر لم يكن دعاة الحرية أو المنافسة الأوائل فى ظروف تسمح لهم بالاهتمام بها •

والذى أعنيه على الأخص ، أن القضية الآن لم تعد هى مجرد أن صناعة متقدمة تغزو صناعة وليدة أو ناشئة ، وأن الخطر لم يعد كما كان أيام « ليست » ، يتمثل فى أن المنسوجات البريطانية المتقدمة تعطل نمو صناعة المنسوجات الألمانية ، بل أصبحت القضية فى الاساس هى أن منتجات دول ذات اقتصاد متجانس وموحد تغـزو اقتصـادا منقسما على نفسه أو اقتصادا مزدوجا ، وهى قضية ما كانت لتدور بخلد آدم سميث ولا بخلد ليست عندما كان الأول يدافع عن حـرية المنافسة والاخر يدافع عن الحماية •

المشكلة الأساسية الآن ، هى أن اقتصادا كالاقتصاد المصرى ، بل واقتصاد كل دولة تقريبا من دول العالم الثالث ، هو اقتصاد مزدوج بكل معانى الكلمة • والسوق المصرية ليست سوقا واحدة متجانسة ، بل هى سوق منقسمة على نفسها بسبب الفجوة الهائلة التى تفصل بين مستويات الدخول وأنماط الاستهلاك • نحن الآن بصدد دولة يحصل فيها نحو ٢٠٪ من السكان على ٤٠٪ أو ٥٠٪ من اجمالى الدخل بينما تحصل الـ ٨٠٪ الباقية من السكان على ٦٠٪ أو ٥٠٪ من الدخل • انى لا أعلق أهمية خاصة على دقة هذه الارقام وانما على واقع الانقسام والازدواجية ، ليس على الحجم الدقيق للفجوة وانما فقط على ضخامتها بالمقارنة بالدول الصناعية المتقدمة • حينما تبدأ دولة كهذه فى التصنيع فان العقبة الاساسية التى تواجهها هى أن نسبة الـ ٨٠٪ من السكان ذات قوة شرائية ضعيفة لدرجة تجعلها عاجـزة عن تزويد الصـناعة الجديدة بالسوق اللازمة لتصريف منتجاتها ، بينما نجد أن نسبة الـ ٢٠٪ من السكان الواقعة فى أعلى السلم ، لا تقوم هى أيضا بتزويد الصناعة الجديدة بالسوق المطلوبة لقلة عدد أفرادها من ناحية (رغم ارتفاع دخولها) ولانها تنفق نسبة عالية من دخولها على المنتجـات المستوردة •

حينما تأخذ دولة كهذه بنظام الحماية ، كما فعلت مصر فى الستينات ، فانها تستهدف بذلك فى الاساس ضم القوة الشرائية لفئات الدخل العليا الى القوة الشرائية التى تمثلها الـ ٨٠٪ الدنيا من السكان بحيث تتكون سوق كافية لاستيعاب منتجات الصناعة الجديدة .

هذه الحماية لا تؤدى الى تدهور نوع المنتجات أو تخفيض مستوى الجودة بل فى الواقع ترفعها . فهى تسمح للصناعات الجديدة بتطبيق أساليب متقدمة فى الانتاج تتفق مع ازدياد سعة السوق ، كما تسمح لها بالافادة من الاستجابة ولو بدرجة محدودة ، لأذواق تلك الفئة عالية الدخل التى انضمت الى جمهور المستهلكين . لا يستطيع أحد أن ينكر مثلا أن الصناعة المصرية فى الستينات ، اذا قورنت بالاربعينات ومطلع الخمسينات قد ارتفعت بنوعية الانتاج فى الاقمشة أو الثلاجات أو الاثاث أو الادوات المنزلية .. الخ .

ما توحده الحماية تفرقة المنافسة :

ما الذى يحدث عندما تتخلى مثل هذه الدولة عن الحماية ، كما حدث لمصر مثلا فى السبعينات ، وتفتح الابواب للاستيراد والاستثمار الأجنبى ؟ الذى يقال عادة هو أن المنتجات الاجنبية ، سواء كانت مستوردة أو تنتجها شركات أجنبية فى الداخل ، تغزو سوق هذه الدولة. على أن هذا لا يعبر بدقة عما يحدث . فالذى يحدث هو أن هذه المنتجات الاجنبية تغزو فقط ذلك الجزء من السوق الذى تمثله العشرين أو الثلاثين فى المائة العليا من السكان . سبب ذلك هو أن هذه الشركات الأجنبية ، المصدرة للسلع أو المنتجة لها داخل حدودنا ، قد بلغت مرحلة من النمو فى بلادها ، من حيث أساليب الانتاج ، ونوع السلع المنتجة ونوع العمل المستخدم ومستوى التنظيم والادارة ، يجعلها غير مؤهلة للاستجابة لحاجات فقراء الناس . انما تنتج هذه الشركات لتلك الشريحة العليا من السكان الذى يسمح لها مستوى دخلها وأذواقها باستهلاك تلك السلع (أو الاصناف) التى تتمتع فيها هذه الشركات بالتفوق الحقيقى . على أن هذه الشركات من ناحية أخرى ، لا تنتج لنا وحدنا ، فسوقنا لا يشكل فى الواقع الا جزءا صغيرا للغاية من

اجمالى السوق الدولية التى تنتج لها • هذه الشركات اذن تنتج لنحو ٢٠٪ من سكان مصر و ٢٠٪ من سكان الهند و ٢٠٪ من سكان البرازيل •• الخ ، بالاضافة الى غالبية سكان الدول الصناعية نفسها • وهذه السوق البالغة الاتساع تسمح لها بتحقيق كافة المزايا المقترنة بالحجم الكبير • فى نفس الوقت تبقى الغالبية العظمى من سكان العالم الثالث خارج نطاق السوق الذى تنتج هذه الشركات الاجنبية من أجله • هذه الغالبية العظمى من السكان تتمتع فى الواقع « بحماية طبيعية » ، مصدرها انخفاض دخلها ، سواء فرضنا رسوما جمركية أو لم نفرض ، منعنا الاستيراد أو أجزناه •

ما الذى يمكن أن نتوقع للصناعة الوطنية اذا فتحنا باب الاستيراد والاستثمار الاجنبى فى مثل هذه الظروف ؟ سوف يعود الانقسام من جديد ، واذا بالسوق التى وحدتها الحماية تعود الى الانقسام بسبب المنافسة •

هناك قسم من الصناعة الوطنية سوف يحاول أن ينافس المنتجات الاجنبية على نفس شرائح الدخل العليا ، فيتحول الى انتاج سلع تستجيب لمستويات دخولها و أذواقها ، ويستعير نفس التكنولوجيا المتقدمة وربما نفس أساليب الادارة الحديثة ، ولكنه يظل مواجها بعقبة أساسية ، وهى أنه ينتج لسوق ، مهما كان ثراء المستهلكين فيها ، فانها محدودة النطاق للغاية بالمقارنة بالسوق الدولية التى ينتج لها الاجنبى • وقدرته على تحمل الخسارة لفترة ما ، مهما طالت ، ستظل أقل من قدرة الاجنبى على تحملها بسبب ضخامة رأسماله وقدرته على توزيع الخسارة على حجم لا متناه من الانتاج وعلى تعويض الخسارة فى سوق بالربح فى أخرى • ينتهى الامر عادة بهذا الجزء من الصناعة الى الاقتصار على ما يتركه له الاجنبى من فروع الانتاج الاقل أربحية ، أو الاكثر اتصالا بالذوق الوطنى ، أو الذى تمثل نفقات النقل فيه جزءا كبيرا من اجمالى النفقة ، أو الذى لايتحمل النقل لمسافات بعيدة لسرعة تلفه •• الخ • وهو بهذا يتمتع أيضا بنوع من الحماية الطبيعية ، أو بما يشبه المركز الاحتكارى ، وهو يعوض ارتفاع نفقة انتاجه ، بسبب ضيق السوق ، برفع الاسعار • ولكن قد ينتهى الامر

أيضا بان ينضم هذا القسم من الصناعة الوطنية الى تكوين مشروعات مشتركة مع الأجنبى ، فيفقد بذلك جزءا من طابعه الوطنى ولايجوز الكلام بعد ذلك بشأنه عن « صناعة وطنية » .

القسم الاخر من الصناعة الوطنيـــة الذى لا يؤهله رأس ماله ولا مستوى المعرفة الفنية أو الادارة المتوفرة له للانتاج لشرائح الدخل العليا ، ينتهى به الحال الى أحد موقفين : اما الانســحاب تماما من الانتاج واغلاق أبوابه بسبب فقدانه لشريحة المستهلكين الاعلى دخلا ، أو الانتاج لشرائح الدخل المنخفض وحدها ، التى تشكل أغلبية السكان حقا ولكنها لا تستطيع أن تستهلك الا أبسط المنتجات وأسوأها نوعا .

هل تحقق المنافسة حقا مصلحة المستهلك ؟

ما هو الضوء الذى يلقيه هــذا التحليل على المزاعم التقليــدية للداعين الى فتح أبواب المنافسة ؟

يقولون أن المنافسة تخلق حافزا لتخفيض نفقات الانتاج والارتفاع بمستوى الجودة . أنــا أقول أن العكس بالضــبط هو الأقرب الى الصحة .

فذلك الجزء من الصناعة الوطنية الذى حرم من الطلب الذى تأتى به شرائح الدخل العليا ، اذا لم يغلق أبوابه أصلا ، يتجــه الى انتاج اصناف أقل جودة وبنفقات أعلى تترتب على تضييق سوقه ، كما تترتب على قيام الشركات الاجنبية فى الداخل بمنافسته على عناصر الانتاج من أرض وعمل ورأس مال .

وذلك الجزء الذى استطاع البقاء واستمر فى الانتاج لذوى الدخل المرتفع ، ولم يتنازل عن استقلاله للادارة الاجنبيــة ، لن يطرق فى العادة الا تلك المجالات التى لا ينافسه فيه الأجنبى ، فاذا به يتمتع بحرية واسعة فى فرض ما يراه من أسعار ، ويعفيه ما يتمتع به من مركز شبه احتكارى من أى ضغط قد يدفعه الى رفع الانتاجية وتخفيض النفقات .

قد يقال ردا على ذلك : ما هو السر اذن فيما نلاحظه من تحسن حقيقى طرأ على بعض المنتجات المصرية خلال الخمس أو العشر سنوات الاخيرة ؟ أليس هو الانفتاح ؟ ألم تجد الصناعة المصرية نفسها مضطرة الى الارتفاع بمستوى منتجاتها تحت ضغط المنافسة التى يتعرض لها من الواردات والمستثمر الاجنبى ؟

وردى على ذلك يتلخص فى ثلاثة أمور :

الأول : أن كثيرا مما يسمى بالتحسن فى المنتجات المصرية ليس فى حقيقته الا استبدال سلعة بأخرى . اننا لسنا بصدد نفس السلعة تنتج لنفس المستهلك وعلى درجة أعلى من الجودة ، بل بصدد سلعة جديدة تماما تنتج لمستهلك من طبقة مختلفة تماما . أن مربة « فيتراك » مثلا ليست مجرد مربى على مستوى أعلى من مستوى مربى قها أو أدفينا . بل هى سلعة جديدة تماما توجه الى مستهلك مختلف تماما . ذلك أن الاقتصادى عندما يتكلم عن زيادة الرفاهية بسبب تحسن نوع السلعة انما يقصد بالطبع حصول نفس المستهلك على سلعة أكثر جودة ، ولا يمكن أن يقصد استبدال صنف تستهلكه شريحة اجتماعية معينة بصنف آخر كانت تستهلكه شريحة اجتماعية مختلفة ولم تعد قادرة على استهلاك الصنف الجديد .

والأمر الثانى : أن التحسن المزعوم فى كثير من السلع لايزيد فى كثير من الاحوال عن أن يكون تحسنا ظاهريا يخفى تدهورا فى الصفات الاساسية للسلعة . اننا مثلا نستبدل بعصير ادفينا الذى لم اشرب شيئا فى مثل جودته ، ماء ملونا يباع لنا بأضعاف السعر ، ولكنه معبأ فى أوراق أو علب ملونة بدورها ، نلقيها بعد لحظة فى سلة المهملات . أو نستبدل بمطعم كان يبيع لنا غذاء حقيقيا بمطاعم أو مقاه تبيع لنا بأسعار خيالية أشباه الطعام وليست فى الحقيقة كذلك وان كان يقدمه لنا شباب جامعيون يرتدون طراطير حمراء أو صفراء فوق رءوسهم .

بل ان كثيرا مما يسمى باقتباس فنون الانتاج أو اساليب الادارة الحديثة لا يزيد فى الحقيقة عن أن يكون اقتباسا لفنون وأساليب

لخداع المستهلك ٠ هذه الاساليب تتراوح بين خداعه بطريقة التغليف أو التعليب ، مع تردى الطبيعة الحقيقية للسلعةفى الداخل ، وتضليله عن حقيقة السلعة التى يشتريها ، وبين بيع خدمات وهمية لا وجود لها ٠ والا فليخبرنى أحد عن التقدم الحقيقى الذى حدث فى مستوى السجائر المصرية بعد فتح باب الاستيراد ، وعما تعلمته علبة الكيلو باتره اللوكس أو السوبر ولم تكن تعرفه علبة البلمونت منذ عشرين عاما ، وعما تقدمه زجاجة « السفن أب » مما لم تكن تقدمه زجاجة « الاسباتس » منذ أربعين عاما ، وعما يقدمه القطار الجديد ذى الادارة الاجنبية من خدمات حقيقية لم تكن تقدمه ادارة السكك الحديدية المصرية منذ خمسين عاما ؟

والأمر الثالث : أن التحسن الحقيقى الذى حدث فى بعض السلع المصرية ، كالمنسوجات أو الملابس الجاهزة مثلا ، لم يحدث بسبب المنافسة بل على الرغم منها ٠ حدث لسبب لا علاقة له بفتح أبواب الاستيراد أمام السلع المنافسة ٠ هذا السبب هو زيادة القوة الشرائية لشرائح واسعة من الشعب المصرى خلال العشر سنوات الماضية لاسباب مختلفة أهمها الهجرة الى دول النفط ٠ ويمكننى أن أزعم بكل ثقة بأنه لو كانت نفس الزيادة فى الدخول قد اقترنت فى نفس الوقت بحماية حقيقية للصناعة لكانت الصناعة المصرية قد شهدت تقدما وازدهارا لم يسبق له مثيل ، ازدهارا يجلب للأذهان ، وان كان يفوق بكثير ، ما حدث للصناعة المصرية من ازدهار خلال سنوات الحرب العالمية الثانية حينما تمتعت الصناعة بحماية اجبارية بسبب الحرب ، وزادت فى نفس الوقت القوة الشرائية لشرائح واسعة من المصريين بسبب الانفاق الحربى نفسه ٠

قلة كفاءة أم ضيق فى السوق ؟

مما تقدم نتبين أيضا خطأ القول بأنه لا ضرر من اغلاق بعض الصناعات الفاشلة اذا تطلبت المنافسة ذلك ٠ هناك بالطبع صناعات فاشلة لم يكن هناك أدنى حاجة الى قيامها أصلا ٠ ولكن الصناعات التى تغلق الان أو تخفض من انتاجها بشدة ، ليست هى بالضبط الصناعات

المنخفضة الانتاجية أو السيئة الادارة ، بل هى الصناعات التى حرمت من السوق الواسعة نسبيا التى تخلقها الحماية . ومن الظلم الفادح مقارنة اربحية صناعة تنتج لخمسة أو عشرة ملايين بصناعة تنتج للعالم بأسره ، والحكم على الأولى بأنها مجرد صناعة منخفضة الانتاجية سيئة الادارة . ان أعلى الصناعات انتاجية وأكفأها ادارة لا يمكن أن تنتج لسوق يزداد ضيقا يوما بعد يوم بسبب المنافسة ، كما أن أعلى الصناعات المصرية كفاءة لا يمكنها الاستمرار اذا انحصرت سوقها فى أقل شرائح السكان دخلا اللهم الا اذا استمرت فى انتاج اسوأ المنتجات وأقلها جودة .

هل تمتعت صناعاتنا بحماية كافية ؟

أخيرا قد يقال : الا يكفى الصناعة المصرية ما تمتعت به من حماية ؟ أو لم يحن الوقت لان تثبت قدرتها على الصمود أمام المنافسة؟

وهنا أحب أن اتساءل : ما هو العمر الحقيقى للحماية التى تمتعت به الصناعة المصرية ؟ انى اقدر هذا العمر الحقيقى بما لايزيد على عشر سنوات ، هى الفترة ما بين ١٩٥٧/٥٦ وهزيمة ١٩٦٧ . فمنذ ١٩٦٧ بدأت أعمدة الحماية تتفكك وتنهار ، اذ بدأ منذ ذلك الوقت التهاون مع مهربى السلع وتجارة الاستيراد تحت وطأة الازمة السياسية التى ولدتها الهزيمة ، وأهم من ذلك أن الدعم الممنوح لصناعات القطاع العام بدأت أهميته النسبية فى قيمة السلعة تنهار تحت وطأة الاعباء المالية التى فرضتها أيضا أعباء الهزيمة العسكرية واعادة التسلح . ثم انهارت قدرة القطاع العام على التجديد والصيانة والاحلال بنضوب موارد الدولة من العملات الاجنبية .

كان القطاع العام مدعما دعما صوريا ولكنه كان يعانى من أعباء العمالة الزائدة المفروضة عليه ، والاسعار المنخفضة المفروضة جبرا لحماية المستهلك اقتصاديا وحماية الحكومة سياسيا . وبالرغم من كل ذلك فانه يكاد أن يكون كل ما لدينا من صناعة اليوم هو من تراث تلك السنوات العشر . فماذا صنعت عشر سنوات من حرية الاستيراد

للصناعة الوطنية وقد كاد عمر حرية الاستيراد يفوق عمر الحماية ؟

خلاصة القول أن كل ما نسمعه من حديث عن فوائد المنافسة وحرية الاستيراد قد يناسب حقا دولة صناعية متقدمة كالولايات المتحدة أو دول غرب أوربا اذ تفتح أبوابها للمنتجات اليابانية مثلا ، اذ يحفز ذلك كلا منهما على مزيد من تخفيض النفقات وتحسين نوع السلع المنتجة ، ويكون فى كل ذلك نفع المستهلك . واذا أدت المنافسة الى اغلاق بعض الصناعات قامت غيرها بدلا منها . أما فى اقتصاديات منقسمة على نفسها كاقتصادنا ، فان فتح باب الاستيراد لا يؤدى الا الى تدهور مستوى السلع الموجهة لاستهلاك الفقراء ، واحلال الاحتكار الدولى محل احتكار الصناعة الوطنية ، وتحويل المستهلك الاعلى دخلا الى لقمة سائغة فى فم المنتج الاجنبى[1] .

---

(١) نشرت فى مجلة ((الهلال)) المصرية ، عدد يناير ١٩٨٥ .

صندوق النقـد الدولى

ودجاجة الشيخ عبد الشكور

الدكتور عبد الشكور شعلان المسـئول عن الشرق الاوسـط فى صندوق النقد الدولى ، والذى يزور مصر كثيرا على رأس بعثة مهمتها التفاوض حول السياسة الاقتصادية فى مصر ، رجل فاضـل ودود ، يحب مصر ، كأى مصرى ، ويحمل نفس الصـفات المصرية المحببـة الشهيرة ، من حب النكتة الى طيبة القلب .. الخ . ليس للدكتور عبد الشكور اذن من ذنب الا انه يعمل فى مؤسسة دولية أخذت على عاتقها، خاصة منذ أوائل السبعينات ، مهمة التعجيل بفتح اقتصاديات العالم الثالث على العالم الصناعى المتقدم ؛ ومن ثم اشتهرت بوصفة معينة ، أو مجموعة من التوصيات تحاول فرضها على أية دولة من دول العالم الثالث ولا تتغير كثيرا من دولة لاخرى ، فالذى يطلبه صندوق النقد من المكسيك هو الذى يطلبه من مصر ، أو من الهند أو تركيا .. الخ ، وذلك على أساس ان هذه الوصفة أو التوصـيات هى التى تتفق مع المبادىء الاساسية لعلم الاقتصاد ، ومن ثم فهى الكفيلة بانتشال هذه الدول من عثرتها . والصندوق ينتهز دائما فرصة وقوع الدولة فى أزمة ليضغط عليها من أجل تطبيق وصفته ، اذ يجعل مسـاعدته مشروطة بتطبيق الدولة لهذه الوصفة .

وفى ١٩٨٦ ، كما نعلم جميعا ، وقع الاقتصاد المصرى فى ورطة شديدة سببها الاساسى الانخفاض الشديد فى سعر البترول ، فضلا عن حلول بعض أقساط الديون التى كان على مصر الوفاء بها فى تلك السنة، ومن ثم حانت فرصة ذهبية لصندوق النقد الدولى لممارسة ضغوطه على مصر ، التى أصبحت فى حاجة ماسة اليه للتوصل الى موافقة الدائنين على تأجيل بعض ديونهم على مصر ، أو ما يسـمى « باعادة جدولة الديون » ووقعت المسئولية الاساسية فى ممارسة هذه الضغوط على الدكتور عبد الشكور شعلان .

وأصارح القارىء من البداية بأننى لم أصدق فى أى وقت من

الاوقات أن وصفة صندوق النقد الدولى هى التى تتفق مع شىء اسمه « المبادىء الاساسية لعلم الاقتصاد » ولا أصدق القول بأن هنـــاك مبادىء كهذه تجعل من الضرورى للدولة المتخلفة ، كما هو ضرورى للدولة المتقدمة ، فتح اقتصادها على مصراعيه للاندماج فى الاقتصاد العالمى ، فتفرض عليها تحرير الواردات وفتح الباب دون قيود أمام الاستثمارات الاجنبية وتحـــرير ســـعر الصرف وقبض يد الدولة عن التدخل فى نظام الاسعار .. الخ . بعبارة أخرى ، ليس هناك « مبادىء أساسية فى علم الاقتصاد » تفرض على مصر فى الربع الاخير من القرن العشرين ، أن تفعل مثل ما كانت تفعله بريطانيا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، والدليل على ذلك أن الدول التى نعتبرها متقدمة اليوم لم تطبق نفس الوصفة طوال تاريخها ، فقد انفتحت أحياناو انغلقت أحيانا حسب الظروف . بل انها حتى فى يومنا هذا، فى نفس الوقت الذى تنصحنا فيه بالانفتاح التام (باعتباره تطبيقا لمبادىء أساسية فى علم الاقتصاد) تفرض هى نفسها القيود المختلفة على تجارتها الخارجية وحركات رؤس الأموال ليس فقط فى مواجهة دول متقدمة مثلها بل وفى مواجهة دول أقل منها تقدما بكثير . يؤكد هذا أيضا أن رجال الاقتصاد قد غيروا موقفهم ازاء ما يعتبر أفضل السياسات الاقتصادية الواجبة الاتباع أكثر من مرة خلال القرنين الماضيين ، مع تغير الظروف . ففى ١٧٥٠ كانت الفلسفة السائدة هى الانغلاق (تذكر مذهب التجاريين) وفى ١٨٠٠ أصبحت هى الانفتاح ، وفى خلال أزمة الثلاثينات من القرن الحالى أصبح الانغلاق هو الموضة الســائدة من جديد ، بل انه حتى خلال الخمسينات والستينات كان اقتصاديو التنمية فى الغرب ومؤسسات التنمية الدولية شديدى التعـــاطف مع بعض تجـــارب « الانغلاق » وبسياسة الاحلال محل الواردات ومع اتساع دور للدولة فى الاقتصاد ومع بسياسة التخطيط المركزى ، ثم عادت الموضة منذ السبعينات الى الانفتاح .

وليس من الصعب تفسير هذا التقلب فى الفكر الاقتصادى السائد، فقد تمايز الفكر الاقتصادى تغيرات الاقتصاد الدولى ، ولكن هذا ليس موضوعنا . والذى يهمنى الان هو فقط أن أبين أن الزعم بأن هنـــاك مبادىء علمية اقتصادية خالدة صالحة لكل زمان ومكان ، تبرر الانفتاح،

هو زعم باطل من أساسه • ولا يصلح هنا التعلل بأن الاتحاد السوفييتى فى عهد جورباتشوف ، والصين بعد ماوتسى تونج اصبحا يرفعان ايضا شعارات قريبة من شعارات الانفتاح ، فالسؤال هو ليس فقط ماذا تفعل ولكن ايضا متى تفعله ؟ ولو كان الاتحاد السوفييتى قد « انفتح » على الاقتصاد الرأسمالى قبل اربعين أو خمسين عاما فماذا كان يصبح حاله الآن ؟ واذا كانت الصين لم تغلق أبوابها بعد ١٩٤٩ لمدة ثلاثين عاما ، فماذا كان يصبح حالها الان ؟

الذى يغيظ من الاقتصاديين هو أنهم لا يريدون الاعتراف بذلك ، فهم مغرمون دائما بأن يقدموا بضائعهم كما لو كانت حقائق علمية خالدة ، بدلا من الاعتراف بأنها مجرد توصيات عملية تصلح لظروف معينة وفى بلد معين وبدرجة معينة فقط • وقد كان الاقتصادى الشهير كينز من أكثر الاقتصاديين ادراكا لهذا النقص الذى يعيب زملاءه الاقتصاديين ، وقد عبر مرة عن معنى قريب من ذلك عندما قال أنه كان يتمنى لو كان الاقتصاديون من التواضع بحيث نظروا الى أنفسهم لا كنظراء لعلماء الكيمياء أو الطبيعة بل كنظراء لأطباء الاسنان مثلا • والراجح أن كينز كان يعنى بذلك أن طبيب الاسنان وأن كان يستند فى عمله الى بعض المبادىء العلمية ، فانه يتعامل فى الاساس مع حالات متباينة يتطلب كل منها علاجا خاصا ، وأن كارثة لابد أن تحدث لو كان « طقم الاسنان » الذى يوصى به الطبيب فى حالة زيد هو نفسه الذى يوصى به لعمرو !

وقد أدى هذا الخطأ الذى وقع فيه الاقتصاديون ، وهو محاولة تصوير النسبى والمؤقت والخاص بأنه مطلق وخالد وعام ، الى وقوعهم فى كثير من الاحيان فى نوع من « الشعوذة » اساء أكبر اساءة الى سمعة علم الاقتصاد • فمن أجل أن يثبتوا أن وصفاتهم أو نصائحهم تصلح لجميع البلاد وفى كل الازمنة ، وهو مالايمكن اثباته لانه ليس صحيحا ، أخذوا يقرأون التاريخ على مزاجهم ، ويختارون من الحقائق والوثائق ما يناسب نظرياتهم ويتناسون غيرها • فكل نجاح اقتصادى لابد أن يكون سببه الانفتاح ، وكل فشل اقتصادى لابد أن يكون سببه الانغلاق • واذا كان الاداء الاقتصادى لدولة أفضل من أداء غيرها ،

فالسبب هو أن الاولى كانت منفتحة أكثر من غيرها ، مع أنه قد يكون هناك ألف سبب غير الانفتـــاح والانغلاق يمكن أن يفسر به اختلاف الاداء • أن اشهر الاقتصاديين الامريكيين اليوم (ميلتون فريد مان) الذى نصبه أنصار الاقتصاد الحر زعيما وعاملوا كتبه معاملة الانجيل ، لا يتورع مثلا عن أن يرد كل متاعب بريطانيا الاقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية الى « اشتراكيتها » ، ويقارن سوء الاداء الاقتصادى البريطانى بالاداء الطيب للاقتصاد الألمانى واليابانى منذ ١٩٤٥ للتدليل على مساوىء « الاشتراكية » ومزايا « الرأسمالية » ، مع أن هناك عشرات الاسباب التى يمكن أن تكون مسئولة عن الفوارق بين اداء هذا واداء ذلك غير الرأسمالية والاشتراكية • مثل هذا الكلام وهذه المقارنات لو تأملها عالم طبيعة أو كيمياء بامعـــان وأخضعـــه لنفس المعايير التى يطبقها فى علمه للتحقق من صحة بعض النتائج أو خطئها لاستغرب أشد الاستغراب من تخلف « علم » الاقتصاد الى هـــذه الدرجـــة •

لكل هذا كانت تساورنى دائما شكوك قوية حول مدى استحقاق «الاقتصاد» أن يسمى «علما» وكنت دائما اعتبره بعيدا كل البعد عما يسمى « بالعلوم المنضبطة » كالطبيعة والكيمياء التى يحاول الاقتصاديون دائما تقليدها والتشبه بها • الا أن هذه الشكوك تضاعفت عندما حضرت منذ شهور قليلة ندوة نظمها صندوق النقد الدولى وصندوق النقد العربى فى أبى ظبى ، لبحث الاوضاع الاقتصادية المتردية فى البلاد العربية وطريقة الخروج منها • كان ممثلو صندوق النقد الدولى ومنهم بالطبع الدكتور عبد الشكور شعلان يدافعون أساسا عما يمكن تسميته اختصارا « بالانفتاح » أو مجموعة من الاجراءات التى تشمل أساسا تخفيض أسعار العملات الوطنية ، وتحرير الاسعار الداخلية بحيث تتحدد طبقا لظروف العرض والطلب وعلى الاخص الاســـعار الزراعية وأســـعار الطاقة ، وتشجيع الاستثمار الاجنبى ، والغـــاء التدخل الحكومى فى الاسعار والتوظيف والتقييد الادارى للاستيراد ، والغاء الاعانات بصفة عامة ، وتضييق نطاق القطاع العام وتحويل مشروعاته ، أو بعضها على الاقل ، الى القطاع الخاص ، الى آخر ما يقترن فى أذهاننا فى مصر بلفظ « الانفتاح » •

ولكن والحق يقال ، كان هناك عدد لا بأس به من الاقتصاديين العرب ممن عرف عنهم أنهم ليسوا من أنصار سياسة صندوق النقد الدولى ، ومن ثم كان من المحتم أن يحتدم النقاش ويشتد • ولا بأس فى ذلك بالطبع ، ولكن الذى لابد أن يسترعى نظر أى شخص قادم من كوكب آخر أو درس علما آخر غير الاقتصاد ، من العلوم المنضبطة حقا ، أن الاقتصاديين لايزالون يتناقشون حول أمور كان لابد أن تكون قد حسمت منذ زمن طويل ، لو كنا بصدد علم حقيقى ، وان الاختلاف بين الاقتصاديين لايزال يدور على أبسط الأمور التى لايمكن الاتفاق على شىء ذى بال اذا لم نتفق عليها • فهل يجوز مثلا أن يختلف اقتصاديان من ألمع الاقتصاديين السودانيين وقد كانا من بين الحاضرين فى الندوة ، حول ما اذا كان تخفيض سعر الصرف فى السودان قد أنتج نتائج سيئة أم طيبة ؟ فبينما ذهب أحدهما الى أن هذا التخفيض كان وبالا على الاقتصاد السودانى ، ذهب الاخر الى أن مشكلة السودان تكمن فى أن سعر الصرف لم يخفض بالدرجة اللازمة ! وعندما ناقشنا مشاكل الاقتصاد الاردنى ذهب أحد الاقتصاديين الاردنيين البارزين الى أن سياسة التصحيح فى الاردن قد نجحت نجاحا كبيرا ، فرد عليه اقتصادى لبنانى بارز أيضا قائلا أن الاردن لم تطبق ، فى الواقع أية سياسة تصحيحية ! نحن اذن لانستطيع الاتفاق ليس فقط على تقييم نتائج ما نفعله بل ولا حتى على تحديد الشىء الذى فعلناه !

وقد احتدم النقاش على وجه الخصوص حول سياسة سعر الصرف ، فلم نستطع أن نتفق على ما اذا كان الطلب على الواردات فى البلاد العربية أو فى أى بلد معين منها ، مرنا أم غير مرن ، وعما اذا كان الطلب على الصادرات مرنا أم غير مرن • كما اختلفنا حول ما اذا كان يكفى للحكم على فعالية تخفيض سعر الصرف بحث المرونات وحدها أم أن هناك عوامل أخرى يجب أخذها فى الحسبان • واختلفنا عما اذا كان تخفيض سعر الصرف يضر بالفقراء ، كما زعمت أنا ، أم ينفعهم ، كما زعم اقتصادى كويتى •

أضف الى ذلك أن البعض ذهب فى البداية الى أن تطبيق توصيات صندوق النقد الدولى كفيل بتحقيق التصحيح المطلوب لمسار الاقتصاديات العربية ثم قيل بعد ذلك أنها لا تكفى ، مالم تقترن

بسياسات أخرى فى مجالات أخرى . اذ ما فائدة تخفيض سعر الصرف مثلا فى ظل اتباع سياسة تضخمية ؟ . الخ .

وفى مناقشاتنا لتجارب دول معينة ، لم نستطيع أن نتفق على ما اذا كان تطبيق توصيات الصندوق ناجحا وذا فعالية أو لم يكن .
فنيما يتعلق بالمغرب لم نستطيع أن نجزم بشىء ، وفيما يتعلق بتركيا قال البعض أن حسن ادائها الأقتصادى فى السنوات الاخـيرة كان بسبب تطبيق توصيات الصندوق ، وقال آخرون : بل بسبب نشـوب الحرب العراقية الايرانية . بل أننا لم تسطيع أن نتفق حتى اذا كانت دولة المغرب قد طبقت بالفعل هذه التوصيات أو لم تطبقها أصلا !

كان من الطبيعى اذن ، فى ظل الاختلاف الشديد ، أن يحاول بعض المشتركين فى الندوة أن يقدم لنا بعض المعايير ، التى يمكن عن طريقها الوصول الى الحكم بفعالية أو عدم فعالية سياسة معينة . فتطوع أحد كبر الاقتصاديين بصندوق النقد الدولى ، جزاه الله خيرا ، بتقديم أربع طرق قد تمكننا من الوصول الى هذا الحكم :

الاولى : هى ما يكن تسميتها بالطريقة التاريخية ، وهى أن نقارن بين ما حدث بعد تطبيق سياسة ما ، وبين الحالة قبل تطبيقها ، فاذا كان الاداء الاقتصادى أفضل بعد تطبيقها حكمنا بفعالية هذه السياسة .

والثانية : هى ما يمكن تسميتها بالطريقة الغائية ، وهى أن نقارن بين ما حدث بعد تطبيق السياسة المراد الحكم عليها ، وما ينبغى أو يرجى تحقيقه .

والثالثة : هى الطريقة التصورية ، وهى أن نقارن بين ما حدث بعد تطبيق السياسة المراد الحكم عليها ، وما كان سيحدث لولاها .

والرابعة : هى طريقة البدائل ، وهى أن نقارن بين ما حدث بعد تطبيق سياسة معينة وبين ما كان سيحدث لو اتبعت سياسة أخرى .

ورغم ترحيبى وسرورى بهـذا التحديد المنطقى لمختلـف طرق التعامل مع المشكلة التى نحن بصددها ، فقد قلت لنفسى اننـا نحن

الاقتصاديين علينا أن نعترف بقبل كل شيء بأنه لو حدث وسمع عالم طبيعة أو كيمياء بان الاقتصاديين مازالوا يحاولون أن يكتشفوا ما اذا كان تخفيض سعر الصرف سيزيدالصادرات أم لا،وانهم مازالوايحاولون تحديد أفضل الطرق للاجابة على هذا السؤال لأصابته دهشة عظيمة ، اذ ان وضعنا فى هذا الصدد يشبه وضع عالم الطبيعة لو كان لايـزال لا يعرف على وجه اليقين ما اذا كانت زيادة درجة الحرارة تحول الماء الماء الى بخار أم الى ثلج ، ولا يزال يبحث عن المنهج الذى يتبعـه للوصول الى اجابة على هذا السؤال • وفضلا عن ذلك فاننا لو تأملنا هذه الطرق الاربع لوجدنا أن طريقتين منها لا يمـكن قبولهمـا على الاطلاق ، مع انهما الطريقتان الاكثر شيوعا بين الاقتصاديين ، وهمـا اللتان لايزال يطبقهما الاقتصاديون عندمايحكمونبنجاح وصفة الصندوق فى بلد كتركيا مثلا ، وهما الطريقتان اللتان اسميتهما التاريخية والغائية• أقول انهما طريقتان لا يمكن قبولهما لانهما أبعد ما تكونان عن المنهج العلمى ، كما أرجو أن يتضح من التشبيه الآتى • لنفرض أننا بصدد امرأة عاقر (وهى هنا تمثل الدولة العربية الراغبة فى تصحيح مسارها الاقتصادى) وأرادت أن تحل مشكلتها وتحقق رغبتها فى أن يكون لها أولا فذهبت الى ولى من أولياء الله الصالحين (وهو هنا يمثل صندوق النقد الدولى) فنصحها بأن تأتى بدجاجة سوداء وتذبحها • ولنفرض أنها بعد أن فعلت ذلك رزقت فعلا بولد ! طبقا للطريقة التاريخية تعتبر الوصفة ناجحة تماما اذ فلنقارن بين حالها قبل ذبـح الدجاجة بدون أولاد وحالها بعد الذبح وعندها ولد • وطبقا للطريقة الغائية تعتبـر الوصفة ناجحة أيضا وبنسبة ١٠٠٪ ، اذ أن أهدافها قد تحققت بنسبة ١٠٠٪ بعد ذبح الدجاجة !

قال أحد الاقتصاديين الحاضرين بحق :

انه لا مفر من اتباع الطريقتين الاخريين : وهما المقارنة بما كان سيحدث لولا تطبيق الوصفة ، أو بما كان سيحدث لو طبق بديل آخر ، كما لو كانت المرأة قد ذهبت الى ولى آخر من أولياء الله الصالحين • هاتان بالطبع هما الطريقتان اللتان يطبقهما باستمرار عالم الطبيعـة أو الكيمياء • ولكن بعض المشتركين فى الندوة أشـاروا بحق الى أن تطبيق هاتين الطريقتين فيما نحن بصدده يكاد يكون مستحيلا : اذ من

يستطيع أن يقول ما كانت ستصبح عليه حال فرنسا لو كان نابليون قد انتصر فى واترلو ؟

وهذا هو الذى دفع اقتصاديا آخر من الحاضرين فى الندوة الى ما يشبه القول بأنه ليس أمامنا الا أن نتوكل على الله ونتصرف على النحو الذى يدفعنا اليه شعورنا واحساسنا دون أن نكون على يقين بنتيجة ما نفعل . ولكن هذا هو بالضبط ما نفعله باستمرار نحن الاقتصاديين ، فنحن نتصرف باستمرار لا على أساس من العلم ، بل على أساس من الايديولوجية ، التى تحددها فى النهاية بعض المصالح الذاتية .

وليس فى هذا التصرف على أساس أيديولوجى شىء مستهجن فى حد ذاته ، بالنظر الى طبيعة المشكلة الاقتصادية ذاتها ، اللهم الا أنه يسمح لبعض الاقوياء أن يفرضوا مصالحهم الخاصة على الباقين . فاذا عدنا الى مثل الدجاجة المذبوحة نجد أن الذى له مصلحة أكيدة فى استمرار ايمان المرأة العاقر بفعالية ذبح الدجاجة السوداء هو فى الأساس الشيخ الصالح ، فهو يرفض رفضا باتا أن يرد الولادة الى ظروف خارجية لا علاقة لها بذبح الدجاجة ، أو الى محض الصدفة ، كما يستهجن بشدة أن تستمع المرأة الى أية وصفة أخرى ، تماما كما يصر صندوق النقد الدولى على تفسير نجاح دولة كتركيا بتطبيق توصيات الصندوق دون أى دليل أكيد على ذلك . وصندوق النقد له مصلحة أكيدة بالطبع فى أن تصدق دول العالم الثالث ذلك . وقد قلت ذلك بالفعل فى تعليق لى قرب نهاية الندوة ، فهمس فى أذنى اقتصادى سودانى قائلا : ليس الشيخ الصالح وحده هو المستفيد ، بل هناك أيضا بائع الدجاجة الذى يعمل فى تفاهم تام مع الشيخ !

عن الاغتراب وأزمة المثقف المصرى

المثقف المصرى .. وربع قرن من الاغتــراب

مسكين المثقف المصرى الذى يتجاوز عمره اليوم الاربعين عاما ، فقد عاصر بوعى كامل معظم الستينات وكل السبعينات وما انقضى من الثمانينات . وفى كل هذه العقود الثلاثة وقع تحت وطأة شعور ثقيل بالاغتراف ، وأن كان السبب فى كل عقد يختلف عنه فى الاخرين .

فى الستينات كان المثقف المصرى مدعوا لاجتماع يقال فيه كلام معظمه صحيح ولكن لا يقوله الا شخص واحد ولا يسمح لغــيره الا بالموافقة ، بل ولا يسمح فيه حتى بالموافقة اذا اقترنت بالتحفظ . كان المثقف المطلوب من السلطة فى ذلك الوقت مثقفا من نوع خاص : اما رجل بلغ به الحماس للموقف الوطنى حدا جعله يغض البصر عن كل التجاوزات ، أو رجل ليس له انتماء فكرى محدد واستبدت به الرغبة فى الصعود والترقى على نحو لم يكن يسمح له برؤية التجاوزات أصلا . كانت هاتان الطائفتان من المثقفين (اذا جازت تسمية الطائفة الاخيرة بالمثقفين) تمثلان قلة ضئيلة للغاية من مجموع المثقفين المصريين الذين آثرت غالبيتهم الصمت أو الاحتجاج ، فأودعت طائفة كبــيرة منهم السجون ، وانعزل الاخرون عن الحياة الثقافية انعزالا تاما .

فى السبعينات دعى المثقف المصرى الى مهرجان صــاخب تتردد فيه الاباطيل والمساخر بصورة يعجز العقل عن تصــورها ، وانقلبت السياسة المصرية من جد كئيب الى هزل فاضح . وفى غمار هذا الصخب دعى الجميع للكلام : الجاد والهازل ، الوطنى وغير الوطنى ، فاشترك عدد لا بأس به من المثقفين المصريين لفترة ما فى الحوار ثم سرعان ما تبين أن الحريات المتاحة لم يكن يقصد منها أكثر من تمرير أشــد السياسات رجعية وأكثرها فجرا ، فعاد أكثر المثقفين المصريين الى سياسة العزلة ، اما بالهجرة الى الخارج أو الى داخل النفس ، ومن استمر منهم فى الصياح أودع بدوره فى السجون .

ثم جاءت الثمانينات فأصابت المثقف المصرى حــالة جديدة من الاغتراب لا تقل عن سابقتها قسوة ولــكنها تعود الى ســبب مختلف

تماما ، ليس حرمانه من حقه فى الكلام أو الاعتراض ، كما كان الحال فى الستينات ، وليس بذاءة الحكم وفجره ، كما كان الحال فى السبعينات ، بل سبب من نوع جديد تماما على المثقف المصرى وهو أن الحديث المطروح أصبح خارج الموضوع أصلا ، فاذا تكلم المثقف فى الموضوع لم يجبه أحد ، وكأن أحدا لا يسمعه • فالسلطة لم تعد تطرح الموضوعات المصيرية على الناس : لا قضية فلسطين واسرائيل ولا القومية العربية ، ولا الاشتراكية ، لا تتبنى السلطة الموقف الوطنى منها ولا هى تهاجمه ، لا هى تعلن قراراتها فيها على الناس بشكل حاسم لا يقبل المناقشة ، كما كانت تفعل فى الستينات ، ولا هى تعلن التخلى عنها أو تستهزىء بالفلسطينيين والعرب والاشتراكية كما كانت تفعل فى السبعينات بل آثرت السلطة فى الثمانينات أن تتكلم فى موضوعات مختلفة تماما ، من مترو الانفاق الى زراعة الفراولة الى مباريات كرة القدم • فاذا شاء أحد أن يتكلم فى غير ذلك فليتكلم ولكنها لا ترد عليه • فاذا بالمثقف المصرى المهموم بقضايا بلده الاساسية ، وان لم يكن ممنوعا من الكلام يبدو وكأنه مدعو الى حفلة يتكلم فيها الناس بالصينية ، لا يطردونه ولا يحقرونه كما أنه لايودع السجن ولا يتحفظ عليه فى مكان أمين ، ولكنه يتلفت حوله فاذا بالمسئولين لا يكلمونه وانما يكلمون بعضهم البعض ، فيصيبه من الاحباط مايدفعه من جديد الى التقوقع داخل الذات ، والى نوع أو آخر من الهجرة ، فمن لم ينتقل ماديا الى الخارج ، هاجر الى عصر قديم من عصور التاريخ ، كما فعل لويس عوض الذى هاجر الى عصر النهضة الاوربية ، أو أغلق على نفسه باب بيته جيدا ، كما فعل جمال حمدان ، ولم يسمح بفتحه حتى لموزع الجرائد ، أو تحول الى مرب للدواجن أو العجول •

على أن من المثقفين المصريين من رفض أو ينسحب انسحابا تاما ، بل انسحب فقط من الحوار مع الحكومة • ولأن لديه بقية من النشاط اندفع الى عراك مع مثقفين آخرين من المعارضة ولو كانوا ينتمون فى الحقيقة الى نفس معسكره • وكأنه اذ يئس من الحوار مع خصمه الحقيقى بحث له عن خصم من رفاقه ، واذا بحالته تشبه حالة الزوج

الذى يتعرض للاذلال المستمر والاهمال المتعمد من رئيسه فى العمل فيصب جام غضبه على زوجته وأولاده بمجرد عودته الى البيت ، وهم أقرب الناس اليه وأشدهم حدبا عليه ، فينقلب الاشتراكى على الاشتراكى ، بسبب اختلافات أكثرها وهمى حول الموقف الصحيح من التراث ، وينقلب الوطنى المتدين على الوطنى العلمانى لمجرد الاختلاف حول ما اذا كانت الخلافة العثمانية شرا محضا أم مزيجا من الخير والشر : بينما لو طرحت على الفريقين أسئلة تمس الواقع مسا مباشرا ما اختلف عليها اثنان من الوطنيين • واشترك اثنان من صفوة مفكرى هذه الأمة فى عراك مداره « هل أنت فى الواقع تتهمنى بالكفر أم لا تتهمنى به ؟ وهل أنت فى الواقع تكفر كل من يفكر أم لاتكفره ؟ » وانشغل مفكر آخر وقد راعه أن يدعى بعضهم أن هناك « شورت اسلامى » بالبحث فى الفتاوى والأسانيد التى تتعلق بذلك الجزء من الفخذ والساق الذى يجب ستره وذلك الجزء الآخر الذى يجوز كشفه •

على أن طائفة أخرى من المثقفين لجأت الى حل أكثر دراميه بكثير ، اذ يبدو أنهم لا شعوريا قد فضلوا الموت المبكر فجاءهم بطريقة أو بأخرى • يبدو أن هذه كانت طريقة الهجرة التى اختارها صلاح جاهين وصلاح عبد الصبور وأمل دنقل وغيرهم كثيرون •

ولهذا السبب نجد أن أكبر تجمعات للمثقفين المصريين فىالسنوات القليلة الماضية كانت فى الواقع فى سرادقات العزاء ، حيث يجلسون صامتين جنبا الى جنب ، ويكتفون بتبادل التحية من بعيد ، اذ ليس لديهم فى الواقع الكثير مما يمكن قوله ، ليس لأن هذا يسارى وهذا يمينى ، ولكن لأن موضوعات الحديث قد تم فى الواقع اغلاقها •

عندما يتأمل المرء هذه الحال لا يسعه الا أن يشعر بالحنين الى الخمسينات : تلك الفترة الذهبية التى تجردت من كآبة الستينات وفضائح السبعينات وعقم الثمانيات • كان المثقفون المصريون فى الخمسينات يتهللون بشرا بقيام الثورة ثم بتأميم القناة ثم السد

العالى ثم باليقظة العربيـة العامة ثم بالتمصـير والتصنيع • وغنى المصريون لتأميم القنـاة كما لو كانوا يغنون فى عرس خاص ، وكتب نجيب محفوظ ثلاثيتـه ويوسف ادريس قصصه ومسرحياته وصـلاح جاهين أشعاره ، وغنى عبد الحليم حافظ ولحن كمال الطويل والموجى كما لو كانوا يعبرون كلهم عن أفراحهم الشخصية ، ثم بدأت حالـة الاغتراب الطويل التى مازلنـا نعيش فيهـا منذ أوائـل الستينات وحتى اليوم •

يقول البعض ان الأزمة هى فى الواقع أزمة اليسار الذى امتحن ففشل ، وجرب الاشتراكية فلم تنجح ، وان احباط المثقفين ليس أكثر من احبـاط المثقفين اليساريين • ولـكن الامر فيما يبـدو لى أهم وأعمق من ذلك • فهنـاك من المثقفين ممن لا يتعـاطفون مع اليسار قط من يشعر بنفس الدرجـة من الاحبـاط ويروعه بنفس الدرجـة ما يشاهده حوله من مظاهر الانحسار العام • والأرجح فى ظنى أن الأزمة هى أزمة الطبقة المتوسطة القديمة بأكملها •

صحيح أن ما تعرضت له مصر من ضغوط خارجية منذ هزيمـة ۱۹٦۷ ، والتغيرات التى لحقت النظام الدولى ، وتغير الدور المرسوم للدول الصغيرة ، قـد لعب دورا أساسيا فى خلق حالة الاحباط العام، وليس فى مصر وحدها • ولـكن هـذا كله قـد اقترن وانعكس فى تغيرات جوهرية فى التركيب الطبقى للمجتمع المصرى ، وعلى الأخص فى طبيعـة الطبقـة المتوسطة • ان الغالبيـة العظمى من المثقفين المصريين ، وعلى الأخص من قادتهم ، يسارا ويمينا ووسطا ، تنتمى الى الطبقـة المتوسطة القديمة : أنهوا تعليمهم الجامعى فى الأربعينات أو الخمسينات ، وشهدوا اشتداد عود الحركة الوطنيـة التى دشنت عهـد الثورة ، بل واعتمـدت عليهم الثورة فى البـداية فى التعبير عن آمالهـا وتحقيق انجازاتها • هذه الشريحـة الواسعة من المثقفين رأت هـذه المـكاسب تتهـاوى واحـدة بعـد الأخرى منذ منتصف الستينات • ثم جاء عهد السـادات ففتح البـاب على مصراعيه ، بسياسة الانفتاح وتشجيع الهجرة وما اقترن بهما من ارتفـاع معدل

التضخم ، لطبقــة متوسطة جديدة تتسم بسمات أخلاقية وثقافية ، وبتطلعات ومطامح تختلف اختلافا جذريا عن سمات ومطامح الطبقــة المتوســطة التى سيطرت على الحيـــاة الثقافيــة والاجتماعيــة فى الخمسينات والستينات . هذه الطبقــة الجــديدة هى التى قامت ببناء العمارات التى تنهــار بمجرد قيــامها ، وهى التى يمــارس أبناؤها اليوم الغش الجماعى دون احساس بالذنب ، وهى التى تخرق ويخرق أبناؤها قوانين المرور والبنــاء والضرائب . وهى لا تجد فى شعارات الوطنيــة والقومية والعروبة والاستقلال الاقتصادى التى رفعت فى الخمســينات ومطلع الستينات التعبير الحقيقى عن مصــالحها ، وهى لا تشعر بعــداء حقيقى لاسرائيل أو الشركات الدوليـــة ، بل تحلم بالعمل معهــا أو فى خدمتهــا . وهى تعتبر الانتماء الوطنى واحترام القانون وبديهيــات الالتزام الأخلاقى من قبيل السذاجة السياســية أو الاجتماعية . هذه الطبقة الجديدة هى التى غزت مجالس الشعب المتتالية والمجالس المحليــة منذ السبعينات ، كما غزت الصحافة وسائل وسائل الاعلام ، وهيئات التدريس فى الجامعات ، وهى وان لم تحتل بأفرادها دائما كراسى الحكم ، وان لم تتخذ بنفسها دائمــا القرارات السياسية ، فان مصالحها ومطامحها هى التى تتحكم فى هذه القرارات. وهى تجــد من المشتغلين بالسياسة ، بل ومن الكتاب والمثقفين ، ممن ينتمون الى الطبقــة المتوسطة القديمة ، من هم على استعداد لخدمتها والتعبير عن مصــالحها وقيمها الجديدة وقبول رشاويها . أمام هــذه الطبقــة الجديدة الآخذة فى الصعود والاكتساح ، ينهار واحد بعــد الآخر من مثقفى اليسار واليمين المنتمين الى الطبقة المتوسط الاخــذة فى الزوال ، وكأننا نشهد مسرحية يونسكو التى يتحول فيهــا الواحد بعد الآخر الى خرتيت . فمن لم يجد فى نفسه القدرة على أن يعرض نفسه للبيع ، انكفأ على ذاته وراح يترحم على الماضى ، أو جلس يجتر أحزانه فى صمت ، وكلما رحل واحــد منهم بهمومه اجتمع البــاقون ينعونه فى سرادق العــزاء ، وهــم فى الواقــع ينعــون رحيل طبقة بأكملهــا (١) .

---

(١) نشت فى جريدة « **الاهالى** » المصرية ، عدد ٢٣ سبتمبر ١٩٨٧ .

عن التعليم العالى .. والواطى ..

أولا : ذات القلب الذهبى :

أعترف بأنى لم أكن قد قرأت شيئا للسيدة جاذبية صدقى حتى قادنى حظى العاثر الى قراءة قصة لها مرتين متتاليتين عبر فترة قصيرة أكثر من اللازم . ذلك أن لى ولدين مر كل منهما بعـد الآخر بالسنة الأولى الاعـدادية التى قررت وزارة التعليم لها ، فى جميـع مدارس الجمهورية ، قصـة بعنوان « ذات القلب الذهبى » للكاتبة المذكورة . واذ شاهدت الملل العظيم الذى مر به كل من ابنى ، أحدهمـا بعـد الآخر ، وهو يستعد للامتحان فى هـذه القصـة ، قررت أن أقرأها معهمـا لأتبين الأمر ، فراعنى ما قـرأت ، ثم سرعان ماغلا الدم فى عروقى وشعرت بغضب عظيم أن تكون وزارة التعليم قد بحثت فى كل كنوز الأدب العربى القـديم والحديث فلم تجد أفضـل من هـذه القصة لتفرض قراءته على مئات الألوف من أبنائنا عاما بعد عام .

القصة ليست صعبة ولا معقدة ، وهى خالية بالطبع من الأخطاء النحوية ، ولـكن المشكلة أن مؤلفتها لابد أنهـا كانت تتصـور وهى تكتبها أنهـا أمام قارىء معتوه أو متخلف عقليـا ، ولا يستطيع أن يميز الممكن وغير الممكن ، الطبيعى وغير الطبيعى ، كما أنهـا لازالت تتصور أن أفضـل الطرق لاشـاعة مكارم الأخلاق هى طريقة الوعظ الصريح والمريض ، وتقسيم النـاس الى قسمين لا ثالث لهما : ملائكة وشياطين ، أطفـال يقذفون النـاس بالحجارة ويتلذذون من تعـذيب الحيوانات ، وأطفـال من ذوى القلب الذهبى ، ولا تعترف بوجود أى مظهر من مظاهر الضعف الانسانى التى بدونها لا تستحق الحياة أن نحيـاها .

فهذه الفتـاة ذات القلب الذهبى ، بطلة القصة ، تنتمى بالطبع الى فريق الملائكة ، فهى جميلة ومؤدبة وذكية ونظيفة ، محبة لوالديها وللحيوانات والطبيعـة والمساكين ، تداوى القطط المريضـة وتسهر عليها طوال الليل ، وتدخر معروفهـا لتوزعه على اليتـامى .. الخ

حتى أن أباها نفسه يقف أمامهـا موقف التلميذ ، من فرط ذكائهـا ونبلها ، ليتلقى منهـا درسـا فى مكارم الأخـلاق وحسن التصرف . فينصـاع الأب لرأيها اكبارا ويسبغ عليها من عبارات الثناء مايقشعر له بدن القارىء خجلا وأسفا .

بل انى كلما أمعنت فى التفكير فى أمر هـذه الفتـاة ذات القلب الذهبى وجدت أنه ليس فى القصـة أى دليل على أنهـا تحمل بالفعل أى قلب ذهبى على الاطلاق . نعم ان كل سلوكها الخـارجى هو من النوع الذى يقره المجتمع ويثنى عليه ، ولـكن فى القصة أيضا عشرات الأدلة على أنهـا تفعل ما تفعله لاستدرار الاعجاب والثنـاء . فهى لا تفعل شيئا طيبا الا وتعلن عنه ، وهى تتصرف وكأنها مبعوثة العناية الالهية لاصـلاح الـكون ، وتتـدخل فى تصرفات النـاس بدلا من أن تنصرف لأمورها ، ولا تتورع عن القـاء المواعظ على أبيهـا دون اعتبار لسنه وسنها . وعجزها التـام عن ممارسة حياة طبيعية ، وعن أن تسمح لنفسها بالتعبير عن نزعاتهـا الطبيعيـة كطفلة ، يثير الشك فى أن الأمر كله ادعاء فى ادعاء . لا عجب انهـا لم تثر فى نفس أولادى الاعجاب بقدر ما أثارت شعورا أقرب الى الاحتقار .

لم أجد طريقـة مع كل من ابنى وأنا أذاكر معه القصة الا أن أقلب الموضـوع سخرية ومرحا ، فالولدان على صغر سنهما ليسـا معتوهين . وقـد أدركا بفطرتهما ، كما لابد أن أدرك أى تلميذ متوسط الذكاء فى جمهورية مصر العربية ، أن الأمر لابد أن يكون هزلا لا جدا . وقـد قررت أن التضحية بالنجاح فى سؤال القصة أفضل من التضحية بعقولهم وسـلامة حكمهم . وكنت قـد اتبعت نفس الطريقة عندما كنت أذاكر معهما الفصـل الخاص بثورة التصحيح فى كتاب التاريخ ، حيث جاءنى أيضـا كل منهما يشكو من أنه لا يفهم شيئا ، فأكبرتهما اكبارا عظيما اذ عجزا عن فهم هذا الهراء الملىء بالمتناقضات والالغاز . واضطررت بالطبع لكى يمكنهما الفهم أن أشرح لهما ماحدث بالضبط أيام ماسمى بثورة التصحيح ، ولماذا سميت بهذا الاسم ، وان مؤلف كتاب التـاريخ لم يكن يقصـد أبدا أن يفهم التلاميذ ما حدث بل ان يفهم المسئولين أنه ملتزم بآخر تعليمات الوزارة .

على أن ما لم أقله لأولادى لأنه لا يعنيهم كثيرا هو ما كان عليه الأمر عندما كنت أنا تلميذا فى مثل سنهم • لم نكن نقرأ لجاذبية صدقى بل للمتنبى وابن الرومى • وكان طه حسين وعلى الجارم وأمثالهما يراجعون ما يقدم للتلاميذ ليقرأوه ، ويجمعون كتابا للمطالعة اسمه « المنتخب من الأدب العربى » فيه الطريف والشيق لذاته بصرف النظر عن الموعظة الأخلاقية ، وكانوا من الحكمة وسعة الأفق بحيث أنهم لم يقوموا بحذف قصيدة للمتنبى فى وصف الحمى لمجرد أنه كان يشبهها فيهن بالمرأة ، ادراكا منهم بأن تنمية الحس الجمالى يتضمن فى نفس الوقت تنمية للحس الأخلاقى ، وأن ليس هناك من يعرف مكارم الأخلاق ولا يستطيع أن يتذوق قطعة أدبية أو فنية • مما لم أقله لهم أيضا ، اننى لا أعتقد أن لدينا أدنى أمل فى أن نقف موقف الند للند أمام اسرائيل فى القرن الحادى والعشرين ، طالما استمر أولادنا يتعلمون على هذا النحو ، أو أن نقضى على التطرف الدينى طالما ظل أولادنا يلقنون أن الشىء فى هذه الحياة اما أبيض أو أسود ، وليس هناك ظلال بينهما ، وان الشىء أما خير محض أو شر محض ؛ حرام أو حلال ، وليس هناك منزلة بين المنزلتين •

وما لم أقله أيضا ، وان كنت أحب أن أقوله للمسئولين عن تطوير التعليم فى مصر ، ان اصلاح التعليم لا يتم بالغاء المجانية أو تخفيضها ، كما أنه لم يتم بفرضها ، وانما يتم بالغاء ذات القلب الذهبى وأمثالها •

ثانيا : الدكتور على لطفى مؤلفا :

كلنا يعرف بالطبع مدى انشغال الدكتور على لطفى منذ تولى رئاسة مجلس الوزراء ثم مجلس الشورى والمجلس الاعلى للصحافة •• الخ• ولكننى مع ذلك أعتقد أن من المفيد لاسمه ولطلبة كلية التجارة بجامعة عين شمس ، الذين لا أشك فى أنه يضع مصلحتهم فوق كل اعتبار ، حيث أنه كان أستاذا لهم لمدة طويلة ، أن يخصص من

وقتـه ساعة أو ساعتين لالقاء نظرة ثانيـة على الـكتاب الذى يحمل اسمه واسم الدكتور رضـا العدل والذى لابد أنه كان مقـررا على هؤلاء الطلبـة هذا العام فى مادة التنمية الاقتصادية ، فقد كتب على الغلاف (٨٦/١٩٨٧) ، وهذا النوع من الـكتب لايشتريه عادة الا من اضطر الى شرائه كما أنه لاشك سيستمر مقررا على الطلبة لمـدة سنوات قادمة ، طالما ظل الدكتور على لطفى على الأقل رئيسا لمجلس الشورى ، حتى وان لم يعد للتدريس فى الجامعة •

فمن المؤكد أن الـكتاب الذى يحمل اسم « التنمية الاقتصادية ـ دراسة تحليلية » قـد كتب وأعد للطباعة على عجل ، ومنذ فترة طويلة تغيرت فيهـا ظروف مصر والعـالم ونظريات التنميـة تغيرا كبيرا • فالكتاب ملىء بالمعلومات التى لم تعـد صحيحة منذ أكثر من عشرين أو ثلاثين عاما ، كقوله ان معدلات الادخار فى الدول النامية لا تتعدى ٥٪ فى حين أنهـا تجاوزت ثلاثة أمثـال هـذا المعـدل منذ أكثر من عشرين عاما ، وكقوله أن نسبة العاملين فى الزراعة فى أمريكا الشمالية الى مجموع السكان العـاملين هى ١٤٪ فى حين أنهـا لاتزيـد على ٣٪ ولم تكن أكثر من ٦٪ منذ أكثر من عشرين عاما أيضا ، وكالأرقام التى يوردها عن متوسط الدخل فى الدول المتقدمة التى تقل عن ربع الأرقـام الحقيقيـة ، وقـل مثل ذلك عن عشرات الأرقام الاخرى الواردة بالـكتاب • ولـكن الامر يصـبح أكثر مـدعاة للقلق حينما يتعلق الامـر بمصر • حيث يعتمـد الـكتاب فى كـلامه عن البطالة المقنعـة فى مصر على كتـاب لشـارل عيسوى صـدر منـذ نحو أربعين عاما ، هو « اقتصاديات مصر فى منتصف القرن العشرين » ، حينما ذكر أن نسبة البطالة المقنعـة فى مصر بلغت ٥٠٪ من مجموع العـاملين بالزراعة ، وعلى كتابات سيد مرعى منذ بداية الاصـلاح الزراعى بمصر • وكأن المؤلف لم ير لعيسوى كتابا بعد ١٩٥٠ ، ولم يسمع عن دحض هانسن لوجود البطالة المقنعـة فى الريف المصرى أصـلا ، أو عن تحول فائض العمـالة فى الزراعة المصرية الى ندرة بسبب الهجرة •

على أن هنـاك فى الـكتاب أشياء أخرى لا تتعلق بمرور الزمن وتغير الأحوال بل تتعلق بسلامة المنطق واتزان التفكير • فالـكتاب

يحتوى على كثير من العبـارات التى يتردد المرء فى قبولها من طالب فى الثـانوى ، بله من أسـتاذ جامعى ، مثل قـوله ان من عـوائق التنميـة الاقتصـادية « أن العمال فى الدول النـامية — ولا سيما العمال غير المثقفين (!) لا يحاولون اسـتغلال وقت فراغهم لتثقيف أنفسهم ؛ وانما يقضون وقت فراغهم بصورة تضرهم وتضر المجتمع وتعوق التنمية الاقتصـادية مثل الجلوس فى المقـاهى ساعات طويلة مع أفراد من نفس المستوى الفكرى لتبادل وجهات النظر الضيقة ... » وهى ملاحظة استهوت المؤلفين فعـادوا اليها أكثر من مرة ولا علاج لهذه الظاهرة بالطبع الا أن ننشر المثقفين فى المقاهى للحديث كل مساء مع العمال « غير المثقفين » . وكقوله الطريف « ان الأطفال يكونون فى بعض المهن أكثر انتاجيـة من الرجال والنسـاء كما هو مثلا بالنسبة للتسول ، والتسول فى رأينـا يعتبر مهنة فى معظم الحـالات » وهو رأى يستحق النظر فى تعريف الانتاجية وتصـنيف المهـن . وكقوله الأكثر طرافة أن من خصائص الدول المتخلفة « كراهية النجاح » التى يصفها بأنها « أحد الأمراض المعروفة فى علم الاجتماع » . ويستطرد قائـلا :

« وينتشر هـذا المرض فى الدول النامية لأن المجتمع المتخلف هو أصـلا مجتمع فاشل أو بعبـارة أدق مجتمع أغلبيته فاشلة ومن ثم يكون النجـاح فى هذا المجتمع استثناء من الأصـل ، والاستثناءات عادة مكروهة » ويضرب لذلك مثلا لن يخفى على القارىء مغزاه فيقول « اذا كان الناجح كاتبا أو صحفيا اتهم بأن النفـاق هو سر نجاحه ، بل أكثر من ذلك ، اذا كان الموضوع يتصل بسيدة فاضلة فان الشائعات تلاحقها لتنسج حولها ظلال من الشك » .

ولـكن للمؤلف ، أو المؤلفين ، مساهمات نظرية فريدة لن يخفى على القـارىء مدى جديتهـا وأهميتها . ففضـلا عن رأيهما الخاص بأن « التسول يعتبر مهنـة فى معظم الحالات » يعتقـد المؤلفان أن من خصائص الدول المتخلفة « عـدم توافر القيم المعنوية » بل وأكثر من ذلك أن من خصائصها :

« عدم وجود طبقـة متوسطة » وذلك أن المجتمعات فى هـذه

الدول غالبـا ما تتكون من طبقتين : طبقـة الأغنيـاء ، وهى طبقـة الاقطاعيين والمستغلين ، وطبقـة الفقراء ، وهى عادة طبقة الفلاحين والعمال » ولا يريد المؤلف الافاضـة فى تفسير سبب هـذه الظاهرة اذ « لا يتسع المجال هنـا لدراسة التطور الاقتصادى للدول النامية لمعرفة أسباب عدم توافر الطبقـة المتوسطة » ويكتفى بالاشارة الى أن السبب هو « الدول الاستعمارية — فيما سبق — وعلى رأسـها انجلترا وفرنسا » •

ثالثا : مؤتمر تطوير التعليم :

بقلب حـزين اذن ونفس منكسرة ، بسبب قراءتى لقصـة ذات القلب الذهبى وكتاب « التنمية الاقتصادية : دراسة تحليلية » تلقيت الدعوة لحضور المؤتمر القومى لتطوير التعليم • النفس منكسرة لأنه لا يمكن أن يتوقع عاقل أن يقوم باصـلاح التعليم نفس من شاركوا بنصيب فى افساده ، ولو كانت الرغبة صـادقة حقـا فى اصـلاح التعليم لالتفت أصحاب الدعوة الى ما يقومون هم بكتابته وتدريسه• أضف الى ذلك أن المنـاخ العـام الذى تجرى فيـه الدعوة الى مختلف أنواع الاصلاح هو مناخ « صندوق النقد الدولى » وطلباته• والصندوق لايهمه الاصـلاح بالضبط ، بل تخفيض الانفاق وتسديد الديون ، ولا يهمه قيد أنملة ما اذا كان خريج الجامعة المصرية قـد فهم مشاكل التنمية الاقتصادية أو لم يفهمها • فاذا لم يهتم المصريون أنفسهم بذلك فلن يهتم أحـد • وعندما شاهـدت العجلة والحماس الغريب اللذين يتم بهما الاعداد للمؤتمر اسـتقر لدى شعور شـبه يقينى بأن المطلوب ليس طرح الأمر على المنـاقشة بقصد تغيير نظام التعليم من جذوره ، بل مجرد اضـفاء الطابع القومى على تنفيـذ طلبات صندوق النقد الدولى بتخفيض الانفاق الحكومى على التعليم تخفيضا صـارما ، سواء بتخفيض عـدد المقبولين فى الجامعـات أو تخفيض أو الغـاء المجانيـة تدريجيا ، والاعتماد على الجهود الذاتية والتبرعات ، ونقل نفقـات الـكتب والوجبات الغذائية الى التلاميذ• ومع ذلك قلت أنه لا بأس من الحضـور ولو فى الجلسة التى يعرض

فيها وزير التعليم الورقة الأساسية للمؤتمر وتطرح فيها هذه الورقة للمناقشة فقد يكون الأمر غير ما توقعت •

بهذه المشاعر دخلت قاعة الاحتفالات الكبرى بجامعة القاهرة، تلك القاعة الرائعة الجمال ، التى شهدت فيها منذ أربعين عاما بالضبط حفل تسليم جوائز الدولة التقديرية لعباس العقاد والدكتور هيكل وأحمد أمين ، حيث رأيت عينى أبى تغرورق بالدموع وهو يتسلم جائزته من الدكتور السنهورى ، وزير المعارف حينئذ •

ثم نظرت فرأيت القاعة شبه مكتظة بالحاضرين ، تعرفت من بينهم على أساتذة كرام لى ، وزملاء كادوا يبلغون سن المعاش ، أعرف مدى قلقهم على مصر ، وأن حزنهم مثل حزنى وانكسارهم مثل انكسارى • كان وزير التعليم يجلس على المنصة يتكلم بوجه بشوش وفصاحة نادرة ، بل وحماس وحسم مثيرين للاعجاب ، وغير مألوفين لى من المسئولين • ولكنه كان أيضا يعرض أفكاره بطريقة من اتخذ فيها قرارات لا رجعة فيها ولا يدع كثيرا من الشك فيما اذا كان المطلوب هو حقا طرح الأمر على المناقشة أم مجرد استصدار الموافقة من الحاضرين بعد انتهاء عدد من الطقوس • تطلعت فى أوجه بعض من أعرفهم من الحاضرين من أساتذة الأدب والفلسفة الى التاريخ والقانون والاقتصاد ، ممن ساهموا مساهمة حقيقية فى نهضة هذا البلد ، فشعرت دون حاجة الى تبادل الحديث انهم يشعرون مثلى بأنهم يأتون للمساهمة فى طقوس لا فى مناقشة ، وسرعان ما تأكد جميع ذلك •

فالبرنامج يقول ان الجلسة تستمر ثلاث ساعات ولا تشمل الا كلمة وزير التعليم والمناقشة المفتوحة ، فاذا به يتحول الى مايلى :

استغرقت كلمة وزير التعليم نحو الساعة والربع ، عقبها شاى فاخر لمدة ثلاثة أرباع الساعة ، فلم يبق للمناقشة المفتوحة طبقا للبرنامج الا ساعة • وتعلقت آمالى بهذه الساعة : أن يتجرأ أحد (أو حتى أن أتجرأ أنا) من الجالسين فى القاعة والبعيدين أميالا عن

الميكرفون ، فيقول كلاما أو يطرح أفـكارا تختلف فى منطلقاتهـا عن منطلقات الوزير • ولـكن الأمر ليس بهـذه البساطة ، فقـد أعلنت المنصة أن الـكلمة الآن لوزير آخر ، هو وزير البحث العلمى ، الذى أسهب وأطـال فى منجزات وزارته ، ثم الكلمة الآن لوزير ثالث ، هو وزير القوى العـاملة ، ثم لوزير رابع ، هو وزير الشباب ، الـذى قص علينـا بعض القصص التى لم أدرك بالضبط علاقتهـا بتطوير التعليم • ولم يطلب من أحد من هؤلاء الاختصـار فى الـكلام ، بل أعطيت لـكل منهم الحرية فى أن يلهو بالميكرفون كما يشاء ، حتى لم يبق من الزمن المحدد للجلسة طبقا للبرنامج الا ثلث ساعة لاستطلاع آراء مثقفى الأمة • واذا بادارة الجلسة تعطى الكلمة لزعيم المعارضة فى مجلس الشعب ، انطلاقا بالطبع من أن أفضـل من يعبر عن رأى المعارضة هو رئيسها المنتخب • ولـكنه للاسف رجل على قـدر من دماثة الخلق وطيب المعشر منعه من التعرض لأوجه الخلاف الحقيقية بين فلسفة الحكومة فى تطوير التعليم عن طريق ضـغط الانفـاق ، وفلسفة غيرها • عندما انتهى زعيم المعارضة من حديثه ، تبين لرئاسة الجلسة فجأة أن الوقت كاد ينتهى ومن ثم أعلنت نظرا لضيق الوقت وكثرة عدد طالبى الكلمة أنه لن يسمح بأن تتجاوز الكلمة الواحدة خمس دقائق • وكان قـد بقى من الوقت المحـدد للجلسة طبقا للبرنامج عشر دقائق • هنـا بلغ بى الاحبـاط مداه ، وكانت الضربة القاضية أن أول من أعطى الكلمة بعد ذلك هو عضو من أعضاء مجلس الشعب لم يكن لدى أى تشوق للاستماع الى ما يمكن أن يقوله ، لمـا سمعت من قبل عن سابق أحاديثه ، فانصرفت وقـد تأكد لى ماكنت أتوقعه، ثم طالعت القرارات التى اتخذها المؤتمر بعد المنـاقشات فوجدتهـا مطابقة تماما لمـا أعلنه الوزير فى اليوم الأول •

فى طريق عودتى ركبت سـيارة تاكسى لاحظت على الفور على سائقها أنه فى حالة هيجان وان لديه رغبة عارمة فى الحديث • ودون تشجيع زائد منى قص على السائق قصـته • قال لى ان هذا التاكسى ملكه ولـكنه مصمم على بيعه لأن ما يحصل عليه منـه من ايراد لم يعـد يكفى لتغطيـة نفقات التاكسى نفسه وتوليد دخل صاف للانفاق

على أسرته المكونة من خمسة أفراد من بينهم ولدان يدرسان فى كلية التجارة . قال انه سوف يبحث لنفسه عن عمل كسائق فى شركة من شركات المشروعات المشتركة . هذا فى نظره هو الحل الوحيد « اذ كيف أعجز عن أن ألبى لابنى الطالب فى كلية التجارة طلبه عندما يأتى الى يطلب جنيها قيمة الاشتراك فى فريق التمثيل بالكلية ؟ » .

قلت لنفسى : ماذا عساه يصنع اذن عندما يأتى ابنه ليطلب منه قيمة الوجبة الغذائية وثمن الكتب اذا حدث وطبقت توصيات مؤتمر تطوير التعليم؟ ماهو بالضبط مصير مثل هذه الأسر اذا استمر الحال على هذا المنوال مع تطبيق توصيات صندوق النقد الدولى الجديدة واحدة بعد الأخرى ؟ اذا أخذنا بمنطق الدكتور على لطفى الذى يرى أن التسول « يعتبر مهنة فى معظم الحالات » وأن المتسولين من الأطفال قد يكونون من ذوى الانتاجية المرتفعة ، اذا قورنوا بالمتسولين من الرجال والنساء ، فان المستقبل قد لايكون مظلما تماما ، بل قد يكون الدكتور على لطفى أكثر عمقا وأثقب نظرا مما كنت أتصور فى نظريته الخاصة « بعدم وجود الطبقة المتوسطة » فقد يكون مقصده الحقيقى ليس وصف الحاضر أو الماضى بل وصف المستقبل ، بمعنى أنه اذا استمر الحال على هذا المنوال فان الطبقة المتوسطة لابد أن تختفى ، ويتحول المجتمع الى طبقتين لا ثالث لهما: « طبقة الأغنياء ، وهى طبقة الاقطاعيين والمستغلين ، وطبقة الفقراء ، وهى عادة طبقة الفلاحين والعمال » ومن ثم لا يحتاج كتاب « التنمية الاقتصادية — دراسة تحليلية » الى أى تنقيح ويمكن تدريسه لعشرة أعوام أخرى . (١) .

---

(١) نشرت بجريدة « الاهالى » المصرية ، عدد ٢٩ يوليو ١٩٨٧ .

التراث والتنمية العربية

١ — فيم الشكوى من التنمية العربية ؟

من الصعب أن تجد ، خارج الاقتصاديين الرسميين ، من لايجهر بالشكوى من نمط التنمية العربية ، بل وحتى فى دوائر منفذى السياسة الاقتصادية ، كثيرا ما تجد من يردد الشكوى نفسها ، وان كان يقرنها عادة بالقول بصعوبة الخروج من المأزق • ان الأهداف التى يعلنها الجميع هى هى دائما : رفع معدل النمو ، وتصحيح الاختلال فى هيكل الانتاج والعمالة ، وتحسين توزيع الدخل ، وتحقيق مزيد من التكامل الاقتصادى العربى • ولكن ليس هناك بلد عربى واحد يستطيع أن يزعم أنه خلال ربع القرن الماضى أو أكثر ، قد حقق تقدما يذكر فى أى مجال من هذه المجالات ، باستثناء نجاح بلدان النفط وبعض البلدان غير النفطية فى رفع معدل النمو خلال السبعينات ، أما الاختلال فى الهيكل الاقتصادى وفى توزيع الدخل فانه لم يصحح بل ازداد سوءا فى معظم الأحوال • ولم يكن الاقتصاد العربى فى أى وقت من الأوقات أكثر اعتمادا على الخارج مما هو اليوم : سواء فى الحصول على الغذاء أو السلع الصناعية أو رأس المال أو التكنولوجيا • ولم تكن اقتصاديات الأقطار العربية أكثر تشتتا وبعدا عن التكامل فى أى وقت من الأوقات منذ قرنين على الأقل ، مما هى اليوم •

والذين ينظرون الى التنمية نظرة أوسع تتجاوز المفهوم الاقتصادى ، لديهم أسباب أخرى للشكوى • فاذا اعتبرنا أن التنمية ليست مجرد « تكاثر » فى السلع والخدمات ، بل تحسين نمط الحياة، كان لدينا أكثر من سبب للقول بفشل التنمية العربية • فالعلاقات الاجتماعية داخل كل بلد عربى أكثر توترا مما كانت عليه منذ ربع قرن ، والحياة السياسية أكثر زيفا ، وكرامة الفرد العربى أكثر تعرضا للامتهان من الحكام ومن وسائل الاعلام ومن الأجنبى على السواء • والعواصم العربية ، وان كان قد ازداد حجمها ، أصبحت أكثر قبحا وضجيجا وتلوثا • والعلاقات بين الأقطار العربية أو بينها

وبين الدول المجاورة أكثر توترا • وحملت أقطار عربية السلاح لتحارب أقطارا عربيـــة أخرى أو اسلامية ، واشتدت ضراوة الحروب الأهلية، وتخلى أكبر قطر عربى عن دوره فى قيـــادة الحركة القومية ، وانهمك النـــاس فى مشروعاتهم الفردية لرفع مستوى الاستهلاك أو الانتقال من طبقـــة لأخرى ، منصرفين عن الاهتمـــام بالقضـــايا السياســـية والقومية • والموارد الاقتصـــادية الآيلة للنضـــوب يزداد تصـــديرها لاستيراد أسلحة تستخدم فى خـــدمة الأجنبى ، أو لتمويل مشروعات تحكم اختيـــارها حاجة الأجنبى الى البيع أكثر من حاجة العرب الى الشراء • والقروض تعقد لتصريف سلع الأجنبى لا لبناء قدرة العرب الانتاجيـــة • والامتيازات تمنح للشركات الدولية لا وفقـــا لمقـــدار مساهمتها فى بنـــاء الاقتصاد ، بل بحسب شـــطارة هـــذه الشركات وقـــدرتها على ممارسة الضغط السياسى • والهجرة بين بلد عـــربى وآخر تحكمها قرارات فردية منبتـــة الصلة بتصور مستقبل الاقتصاد أو المجتمع العربى ، والتحويلات الناجمة عن الهجرة يحكم استخدامها القرارات الفردية نفسها • والتعليم يعامل لا على أنه أساس للنهضة ولـــكن كوسيلة لتجنب الحرج السياسى للحكومات القائمة •• الخ •

٢ ـ التيارات الاصلاحية الثلاثة :

ليس ثمة شك فى وجود علاقة وثيقـــة بين فشل التنمية العربية وبين تلك الحيوية التى سرت منـــذ أواخر الستينات فى الدعوة الى التمسك بالتراث والعودة الى الجذور • فعبر المـــائة عام الماضية كانت دعوة « التراثيين » ، أيا كان منحاهم ، استجابة للفشـــل فى تحقيق الأهـــداف الوطنيـــة • كانت دعوة جمـــال الدين الأفغانى ورشيد رضـــا رد فعل لذل الاحتلال ، وكانت حركة الاخوان المسلمين منـــذ العشرينات ، وحتى ثورة ١٩٥٢ ، رد فعل لفشل الحركة الوطنيـــة فى تحقيق استقلال سياسى واقتصادى حقيقى وصد العدوان الصهيونى• ثم جاءت الصحوة الجديدة للحركات الاســـلامية والتراثيين كرد فعل لفشل المشروع النـــاصرى فى صد الغزوة الاستعمارية الجديدة التى تسربت تحت شعار « الانفتاح الاقتصادى » •

لم يكن التراثيون بالطبع وحدهم فى الميدان قط ، فقد كان هناك دائما رد فعل يكاد أن يكون النقيض التام للعودة الى السلف • كان هناك دائما من يقول ان تعثر مشروع النهضة العربية أو الاسلامية يعود الى التخلف عن اللحاق بالغرب ، وأن الحل ليس فى رفض أسس الحضارة الأوروبية بل فى المزيد من الأخذ عنها • كانت دعوة الشيخ محمد عبده فى الاساس دعوة الى تطويع التراث لمتطلبات الحضارة الحديثة ، وكان من اصطلح على تسميتهم « بالرواد » من تلاميذ محمد عبده ، من لطفى السيد الى طه حسين وعلى عبد الرازق والعقاد وأحمد أمين ، هم فى الأساس دعاة لهذا التطويع ، مع استعداد متفاوت فى الدرجة ، ولكنه مدهش فى جرأته ، للتضحية بما يقطع به ظاهر النصوص •

كان التيار الماركسى ، الذى بدأ يشتد عوده فى الأربعينات ، هو فى الأساس فرع من فروع التيار العلمانى الذى بدأه لطفى السيد، لا يختلف عنه الا فى أنه كان يستوحى مصدرا آخر من مصادر الفكر الغربى بتأكيده على قضية الصراع الطبقى ، وفى استهانته بالتراث الى حد التجاهل ، ولكنه كان فى ماعدا هذا يتفق مع دعاة الاصلاح من العلمانيين فى أن تحقيق الاستقلال الحقيقى واستكمال النهضة لا يكون الا باقتفاء خطوات النهضة الأوروبية •

كانت من ملامح التجربة الناصرية خلال العقد الذى شهد أوج انتصارها (منذ تأميم قناة السويس فى ١٩٥٦ الى الهزيمة العسكرية فى ١٩٦٧) نجاحها المذهل فى تجميد الصراع بين هذه التيارات الثلاثة : العلمانى الليبرالى ، والعلمانى الماركسى ، والتراثى أو السلفى • وليس من الصعب تفسير هذا النجاح الذى أحرزته الناصرية • لقد تبنى عبد الناصر بلا شك قضية المصلحين العلمانيين ولكنه حاول ، وبدرجة عالية من النجاح ، ألا يفجر صراعا مباشرا مع التيار الدينى • كان انتصار عبد الناصر على السلفيين يجرى فى معارك متتالية ، دون اصطدام شامل بهم ، على غير مسلك كمال أتاتورك مثلا ، كما كان احترامه الشكلى للدين واستعداده لتمييز تجربته عن تجارب الاشتراكية الماركسية ، بتسميتها « الاشتراكية

العربيـــة » حينا ، وبالحديث عن القيم الروحية حينـــا آخر ، عاملا مساعدا على كبت أو تأجيل صراعه مع السلفيين • فى الوقت نفســه نجح عبد النـــاصر فى تأجيل الصراع مع التيار الماركسى ، بتبنيه كثير من شعاراته ، والاستعانة بكثير من رجاله ، وبتطبيق ما اعتبره كثير من الماركسيين سيرا فى الاتجـــاه الصحيح يتطلب فقط مزيدا من القوة وبعض التصحيح •

كانت الحقبة الناصرية اذن حقبة تأجيل الصراع بين التيارات الاصلاحية الثلاثة • وقـــد توفرت لتجربة عبد الناصر مبررات كافية لهذا التـــأجيل ، أهمها على الاطلاق ما حققته التجربة من انتصارات حقيقية فى تحقيق التنمية التى تتوفر لها درجة عالية من الاستقلال ، اضطر الجميع كارهين أو بطيب خاطر ، الى الاعتراف بها • لم يكن نجاح عبد النـــاصر فى صد الضغط الاســتعمارى وفى دعم الاتجـــاه القومى العربى وفىرفع معدلات التصنيع وتقريب الفوارق بين الطبقات، مما يمكن لأحد انكاره أيا كان موقفــه الايديولوجى • أليس كل هذا ما يطلبــه طـــلاب النهضـــة من العلمـــانيين الليبراليين والمـــاركسيين والتراثيين على الســـواء ؟• واذا كـــان عبد النـــــاصر قـــد ضـــحى بالديمقراطية السياسية ألم يكن من الممكن أن يشفع له فى ذلك نجاحه البـــاهر فى كل هـــذه الجبهـــات ؟ كان من الممكن اذن تأجيل قضـــية الديمقراطيـــة : العزيزة على الليبراليين ، وقضـــية التطبيق الـــكامل للاشـــتراكية ، العزيزة على المـــاركسيين ، وقضـــية تطبيق الشريعة الاسلامية ، العزيزة على السلفيين ، طالما بدت التجربة الناصرية حية ومستمرة ، فاذا لم يطق البعض الصبر على تأجيل أى من القضـــايا الثلاث ، كان من السهل عزله عن الحياة السياسية عزلا تاما •

كان انكسار التجربة الناصرية اذن ، فى ١٩٦٧ ، ثم انحسارها منذ بداية السبعينات ، كفيلا بتفجير الصراع من جـــديد ، وظهرت التيارات الاصلاحية الثلاثة مرة أخرى على السطح ، مستمدة حيوية جـــديدة من عـــدة أمور • كانت ســـنوات الـــكبت الطويلة فى ظـــل النـــاصرية أحـــد هـــذه العوامل ، ولـــكن كان أهم من ذلك فشـــل السبعينات الذريع فى كل مجال من المجالات التى حقق فيها عبد الناصر

انتصاراته . لقد كان من المفهوم الصبر على الديكتاتورية فى ظل سياسة تثير الاعتزاز الوطنى ازاء الأجنبى ، وتبنى الاقتصاد ، وتقرب بين الطبقات ، ففيم الصبر عليها اذا! فقد كل ذلك ؟ وكان من المفهوم الصبر على تجربة تحاول « بناء الاشتراكية دون اشتراكيين » طالما كان التقدم الذى يحرزه الفلاحون وطوائف واسعة من العمال حقيقيا ، ولكن فيم الصبر على تجربة تعيد الامتيازات الطبقية نفسها التى قامت ثورة ١٩٥٢ للقضاء عليها ؟ بل كان من المفهوم أن يكبت التراثيون غيظهم فى ظل نجاح باهر لتجربة عبد الناصر العلمانية، فعبد الناصر وان لم يكن مخلصا للتراث ، لم يكن على أية حال بائعا لوطنه . فكيف يكون الصبر على تجربة هى النقيض التام للتمسك بقيم التراث والوطن على السواء ؟.

ان الصراع الفكرى الذى نشهده اليوم بين التيارات الثلاثة ليس اذن الا امتدادا لصراع قديم لم تكن سنوات الناصرية الا انقطاعا مؤقتا فيه . والقضية التى تطرحها الاتجاهات الثلاثة هى قضية واحدة ، رغم اختلاف اللغة التى يتكلم بها كل طرف . والسبب الأساسى فى احتدام الصراع من جديد هو الفشل الكامل الذى أسفرت عنه تجربة السبعينات فى مواجهة القضايا الوطنية والقومية الرئيسية كافة .

ولكن مصر والعرب والعالم اليوم ليست هى مصر والعرب والعالم قبل ظهور الناصرية ، ومن الطبيعى أن تنعكس هذه التطورات على موقف التيارات الثلاثة .

فالعلمانيون الليبراليون اكتسبوا قوة جديدة أكبر بكثير مما كان لديهم فى مطلع الخمسينات ، فهم من ناحية لم يعودوا يعانون مما كانوا يعانون منه فى الخمسينات من السجل غير الناصع لتطبيق الديمقراطية البرلمانية منذ الاستقلال ، وقد بعدت هذه التجربة عن الذاكرة ، بل واكتسبت بعض البريق بعد انكسار الناصرية . وهم قد يكتسبون قوة من الزعم بأن فشل التجربة الناصرية كان راجعا الى غياب الديمقراطية ، ومن التقدم التكنولوجى والاقتصادى المذهل الذى

حققه الغرب الرأسمالى بعد الحرب ، ومن انفتاح المعسكر الاشتراكى نفسه على الاقتصـــاد الرأسمالى ، ومن تأييـــد شرائح متزايدة من السكان الذين سمح لهم ارتفـــاع معدل النمو وتدفق ايرادات النفط والهجرة الى أقطاره ، بتغيير نمط تطلعاتهم الى ما لا يتعدى « اللحاق بمستوى المعيشة فى الغرب » •

والسلفيون والتراثيون اكتسبوا بدورهم قوة جديدة من انكسار التجربة النـــاصرية ؛ ومن الزعم بأن هذا الانكسار كان نتيجة لعلمانية عبد النـــاصر وتنكره لقواعـــد الدين ، ومن الزعم أيضا بأننا جربنـــا كلا من الرأسمالية والاشتراكية فباءت كل منهما بالفشل فلم يبق الا الرجوع للتراث • كما اكتسبوا قوة ، لم تكن فى حسبانهم ، من اقتران التقدم التكنولوجى والاقتصادى فىالغرب برد فعل غاية فىالقوة يطرح على التساؤل الحضارة الغربية برمتها ، ويشكك فى جدوى النمو على النمط الغربى، وكفر شرائح متزايدة منالشباب الغربى نفسه بحضارة الاستهلاك ، واتجاه اعداد متزايدة منهم الى التمسك بقيم وتقاليد كان يظن أن الحضارة الغربية قد لفظتها الى الأبد ، واتجاه الفكر الغربى الى فقدان الثقـــة بتفوقه وتفوق نمط الحياة الغربية على أنماط الحياة فى الحضارات الأخرى •

اكتسب التراثيون قوة جديدة أيضا من أن الانفتاح الجديد على الغرب منذ انكسار الناصرية كانت ملامحه الثقافيـــة والنفسية أشـــد ضراوة من ملامحه السياسية والاقتصـــادية ، فاذا بالهجمة الجديدة تحتاج لرد فعل من النوع نفسه • اذ لم تعـــد التنمية الاقتصـــادية ولا زيادة القدرة العسكرية بكافية لرد الاعتداء النفسى أو الثقـــافى ، وأصبح الأمر يحتاج لمواجهة تعصب ثقافى بتعصب ثقافى • لا عجب اذن من تلك الظاهرة الجـــديدة على الاتجاه السلفى ، وهى نجاحه فى اكتساب عنـــاصر كان المألوف أن تنضم الى الاتجاه العلمانى بحكم ثقافتها وتمرسها بالحياة الغربيـــة ، فاتجهت على العكس الى مناصرة التراثيين •

واكتسب التراثيون أيضا أنصارا جددا من بين شرائح اجتماعية

تعرضت لتحول سريع فى مستوى دخلهـا ونمط حياتهـا بسبب النمو الاقتصادي نفسه وانتشار التعليم فى الستينات والسبعينات ، وكان رد فعلها الطبيعى لهـذا التحول أن تزداد تمسكا بالقيم الدينيـة بدلا من أن تتحول عنهـا ، اما تمسكا بأصول ثابتـة فى مواجهة رياح التطور السريع ، أو حمـاية لنفسها من تيارات جـديدة لا تفهمها ولا تطمئن اليها • كانت الثورة الايرانية عاملا مساعدا بلا شك ، ولـكن نجاح الثورة الايرانيـة يحتـاج هو نفسه الى تفسير قـد لا يخرج عن العوامل التى سبق ذكرها •

على العكس من ذلك خرج التيـار الماركسى من تجربة الناصرية، ومن تطورات الثلاثين عاما الماضية ، العربية والدولية ، بجراح لم ينته بعد من تضميدها • فعلى الرغم من أن الماركسيين لم يتبنوا الناصرية قط كممثل كامل للاشتراكية الماركسية ، فانهم كلما مر الزمن على التجربة النـاصرية ازدادوا حمـاسا لها وأسفا على انحسارها ، وازداد اتجاه غير الماركسيين الى التسوية بين النـاصرية والاشـتراكية • كان من الطبيعى اذن أن ينسحب جزء كبير من هزائم الناصرية على الاتجـاه الماركسى • ولـكن التيـار المـاركسى عانى أيضا من معظم ما أفاد الليبراليين والسلفيين على السواء • فانفتاح المعسكر الاشتراكى ، بما فى ذلك الصين ، على الغرب الرأسمالى ، لم يكن بالقطع ورقة رابحة فى يد الفـكر المـاركسى • وما تولد عن أموال النفـط من نمو النهم الاستهلاكى وانفتاح باب الهجرة أمام الساخطين فى الأقطار العربية ذات فائض العمـالة فـرج كروبا لم يكن يظن أن يفرجهـا غـير الاشتراكية •

أصـاب المـاركسية أيضـا ما أصـاب مختلف الايديولوجيـات الراديكالية من وهن نتيجة للثورة التكنولوجية • فأيا كان رأينـا فى الزعم بأننـا نعيش فى عصر « نهـاية الايديولوجيات » ، فان هـذا الزعم يحتوى على عنصر من الحقيقـة لا يمكن انكاره • من الممكن بالطبع القول بأن أى موقف ، حتى اذا كان يرفض الايديولوجيات هو نفسه موقف ايديولوجى • ولـكن من الصعب انكار أن للتكنولوجيـا الحديثـة من المتطلبات السياسية والاقتصادية ما يجعل المطالبـة

بالاستقلال الاقتصادى أو التنمية المعتمدة على الذات أكثر صعوبة منها فى أى وقت مضى ، ويجعل المفاهيم التقليدية عن الاستغلال الاقتصادى والصراع الطبقى أكثر تعرضا للشك . بل ان الماركسية قد أصبحت أكثر تعرضا من أى وقت مضى ، لأن ينظر اليها على أنها بنت الحضارة الغربية ، وللشكوك وأوجه التجريح نفسها التى تتعرض لها هذه الحضارة برمتها . فمع مرور الزمن على التجارب الاشتراكية واتجاهها أكثر فأكثر الى التنازل عن « خصوصيتها » فى مقابل اكتساب المعرفة الفنية الغربية ، وأنماط الاستهلاك والسلوك الشائعة فى الغرب ، أصبح مثقفو العالم الثالث أقل استعدادا للتمييز الصارم بين « الغرب الرأسمالى » و « الشرق الاشتراكى »، وشاع التمييز ، على العكس بين « الشمال والجنوب » ، وأصبح من الصعب أكثر فأكثر ألا تنسحب الانتقادات الموجهة « لحضارة الاستهلاك » أو « للماديات الغربية » على المعسكر الاشتراكى أيضا .

٣ — التيارات الاصلاحية الثلاثة

ونمط التنمية العربية :

هذه الاتجاهات الثلاثة تمثل ، فيما يبدو لى ، الاتجاهات الفكرية الأساسية المتنافسة فى حلبة الفكر الاصلاحى العربى فى الوقت الحاضر ، ولكل منها موقفه المتميز من قضية التنمية أو النهضة .

فالعلمانيون الليبراليون ، اذا استبعدنا منهم أولئك الذين يعبرون عن مصالح ذاتية أكثر مما يعبرون عن فكر اصلاحى ، يرون المشكلة فى الأساس فى تخلف العرب تخلفا رهيبا عن انجازات الغرب الرأسمالى : فى مستوى الدخل والاستهلاك ، فى التكنولوجيا المطبقة والتنظيم ، فى نظم الحكم والحريات المتاحة ، بل وأيضا فى قواعد السلوك وأنماط التفكير . ليس هناك ، فى نظر هؤلاء ، من مشكلات العرب ما لا يحله العلم ، والموقف العقلانى ، والتكنولوجيا المتقدمة .

والعلمانيون الماركسيون ليسوا أقل من العلمانيين الليبراليين حماسا للعلم والتكنولوجيا المتقدمة والموقف العقلانى ، ولكنهم يميزون تمييزا صارما بين الغرب الرأسمالى و « الغرب » الاشتراكى ،ويرون أن السؤال هو عمن يوضع العلم والتكنولوجيا فى خدمته : الأقلية أم الغالبية • ويرون المشكلة فى تبعية العرب للغرب الرأسمالى ، وخضوع مواردهم للاستغلال الخارجى بمعونة حفنة مستفيدة فى الداخل ، والحل فى كسر التبعية وممارسة العرب لارادتهم السياسية والاقتصادية المستقلة لصلحة عامة الناس ، ووضع العلم والتكنولوجيا فى خدمتهم •

والتراثيون والسلفيون يرون المشكلة فى تخلى العرب والمسلمين عن أصول الدين وقواعده ، التى هى صالحة للتطبيق اليوم كما كانت دائما ، وفى اتباعهم لفكر مستورد غريب لا يحقق الخلاص لا فى الدنيا ولا فى الآخرة ، وفى استبدالهم سحر التكنولوجيا الغربية أو الماركسية المادية بأوامر الله ونواهيه ، وان الحل هو أقرب للمسلمين مما يتصورون حيث يكمن فى التطبيق الصحيح للشريعة •

والتيارات الثلاثة يبادل كل منهما الآخرين الرفض والاستخفاف• فالعلمانى الليبرالى يسخر من اصرار الماركسى على فكرة التبعية والدعوة الى الاستقلال الاقتصادى فى عالم لم يعد فيه مجال لاستقلال أمة عن أخرى ، ويتهمه باستبدال تبعية لمعسكر بتبعيته لآخر ، ويرفض التضحية بالحريات فى سبيل أمل مزعوم فى تحقيق المساواة بين من هم بطبيعتهم غير متساوين ، كما يرفض الزعم بأن الدولة أكفأ فى تعظيم الدخل من الأفراد المحكومين بمصالحهم الذاتية •

والعلمانى الماركسى يسخر من احتقار الليبرالى وعزله للاهداف الاقتصادية عن الهدف الاجتماعى ، ومن زعم الليبرالى أن التنمية السريعة كفيلة بعموم النفع الجميع ، ويفضل نموا أكثر بطأ اذا أحسن توزيع ثمراته ، ويصر على التمسك بهدف الاستقلال حتى فى ظل أكثر الظروف صعوبة ، ويتهم الليبرالى بأنه مجرد بوق لمصالح الرأسمالية الدولية التى لا تبغى لنا تقدما أو نهضة ، وتشيع بين

شعوب الدول الفقيرة أنماطا من السلوك والثقافة هى الثمرة الفاسدة لحضارة رأسمالية آخذة فى الانحلال .

والتراثى أو السلفى يرى فى العلمانى الليبرالى والماركسى وجهين لعملة واحدة رديئة . فالاثنان يضخمان هدف التنمية الاقتصادية على حساب الخلاص الروحى ، وكلاهما من ثمار حضارة مادية تنكرت للدين الذى لا سعادة للانسان الا به ، وهما يبحثان عن حلول نبتت فى أرض غير أرضنا ولا تخاطب حاجاتنا ولا تتفق مع تقاليدنا. فاذا كان فى جعبة الليبرالى أو الماركسى شىء صالح فهو فى تراثنا أيضا ، فلا حاجة بنا الى استلهام مصدر غيره ، ولكن فى تراثنا كذلك ما تخلو منه أو تعاديه الرأسمالية والاشتراكية ، ويهيىء لنا سبيل النهضة .

ولكن العلمانى الليبرالى والماركسى يبادلان التراثى أو السلفى استخفافا باستخفاف ، وان كانا مع اشتداد عود الحركة السلفية يحاولان تجنب غضب العامة فلا يفصحان دائما عن حقيقة شعورهما ازاءها . اذ كيف يستقيم ، فى نظرهما ، التمسك بالتراث والدعوة الى التنمية أو النهضة ؟ ان التراث والتنمية لايجتمعان ، فالتراث قديم ميت والتنمية هى التجديد . التمسك بالتراث تغن بأمجاد الماضى والتنمية تخطيط للمستقبل . وهو موقف ميتافيزيقى ، والنهضة الحديثة ليس لها أساس الا العلم . التمسك بالتراث يؤكد على مانحوزه ولا يحوزه الاخرون ، ومطلب التنمية أو النهضة يؤكد على ما نفتقر اليه مما فى حوزة الاخرين . والتراث يتكلم عن حاجات روحية قد لا تهم الا الاقلية المترفة التى اشبعت حاجاتها المادية الاساسية ، والتنمية تثير مشكلة الحاجات العاجلة لدى الغالبية من المحرومين . التراثيون يستخفون بمنتجات التكنولوجيا الحديثة ، والتنمية قد لا تكون أكثر كثيرا من تطبيق هذه التكنولوجيا الحديثة، وهم يتكلمون عن خصوصية موهومة فى مواجهة تراث عالمى هو ميراث الانسانية كلها ، وعن تقاليد وقيم ثابتة وهى تخضع كأى شىء آخر للتطور مع تغير الظروف الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية .

ماهو المخرج من هـذا المـأزق ؟ أين يكمـن الامل فى أن يرى أصحاب كل موقف أوجه القوة الحقيقية فى كل من الموقفين الاخرين، وأن يعترف كل منهم بنقاط ضعفه ؟

٤ ـ كلنا تراثيون ميتافيزيقيون :

دعونا نحاول فى البـداية أن نحمل أصحاب كل من هذه المواقف على الاعتراف بأنهم ، شأنهم شـأن غيرهم ، تراثيون وميتافيزيقيون حتى العظـام • لن نجد صعوبة بالطبع فى حفز السلفيين على ذلك ، فهم يحملون لواء « التراث » ويجـدون فى ميتافيزيقيتهم مصـدر اعتزاز وفخر وليس سببا للاعتذار • ولـكن ليس هذا حال الموقفين الاخرين •

فكل من العلمانى الليبرالى والعلمانى الماركسى يزعم أنه يقـدم لنـا أفكارا علمية هى ميراث النـاس جميعا ، سـاهمت فى بنـائه الانسانية كلها على مراحل تطورها ، ولا تحمل بصـمات ثقافـة أو حضـارة بعينها أكثر مما تحمل بصـمات غيرهـا • فميراث العلمانى الليبرالى أو الماركسى هو اذن ميراث مجرد عن خصائص أمة بعينهـا أو نوازعها أو طموحاتها ، (أو هكذا قالوا) ، وهو ميراثنا كما هو ميراث غيرنا • انه ثمرة تقدم العقل البشرى ، صادف أن ساهمت فيه أوروبا بأكبر نصيب ، ولـكنه ليس بسبب ذلك تراث أوروبا وحدها بالمعنى نفسه الذى نعتبر به الشعر العربى أو المعمار الاسـلامى مثلا تراثا عربيـا أو اسلاميا • هذا التراث الانسانى متاح أمامنا ، علينا أن ننهل منـه دون تردد أو تعصـب ، فهو مجرد عن ظروف الزمان والمـكان • وقـد ساهم العرب على أية حال فيه بنصيب ، فلا معنى للتوجس ، أو التردد فى الافادة ، منه •

والذى يدعو العلمانى الليبرالى أو الماركسى الى الاخـذ عنـه والاستزادة منه ليس هو على أى حال آداب الغرب أو فنونه أو قيمه أو أنماط سلوكه ، فهـذه بالفعل قـد تحمل بصمات الثقـافة التى نشأت فى ظلها ، وانما الذى يدعوان اليه هو النتـاج العلمى الطبيعى

أو الاجتماعي ، وهو نتاج محايد مجرد من الاحكام القيمية والميتافيزيقية ، ومن ثم يصلح للعربي أو المسلم صلاحيته للاوروبي أو الامريكي • ليس هناك اذن في نظر العلماني الليبرالي غير علم طبيعي واحد وتكنولوجيا واحدة ، الاحدث منهما يجب الاقدم ويلغيه ؛ كما أنه ليس هناك في نظر العلماني الماركسي غير علم اجتماع واحد ، يحدد قوانين تطور المجتمعات المتقدم والمتخلف منها على السواء •

وفي رأيي أن أصحاب الموقف العلماني بشقيه قد غالوا في ادعاء العلمية والموضوعية والعمومية الى درجة الشطط ، ان من السهل انتقاد الماركسيين المتعصبين من الزاوية نفسها التي يوجهون هم اتهامهم منها الى السلفيين المتزمتين ، وأن نلفت النظر الى الشبه بين تقديس أولئك للنصوص الماركسية والتراث الماركسي وترديدهم للكليشيهات الماركسية المحفوظة ، وبين تقديس السلفيين لتراثهم ونصوصهم • ولكن الامر لا يقتصر على مجرد الالتزام الحرفي بالنصوص وفقدان الروح النقدية في معاملة التراث ، بل يتعدى ذلك الى امكان وصف كثير من المواقف الماركسية بالميتافيزيقية ، بمعنى الالتجاء الى اصدار الاحكام الغيبية أو القيمية التي لايمكن الجزم بصحتها أو خطئها بالرجوع الى الواقع •

ان من الممكن الزعم مثلا بأن الفلسفة المادية الماركسية هي على قدم المساواة مع الموقف الديني من حيث اعتماد كل منهما على موقف ميتافيزيقي مسبق من قضية أسبقية المادة على الفكر أو الفكر على المادة • ومن الممكن أيضا الزعم بأن كثيرا من الافكار الفلسفية الماركسية عن التناقض وحتمية الصراع أو التطور الكمي والكيفي ، وان كانت تقدم نظرة خصبة ومثيرة الى العالم والتاريخ، فهي لا تزيد عن كونها نظرة خاصة الى الواقع ليس هناك أي سند علمي لها ، وقد تكون أقرب الى الشعر منها الى العلم • والماركسية وان كانت قد قدمت خدمة جليلة بتأكيدها على أهمية العامل الاقتصادي في التاريخ ، رددت تحيزاتها الخاصة وهي تقسم التاريخ الى مراحل حتمية ، أو هي تحاول فرض مفهوم جامد للاستغلال

والقهر على كل مراحل التاريخ السابقة أو اللاحقة • لا نريد أن نغمط الماركسية فضلها فى كل هذه المجـالات ، ولـكننا نريد فقط أن نؤكد على أنهـا ، سواء فى الفلسفة أو التاريخ أو الاقتصاد ، قد التزمت بأحكام قيمية مسبقة صادرة من موقف أخلاقى أو سياسى قد نشاركها فيه أو لا نشاركها ، ولـكننا لا يمكننا الزعم بأنه جاء نتيجة لاستقراء صـارم للواقع • للماركسية اذن ألف سـبب للتردد قبل أن توجـه سخريتها الى السلفيين والتراثيين والميتافيزيقيين ، فهى بدورها سلفية وتراثيـة وميتافيزيقية ، وسر جاذبيتهـا ليس هو بالضبط التزامهـا الصـارم بالروح العلمية بل موقفهـا الاخلاقى والسياسى المنـاصر للغالبية من بسطاء الناس •

ان من الممكن توجيـه الانتقاد نفسه الى العلمانى الليبرالى على الرغم من زهوه المفرط بتخلصه من غيبيـات الدين والمـاركسية على السواء • ففى مجال « العلوم » الاجتماعية والانسانيـة يحق للمرء أن يتساءل عن مدى نجـاح التراث الغربى فى التخلص من الاحكام المسبقة التى لا سـند لها من العلم ، وعمـا اذا كان يـدأب على تقـديم ثمرات أحكامه وقيمه النـابعة من ثقافـة الغرب الخاصـة ونظرته الخاصة الى الله والانسان والطبيعة ، وكأنها ثمرات تقـدم الفكر الانسانى المجرد • على أى أساس من العلم مثلا يستند الفصل الذى أجراه ميكيافيـللى بين السياسـة والاخـلاق ، أو التقليـد الديمقراطى الغربى فى اعتبـار النـاس جميعا متساوين بالطبيعة ، وان للفرد الواحد صـوتا واحـدا بصرف النظر عن دخله أو مركزه الاجتماعى ، أو ان حق الملكية الفردية لا يجوز المساس به ، أو ان حق الفرد فى استهلاك ما يشاء لا يجوز تقييده ، وان حق المنتج فى تكييف رغبـات المستهلكين لا يجوز تقييده أيضا ؟ وعلى أى أساس من العلم يستند تبنى الدولة لهـدف تعظيم معدل النمو ، أو انتـاج الطائرة الاسرع من الصـوت ، أو غزو الفضـاء قبل سـد بعض الحاجات الاساسية ؟ وما هو الاساس العلمى للاعتقاد بأن التكنولوجيا الحديثة كفيلة بحل المشكلات النـاجمة عن التكنولوجيا القـديمة وان تاريخ الانسـان هو تاريخ التقـدم البشرى وان كل مرحلة تاريخيـة هى

بالضرورة « أعلى » من سابقتها ، وانه كلما ازدادت درجة اليقين فى التنبؤ بالمستقبل ازدادت سعادة الانســان ، وانه كلما اتسع نطــاق حرية الاختيــار المتاحة للفرد ازدادت رفاهيته ؟ على أى أساس من العلم أيضا تستند فلسفة التربية الغربيــة القائمــة على اتاحة أكبر قــدر من الحرية للطفل فى التعبير عن أهوائه ؟ وتنمية روح الاستقلال لديه ، أو اعتبــار زيادة ساعات الفراغ الموجهة لممارســة النشــاط الرياضى أو حتى لمجرد تشجيعه ، أكثر تحقيقــا للرفاهيــة بالضرورة من القيــام بنشاط انتــاجى ؟ أو اعتبــار النفع المــادى المتولد عن تطبيق التكنولوجيــا الحديثــة أكبر ، بالضرورة ، من أى خســارة اجتماعية أو نفسية قــد تترتب عليه ؟ ان من الممكن مضاعفة هــذه الامثلة الى ما لا نهــاية للتدليل على أن ما يقدم الينا على أنه من ثمرات التقــدم العلمى أو من سمات مرحــلة « أعلى » من التطور لا يزيد فى كثــير من الاحيــان على أن يكون تعبــيرات عن مواقف أخلاقيــة أو قيمية أو ميتافيزيقية ليس لها أدنى صلة بالعلم . ولكن المفتونين بحضــارة الغرب يصرون مع ذلك على نقل كل ذلك باســم نقل « العلم الغربى والتكنولوجيــا الغربيــة » وهم بهــذا لا ينقلون ثمرات التقدم البشرى بل تراثا خاصــا جدا لثقافــة بعينها . انهم لا يضحون بالتراث من أجل العلم ، وانمــا فقط يســتبدلون تراثا بتراث .

ان العلمانيين الليبراليين والماركسيين يسخرون من التراثى السلفى عندما يدعو الى تطبيق الشريعــة ، فيزعمون بضرورة فصل الــدين عن الدولة . ولــكنهم هم لم يفعلوا ذلك قط . فمن يستطيع الزعم أن الدولة التى تحمل لواء الماركسية تخلت عن سيطرة الغيبيات الماركسية على الدولة : ســياسة وقوانين وثقــافة ؟ والليبرالية الغربيــة ليست أسعد حظــا وان كانت أكثر ادعاء ، فتقــديس العلم والتكنولوجيــا المتقدمة قــد تحول فى الدول الليبرالية الى دين وميتافيزيقيا ، لهــا كهنتها وطقوسها التى يقبلهــا النــاس كبديهيات ولا يسمح لاحد ، أو لا يسمح أحــد لنفسه ، بالخروج عليهــا . فتوليد الطاقة النووية يغض البصر عن كل أخطاره فى ســبيل مغانمه المــادية ، والبطــالة

تهون فى سبيل مضاعفة الانتاج ، وما لا يمكن قياسه وحسابه يخضع لقياس صورى فى حساب المنافع والنفقات لكى تعطى بركة العلم لمشروعات يراد — بناء على حكم مسبق ، ومصالح خاصة — تنفيذها • وشعوذة المحللين النفسيين تغتفر باسم العلم ، وتقحم الرياضيات على علوم قديمة وحديثة لاضفاء صفة القدسية على بحوث بالغة التفاهة ، وتبدد ملايين الجنيهات أو الدولارات لتمويل بحوث تدعى القدرة على التنبوء بالمستقبل وهى تنتسب الى أعمال التنجيم بأكثر مما تنتسب الى العلم ، والاثار الجانبية للادوية وأخطار التلوث تتحمل تحت شعار الامل فى مزيد من الاحكام والسيطرة على المستقبل ، والعلوم الطبيعية تفرض على التلاميذ فى المدارس على حساب الاداب والانسانيات باسم التقدم العلمى • وتطرح كل هذه القضايا فى ديمقراطية صورية (أو لا تطرح على الاطلاق) بينما الاحكام صادرة مقدما ، وكل وسائل الاعلام مكرسة لترسيخ الاعتقاد بصحتها •

ان من حق التراثى السلفى أن يرد على من يدعوه الى فصل الدين عن الدولة بأن على الاخرين ، ان استطاعوا ، أن يفصلوا دولتهم أيضا عن ديانتهم الجديدة ، وان ديانتهم ليست بأفضل من ديانتنا •

ان ما أذهب اليه من القول بأننا « كلنا تراثيون وميتافيزيقيون » بما فى ذلك الزاعمون بالموضوعية المطلقة للعلم الغربى وحياد التكنولوجيا وعلمية الماركسية ، ليس القصد منه « تحقير » الجميع ، بل هو دعوة الى الاعتراف بأن التمسك بالتراث ، أى تراث ، والالتزام بموقف ميتافيزيقى ، أيا كان نوعه ، هو موقف انسانى لا مفر منه ، وانه قدر كل منا المحتوم ، ولا يجوز لنا التشدق بعكس ذلك •

« ان الناس يمكن أن يعبدوا الحيوانات ، أو الاشجار ، أو الاصنام ، أو الذهب ، أو الحجر ، أو الها غير مرئى ، أو قديسا زاهدا أو زعيما داهية • انهم قد يعبدون أسلافهم أو أمتهم أو طبقتهم أو حزبهم • قد يعبدون المال أو النجاح • وديانتهم قد تؤدى الى اشاعة المحبة بينهم وقد تقضى عليها ، قد تؤدى بهم

الى الخنوع والخضوع أو الى التضامن والتعاضد • قد تؤدى الى تنمية قدرتهم على التفكير الرشيد أو تشلها • وقد يكون الناس على وعى بأنهم مؤمنون بعقيدة تنتمى الى ما وراء الواقع المحسوس ولكنهم قد يظنون أن لا ديانة لهم • ويفسرون هذا الشعور بالولاء والانتماء والانصياع لما يظنونه أهدافا دنيوية ، كالسلطة أو المال أو النجاح ، على أنه مجرد انكباب على ما هو عملى وملائم ونافع • ان المسألة ليست مسألة : دين أو لا دين ؟ بل أى نوع من الدين ؟ أهو دين يشجع على النمو الانسانى واطلاق عقال القدرات التى يمتاز بها الانسان وحده ، أم يشل هذا النمو ويقف فى سبيله » (١) •

هكذا يكتب بحق ايريك فروم ، وهو يقدم لنا أيضا التفسير الشيق التالى لحتمية الميتافيزيقيا ، وان لم يكن يسميها هذا الاسم: « •••• ان الجنس البشرى يمكن تحديد نشأته بتلك المرحلة من مراحل التطور التى بلغت عندها النزعات الفطرية حدها الادنى وبلغ تطور المخ حده الاقصى • ان هذه التركيبة من حد أدنى من النزعات الفطرية وحد أقصى من تطور المخ ، لم تحدث قط فى مراحل التطور السابقة ، وشكل ظهورها ، من الناحية البيولوجية ، ظاهرة جديدة كل الجدة • وقد أدى هذا الافتقار الى القدرة على التصرف بدافع الغرائز مع امتلاك القدرة ، فى الوقت نفسه ، على الوعى بالذات ، وعلى التفكير والتخيل ••• الى احتياج الجنس البشرى من أجل استمرار بقائه الى أن يكون له « مركز توجه » أو « موضوعا للولاء » • فبدون « خريطة » للعالم الطبيعى والاجتماعى الذى نعيش فيه ، أو صورة للعالم يتحدد مركزنا فيها ، وذات بناء محدد ومتسق ، يصاب الناس بالاضطراب التام ، ويفقدون القدرة على التصرف تصرفات متسقة وذات هدف • اذ من دون مثل هذه « الخريطة » لا يمكن لاحد أن يحدد اتجاهه ، أو أن يعثر على نقطة ثابتة تسمح له بتنظيم وترتيب كل انطباعاته التى تفد اليه من العالم الخارجى • ان العالم لا يكتسب معنى بالنسبة لنا ، ولا يمكن

---

(١) Erich Fromm, To Have or to Be (London : Abacus, 1979), p. 135.

أن نشعر بأن أفكارنا عنه يقينيـة ، الا من خلال اجماع من حولنا • قـد تكون هـذه « الخريطة » خاطئـة ، ولـكنها تحقق بالرغم من ذلك وظيفتهـا النفسية • على أن هـذه « الخريطة » لم يحدث قط أن كانت خاطئـة تماما ولا صـائبة تماما • لقـد كانت دائما خطوة تقريبيـة فقط ولـكن بدرجة كافيـة ، لتفسـير ما يحيط بنـا من ظواهر وتضمن لنـا استمرارنا فى الحيـاة ••• أن الحقيقة الملفتـه للنظر هى أنه ليس هنـاك من ثقافة Culture خلت من « مركز التوجه » هـذا الذى نتحدث عنه ، وهـذا القول صـحيح أيضـا بالنسبة للافراد • انك كثيرا ما تجـد من الافراد من يزعم أنه ليس لديه مثل هـذا التصـور الشامل للحيـاة أو العالم ، ومن يعتقدون أنهم يتصرفون ازاء كل ظـاهرة أو حادثة من حوادث الحياة ، حالة بحالة ، على النحو الذى يهديهم اليه عقلهم • ولـكن من السهل أن نبين أن هؤلاء انما فقط يأخـذون فلسفتهم فى الحيـاة كبديهيـة من البديهيات ، لانها فى نظرهم ليست الا « المنطق السليم » وحـده ، وهم لا يعون ولا يدركون أن كل أفكارهم انما تستند فى الحقيقة الى أساس مشترك وشائع فى مجتمعهم له « مركز توجه » واحد • ان هؤلاء الاشخاص تجدهم اذا ووجهوا بنظرة الى الحياة مخالفة تماما لنظرتهم ، يصفونها بأنهـا « جنونيـة » أو لا « عقلانيـة » أو « طفوليـة » ، بينمـا يعتبرون أنفسـهم أنهم لم يفـكروا الا بالمنطق ••• » (١) •

٥ ـ كلنـا أيضـا مقلدون :

ليس فى تبنى موقف ميتافيزيقى اذن مايستوجب الاعتـذار • وانما الذى يستوجب الاعتذار هو أننـا كلنـا ، فضـلا عن ذلك ، مقلدون • وهنـا أيضا نجد أن التهمة الموجهة الى السلفيين هى تهمة ظالمة ، لا لانهم لا يستحقونها ولـكن لان الذين يوجهونها اليهم هم أيضـا مقلدون ، وان كان « السلف الصالح » فى حالة هؤلاء كلهم من الاوروبيين •

---

(١) المصدر نفسه ، ص ١٣٦ — ١٣٧ •

ان معاملة الماركسيين للنصوص الاساسية فى الماركسية لا تحتاج الى افاضة ، حتى ولو كانت هذه النصوص غاية فى الركاكة أو الغموض أو عدم الملاءمة للسياق الذى تستخدم فيه • والقدسية التى يضفيها الماركسيون على زعمائهم لا تقل عن تلك التى يضفيها المسمون بالسلفيين على الانبياء والصحابة • وأية محاولة للخروج على قواعد الماركسية الاساسية تعامل معاملة البدع والضلالات • وزعم السلفيين بملاءمة نصوصهم لكل زمان ومكان ، ومحاولة اعطاء النصوص معانى تخالف مخالفة صريحة لظاهرها ، يقابله زعم مماثل من جانب الماركسيين • والماركسية تبدو فى كتابات الماركسيين ، كما يقول سارتر : « وكأن كلا منهم يعيد اختراعها فى كتاباته ، واذا بالماركسية هى هى لا تزيد حرفا » (١) •

ولكن التقليد الاعمى لا يقتصر بأى حال على العلمانيين من الماركسيين • فأتباع العلمانية الليبرالية ، وان كانوا أكثر جرأة فى تعاملهم مع نصوص مفكرى اليونان أو عصر النهضة أو عصر التنوير أو أقطاب الفكر الغربى الحديث ، يقدمون كل ذلك الينا على أنه صالح لنا بمقدار صلاحيته لاهله وعصره • والعصور الوسيطة أو المظلمة فى نظر أوروبا تصبح لدينا أيضا عصورا وسيطة أو مظلمة مع أننا لا نعرف عصرا أكثر ضياء منها ولا نعرف بالضبط ما الذى تتوسطه من تاريخنا • وعصور التنوير والنهضة لدينا تحسب بدايتها من بداية اتصالنا بالغرب ، ويقدر كتابنا ومصلحونا أو يخسف قدرهم بمقدار تشربهم بحضارة الغرب • وما يعتبرهالغرب دررا أدبية وفنية ، ليس فقط لبراعة فنه وانما أيضا لاتفاقه مع تقاليد الحضارة التى نشأ فيها وأذواقها ، نطالب نحن أيضا باعتباره دررا أدبية وفنية مع تضاربه الصارخ مع مزاجنا ونمط حياتنا ، ونطالب بتغيير مزاجنا وأذواقنا نفسها حتى نستسيغ هذه الدرر • وتقسيم الاقتصاديين وعلماء الاجتماع للتطور الاقتصادى أو الاجتماعى الى مراحل طبقا لما حدث فى الغرب ، يصلح تقسيما لنمونا الاقتصادى والاجتماعى أيضا • وما يمكن قياسه فى الغرب

(١) Jean Paul Sartre, **The Problem of Method**, (London : Methuen, 1963), pp. 50-51.

يتعين علينا محاولة قياسه فى مجتمعاتنا أيضا مهما كان ذلك مستعصيا • والالات ووسائل الانتاج وسبل المواصلات وأنماط السلع وأحجام المدن التى نشأت استجابة لحاجات الغرب الخاصة فى لحظات تاريخية معينة تنقل الينا ، دون وعى بمدى حاجتنا اليها وملاءمتها للبيئة التى نعيش فيها • فاذا لم يكن هذا هو التقليد الاعمى فماذا يكون ؟ وأين من هذا دعوة السلفيين الى اتباع السنة أو اقتفاء أثر الصحابة الا أن هؤلاء يقرون بسلفيتهمويعتزون بدعوتهم الى التقليد حيث يزعم الاخرون بأنهم « عصريون » يستوحون حاجات العصر ومتطلباته ، فى حين ان ما يسمونه بحاجات العصر ومتطلباته قد فرض هو نفسه عليهم كما فرضت عليهم أساليب الوفاء بها •

فاذا كنا جميعا حقا تراثيين وميتافيزيقيين ومقلدين ، فمن أين تأتى أحدنا الجرأة أن يرمى الاخرين بحجر ؟ انما يحق ذلك فقط لصاحب الفكر المبدع • الذى يستلهم حاجات وطنه وعصره ، كما يحددها أبناء هذا الوطن فى هذا العصر ، ويدين بالولاء للميتافيزيقيا ، أو نظام القيم والمعتقدات ، التى يدين بالولاء لها أبناء قومه ، ولكنه لا يستقى من تراثه ولا من تراث الاخرين الا ما كان مساعدا على نهضة أمته •

اذا كان الامر كذلك فاننا مضطرون للاعتراف بأنه لا يبدو لنا أى تيار من التيارات الاصلاحية الثلاثة المطروحة على ساحة الفكر العربى اليوم جديرا بهذا الوصف • فالعلمانى الليبرالى الذىيتصور أنه يدعو « للمعاصرة » ويستجيب لحاجات العصر لا يسمح لخياله قط بأن يتصور حاجات وأساليب لاشباعها تختلف عما تفتق عنه خيال الغرب وتجربته ، سواء تعلق ذلك بأساليب الحكم أو نمط التنمية أو أنماط السلوك والعلاقات الاجتماعية • والعلمانى الماركسى لا يختلف فى الحقيقة عنه الا فى موقفه من قضية توزيع الدخل وملكية وسائل الانتاج ، ومن ثم يبدو عاجزا بدوره عن تصور نمط مختلف للتنمية • وكأن أقصى مناه أن يكرر العرب تجربة الغرب فى تحقيق نهضة صناعية دون أن تقترن بظلم فى التوزيع • وكلاهما ينظر

الى نظـام القيم والمعتقدات الذى تتبنـاه شـعوبهم اما على أنه معوق للنهضة أو على أنه من الاثريات الجديرة بالعرض فى المتاحف •

أما التيـار السلفى أو التراثى ، فانه وان كان مرشحا للابـداع أكثر من غيره ، بحكم ثقته بتراث أمته واعتزازه به ونفوره الطبيعى من تقليـد الاجنبى ، فانه يبدو لنـا وكأنه يضيع فرصته الذهبية فى تحقيق هذا الابداع •

فالغالبية العظمى من دعاة التمسك بالتراث فى الوقت الحـاضر يفهمون التراث فهما يكاد أن يكون النقيض التـام للمفهوم الضرورى لاحداث النهضـة • فهم تارة يحاولون أن يقحموا على التراث معانى عصرية هو برىء منهـا ، فيسيئون اليه اذ يظنون أنهم يحسنون به•• اذ أنه اذا صح أن قيمـة التراث هى فى مجـاراته للاشـتراكية أو الليبرالية ، أو فى تنبوءاته بمنجزات العلم الحديث ، أو فى سبقه لهذه النظرية الغربيـة أو تلك ، فلماذا اضـاعة الوقت فى حديث مبهم ، حيث يوجـد البحث المفصـل الدقيق فى التراث الغربى الحـديث ؟ وهم تارة يصرون على أن كل ما صلح به الماضى لابد من أن يصلح به أيضا الحاضر والمستقبل ، ناسين أن هـذا يصـح فقط طالمـا ظل التراث قوة مؤثرة فى حيـاة النـاس ومنظمـا لقواعـدها ، يتطور فهمهم له مع تطور أنماط حيـاتهم وسلوكهم ، فلا يمثل هذا التطور خروجا على التراث بل اثراء مستمرا له • فما بالك وقـد حدث ذلك الانقطاع الرهيب بين العرب والمسلمين وبين تراثهم ، ووضـعوه هم فى المتـاحف حتى قبل أن تجبرهم موجات التغريب على ذلك ؟ ان هـذا الانقطاع الطويل بين حيـاة العرب الواقعية وبين تراثهم لابد من أن يكون له ثمن ، لا يتمثل فى طرحه والاسـتغناء عنه كما يزعم العلمانيون ، وانما فى ضرورة البحث عن صـيغة عبقرية ، من النوع الذى حاوله الشيخ محمد عبده ، تحـاول وصل ما انقطع من دون أن نتجاهل مشكلات العصر ، ولـكن أيضا من دون أن نتنكر للتراث أو نستخف به • •

ان هذين الموقفين الساذجين اللذين يتخذهما كثير من السلفيين :

محاولة اسباغ معان عصرية على التراث لا يحتملها ولا تحتمله ، أو محاولة تجاهل مشكلات العصر تجاهلا تاما والتظاهر بعدم وجودها ، هما اللذان جلبا على السلفى ، هذا الاستخفاف وسوء الظن من جانب العلمانيين . فهو بهذا يبدو لهم لا كطالب نهضة ، وانما كمعوق لها لا تستحثه الرغبة فى انتشال العرب أو المسلمين مما هم فيه من ترد وسوء حال ، بقدر ما يحكمه حماس عاطفى لفترة ذهبية من التاريخ ، يهيىء له الولاء لها راحة نفسية وخلاصا فرديا .

٦ — معنى التراث لطالبى النهضة :

فطالب التنمية أو النهضة أو الابداع لا ينظر الى التراث كنهاية المطاف بل كنقطة للبداية . كما كان هذا التراث نفسه نقطة بداية رائعة لبناء حضارة العرب ابان نهضتهم الاولى ، وكما كان تراث الاوروبيين نقطة بداية لعصر النهضة الاوروبية ، وكما يحاول الصينيون اليوم استلهام تراثهم لبناء نهضتهم الجديدة . ولو اعتبر العرب فى القرون الخمسة الاولى التالية للهجرة ، عصر الرسول والصحابة نهاية المطاف ونهاية الكمال فى تنظيم أمور دولتهم ، ما شيدوا مدنية ولا طوروا علوما ولا ابتدعوا فلسفة ولا بنوا معمارا . ولكنهم أيضا لم يدشنوا حضارتهم الجديدة بالوقوف لاعلان استخفافهم بالماضى والحاجة الى تعطيل التراث أو الخروج عليه . فلو فعلوا ، كما يفعل بنا العلمانيون اليوم ، لعجزوا أيضا ، كعجزنا ، عن تشييد مدنية وبناء حضارة . وانما كان القرآن وتراث النبى والصحابة نقطة بداية لكل علومهم وفلسفاتهم وآدابهم . فما ذاكانوا قد أخذوا عن الاخرين واستقوا منهم بعض علومهم ، فانهم لم يسمحوا لانفسهم قط بأن يشككوا فى صلاحية التراث لاستيعاب كل ذلك .

وطالب التنمية أو النهضة لا ينظر الى التراث وكأنه يشمل الدين وحده ، ولا الاسلام وحده ، اذ أن معنى التراث لطالب النهضة يجب أن يتحدد وفقا لنوع الخطر الذى يهدد هذه النهضة ويعوق تحققها . والذى يتعرض للتهديد اليوم ليس هو بالضبط ما كان يتعرض للتهديد أيام الحروب الصليبية مثلا ، بل هو جماع مقومات هذه

الامة وثقافتها وقيمها ، والدين ليس الا واحدا من هذه المقومات وان كان أهم ينبوع من ينابيعها . والقبطى المصرى ، والمسيحى اللبنانى ، يتعرضان التهديد نفسه الذى يتعرض له المسلم ، وقد دخل الاسلام فى تشكيل ثقافة كل منهما وقيمه بما لا يقل عن دوره فى تشكيل ثقافة المسلم وقيمه . ليس هذا الموقف مجرد موقف توفيقى يحاول جمع الصفوف وتعبئة الجهد من الجميع ، ولكنه محاولة لحماية التيار التراثى من الوقوع فى عزلة قاتلة ومن التعصب والتقوقع داخل الذات ، كما أنه محاولة لحماية قيم أصيلة تتجاوز نطاق الدين ولكنها تمثل أيضا عناصر أساسية فى ثقافتنا القومية . فاذا قيل ان التعصب هو نفسه شرط من شروط النهضة ، ومحاولة ارضاء الجميع لابد من أن تنتهى بميوعة الهدف واهدار القضية ، أجبت بأن حضارة العرب ابان ازدهارها استطاعت أن تقدم هذه الصيغة المثلى التى تجمع بين التعصب والتسامح . وانها فتحت صدرها لمساهمات رفيعة من أشخاص من مختلف الاديان والملل ، ولم يفت هذا فى عضد الحضارة العربية بل زادها ثراء ، كما أنه لم يضعف من تعصب المسلم لدينه وتسليمه بصحته .

وطالب التنمية أو النهضة ليس بحاجة الى الزعم بأن تراثه هو أسمى تراث عرفته البشرية ، وانه فى كل ميدان من الميادين قد تفوق على غيره . فالاعتزاز بالنفس ليس من شروطه الاعتقاد بأنك أسمى الناس جميعا ، ولكنه يشترط فقط اعتزازك باختلافك عن الاخرين والاعتقاد بحقك فى هذا الاختلاف . فاعتقاد العلمانى الساذج بتفوق الاداب والفنون الغربية على الاداب والفنون العربية أو الاسلامية ، وبتفوق أنماط السلوك الغربية على أنماط سلوكنا ، يقابله اعتقاد السلفى الساذج بأن العكس دائما هو الصحيح . فيزعم مثلا أن تراثنا يحقق التوازن الامثل بين المادية والروحانية، أو أن ديمقراطيتنا هى الديمقراطية المثلى ، أو أن عدالتنا الاجتماعية أرقى أصناف العدالة . ان مثل هذا القول لا هو صحيح بالضرورة ولا نحن بحاجة اليه . وانما نحتاج الى التمسك باختياراتنا القيمية ليس لانها أفضل الاختيارات لاى شعب وفى أى عصر ، بل لمجرد أنها اختياراتنا نحن الاكثر اتفاقا مع واقعنا أو طباعنا .

بل ان نظرة طالب النهضة الى التراث تتطلب ألا يعتبر كل الدين « تراثا » • الاســلام بالطبع هو من تراثى كمسلم ، ولكن ليس كل ما طرأ على الاســلام من تطور عبر تاريخــه الطويل ومن مختلف الاقطار والثقــافات هو من تراثنــا كأمة • ان تاريخ أمى وأبى هو جزء من تراثى وتكوينى العقلى والنفسى ، ولــكن لا أحــد يحق له مطالبتى بأن أدخل كل تجــارب أمى وأبى فى مكونات مستقبلى • ان التراث المطلوب التمسك به كنقطة انطلاق للمستقبل ليس هو القواعد القانونيــة المنظمة لسلوك الناس ، بل ولا القواعد الاخلاقيــة التى تتطور مع الزمن وتختلف من بيئــة لاخرى ، وانما هو الثــابت من القيم التى انبثقت عنهــا هذه القواعد ، والتى استعصى على الزمن وتطور الظــروف تغييرها • فأنا أخون تراث أبى وأمى اذا تنكرت للغتى القومية مثلا ، ولــكنى لا أخونه اذا صرفت النظر عن بعض أنماط سلوكهما وعاداتهما • ان التراث المطلوب التمسك به لاحداث النهضة هو فقط ذلك الجزء الحى من التــاريخ الذى مازال يدخل فى تــكويننــا النفسى والخلقى ، ومن ثم يتجــاوز التراث الــدينى ولا يشمله كله •

ليس من المفيد اذن طرح قضــية الموقف من التراث على أنهــا قضية اختيــار بين « الوافد والموروث » • فالوافــد فى فترة ما قد يكون الان من تراثى ، وان كان أصــلا من تراث غيرى ، وليس كل ما خلفــه لى المــاضى جــزءا من « تراثى » ، وان كان أصــلا من تراث أجدادى • بل القضية هى قضية الاختيار بين التقليد والابداع• والتقليد مرفوض ســواء كان للوافــد أو الموروث ، وان كان الابداع لا يمكن أن ينطلق الا من التراث •

٧ — لماذا كان احترام التراث شرطا لابتداع نمط جــديد للتنمية ؟

ان لدى سببين على الاقل للاعتقاد بأن احترام التراث شرط من شروط الابــداع • الاول يكاد أن يكون بديهيــا • فالتراث بالمعنى

الذى حاولنـــا تحديده ، حيث لا يشير الى الماضى برمته ولا يستبعد الحـــاضر برمتـــه ، لا يزيـــد كثيرا أو يقل كثيرا عن جمـــاع مقومات شخصـــية الامة التى تحـــاول النهوض • ومن ثم فان احترام الامة لتراثهـــا هو احترامها لذاتهـــا ، والاستخفاف بالتراث هو الاستخفاف بالنفس • والامة التى لا تكف عن تحقير ذاتهـــا فى مقـــارنة مستمرة بالاخرين ، شأنها فى ذلك شـــأن الفرد ، لا يمكن فى أحسن الاحوال الا أن تكون « مقلدا كفؤا » ولـــكنها تفقد قدرتها على الابداع •

« •• ان هذا الميل فى النفس الى انكار الانسان لماضيه واعترافه بأن آباءه كانوا سافلين ، وانه هو يريد أن يبرأ منهم ، لا يصدر الا عن السفل الخسيس ، الوضيع النفس ، أو عن الذى يشـــعر أنه فى وسط قومه دنىء الاصل ، فيسعى هو فى انكار أصل أمته بأسرها ، لأنه يعلم نفسه منها بمكان خسيس ليس له نصيب من تلك الأصالة ، وهو مخالف لسنن الكون الطبيعيـــة التى جعلت فى كل أمة ميلا طبيعيا للاحتفاظ بمقوماتهـــا ومشخصاتها من لغـــة وعقيدة وعادة وطعـــــام وشراب وسكنى وغير ذلك الا ما ثبت ضرره » (١) •

ويقول شكيب أرسلان أيضـــا :

« لماذا ترى أعظم شـــبان اليهود رقيا عصريا يجاهدون فى احياء اللغـــة العبرية التى لا يعرف مبدأ تاريخهـــا لتوغلها فى القدم ، ولا يقال عنهم أنهم رجعيون ومتأخرون وقهقريون ؟ ••• (وهم) أشـــد النـــاس أخذا بمبـــادىء العلم الحـــديث والحضـــارة العصرية ••• كل قوم يعتصمون بدينهم ومقومات ملتهم ومشخصات قومهم الموروثة ولا ينبـــذون بهذه الالقاب الا المسلمين ! ••• جميع هؤلاء الخلائق تعلموا وتقدموا وترقوا وعلوا وطاروا فى السماء ، والمسيحى منهم باق على انجيله وتقاليـــده الـــكنسية ، واليهودى باق على وثنـــه وأرزه المقدس ، وكل حزب فرح بما لديه ، وهـــذا المسلم المسكين يستحيل أن يترقى الا اذا رمى بقرآنه وعقيـــدته ومآخذه ومشـــاركه ومنازعه

---

(١) شكيب ارسلان ، **لماذا تأخر المسلمون ولمـــاذا تقـــدم غيرهم ؟** (بيروت : دار مكتبة الحياة ، ١٩٦٥) ، ص ٨٨ •

ومشـــاربه ولبـــاسه وفراشه وطعـــامه وشرابه وأدبه وطربه ٠٠٠ وهؤلاء اليابانيون هم وثنيون ٠٠٠ فـــلا كانت الوثنية سبب تأخرهم المـــاضى ولا هى سبب تقـــدمهم الحاضر ٠٠ واعتقاد عامتهم فى وجود حصـــان مقدس يركبه الاله فلان لم يقف حائلا دون تقـــدمهم ٠٠٠ ليست الدبابات والطيارات والرشاشات هى التى تبعث العزائم وتوقد نيران الحميـــة فى صفوف البشر ، بل الحميـــة والعزيمة والنجدة هى التى تأتى بالطيارات والدبابات ٠٠٠ » (١) ٠

وأما السبب الثـــانى فهو أن من الخطأ الفادح التهوين من أثر الاستخفاف بالاشكال أو الطقوس وطرق التعبير بدعوى أن المهم هو « المضمون » أو « المحتوى » ، فالتضحية بالشكل كثيرا ما تؤدى الى التضحية بالمضمون وتقليد الشكل كثيرا ما ينتهى الى تقليد المضمون٠ فالادعاء بأن المهم هو مضمون العلم وليس اللغة التى يكتب أو يدرس بهـــا ، ادعاء غير صحيح لان التضحية باللغـــة القوميـــة فى التعبير يؤدى فى النهـــاية الى التضحية بطريقـــة كاملة فى التفكير ونظرة عامة للحيـــاة ، ويطرح من الاسئلة ما لم يكن ليطرح ، ويضيع من القضايا ما كان ليضيع ٠ والادعاء بأن الزى ليس الا مجرد شكل من الاشكال اتقاء آثار الجو ، والمعمـــار ليس الا أسلوبا من أســـاليب السكن ، والسيارة ليست الا وسيلة من وسائل الانتقال ، والتليفزيون ليس الا وسيلة للاتصـــال ، وان من الممكن أن نستعير كل ذلك من الغرب مع الاحتفاظ بحريتنـــا فى التعبير عن النفس ، هـــذا الادعاء مرفـــوض من أساسه لان الوســـيلة هى نفسها جـــزء من المضمون ، « ونوع الوسيط يحـــدد نوع الرسالة التى يحملها » ٠ ان من المستحيل أن تنقل آداب المـــائدة الغربية دون أن يتغير نوع الطعام الذى تتناوله بل والعـــلاقات الدائرة بين متناوليه ، والسيارة الخاصة تحتم شكلا من أشكال المـــدن والعـــلاقات الاجتماعية ، والتليفزيون يفرض علينا نمطا كاملا من أنماط الحيـــاة ٠ ان التخلى عن الطقوس التى قد لايبدو لها أى مبرر « عقلانى » ، ينتهى بالتخلى عن الشخصية الذاتيـــة ،

---

(١) المصدر نفسه ، ص ٧٩ — ٩٨ — ٩٩ و ١٣٠ — ١٣١ ٠

ونقل طقوس الاخرين ينتهى بنقل أفكارهم ويشل القدرة على ابتداع أفكار جديدة •

٨ ـ كيف يكون التراث مصدرا للابداع ؟

اذا كان هذا صحيحا ، فان من الخطأ أيضا الاعتقاد بأن استلهام التراث من أجل الابداع معنـاه ترديد المضمون الذى احتواه التراث القـديم • فالتمسك بالتراث من أجل الابداع لا يجب أبدا أن يفهم على أنه استبدال نظرية عربيـة قديمة بنظرية غربيـة لمجرد ان هذه غربيـة وتلك من التراث • فالبحث عن نظرية فى القيمة أو الاستغلال أو النمو الاقتصـادى عنـد ابن خلدون مثلا ، بهـدف احلالها محل نظريات الاقتصـاديين الغربيين عمل عقيم لا نفع فيه ، لا لان ابن خلدون كان أقل منهم عبقرية ، ولـكن لان احترام التراث لا يجب أن يعنى أبدا « تفضيل » نظريات عربيـة لمجرد أنها عربية بصرف النظر عن مدى شمولها ، أو دقتهـا فى وصف أو تحليل الواقع • فمضمون النظريات ليس هو بالضبط « التراث » الذى نتكلم عنه ، وانما يتعلق التراث « بالشكل » أو « الاسلوب » أكثر مما يتعلق بالمضمون • ومن الخطأ ، مع ذلك ، التقليل من شأن هذا « الشكل » أو « الاسلوب » ، فهو يشمل كل البـدايات الميتافيزيقيـة لاى بحث ، وهو يشمل نوع الافتراضـات والمسلمات التى يستند اليهـا أى علم ، ويشمل نوع الاجابة عليهـا • حينما نقول اذن بأن التراث هو المصـدر الوحيـد للابداع فانما نقصـد بذلك انك لا تستطيع تقديم اجابة جديدة حقا الا اذا التزمت بموقف ميتـافيزيقى مختلف أو غـيرت الافتراضـات والمسلمات التى تصدر عنها ، أو طرحت أسئلة لم تطرح من قبل •

ان من المستحيل على الاقتصـادى العربى مثـلا ، أن يلتزم بميتافيزيقا علم الاقتصـاد الغربى ، ومقدماته ومسلماته وأسئلتـه نفسها ، ثم يحاول أن يقـدم أجابات جـديدة أو حلا مبـدعا • ان تحـديد المشكلة الاقتصادية مثلا ، على أنهـا مشكلة « ندرة » ، أو مشكلة التوفيق بين الموارد المحـدودة والحاجات غير المحـدودة على النحو الذى حددها به الاقتصـادى الغربى ، لابد من أن يفضى الى

مختلف النمــاذج التى يستخدمها الاقتصــادى الغربى فى تحليله • والابتداء باعتبــار العمل الانسانى « عنصرا من عناصر الانتاج » ، على قــدم المساواة مع الطبيعة ورأس المــال ، كما يفعل الاقتصادى الغربى (وهى بدورها بداية ميتافيزيقيــة) ، لابد من أن يفضى الى نظريات الأجور والانتــاجية الحدية وتوزيع الدخل الغربية نفسها • ان قواعــد المنطق والتفكير الانسانى هى فى الاساس واحــدة ، مما يجعل الابداع مع الانطلاق من نقطة بداية واحدة مستحيلا ، وانمــا يكون الابداع مع الانطلاق من نقطة بداية مختلفة تماما • والتراث هو المنبع الوحيد الذى يمكن أن يمدنا بتلك البدايات •

والملفت للنظر ان كثيرين ممن يستسخفون التمسك بالتراث انما يصدرون عن الخطأ نفسه الذى يقع فيــه كثيرون من التراثيين ، اذ يتصــور كل من الفريقين ان التراث مطــالب بتقديم اجابات صحيحة ولــكنها مختلفة على الاسئلة نفسها • فتقرأ مثلا لمن يبحث عن نظرية العرض والطلب عند ابن خلدون فان لم يجدها حكم بعجز التراث عن مسايرة العصر ، وان وجدها حكم بصلاحية التراث وكفاءته • وكل من الموقفين لابد من أن ينتهى بالتقليــد العقيم والاستسلام للنظرية الغربيــة السائدة • وانما يكون البحث الذى يستهدف الابداع حقا ، بالغوص فى مقدمات التراث ومسلماته وما يعــامله التراث كبديهيات والــكشف عما لايزال من ذلك حيــا فى حياتنا المعاصرة ونمط تفكيرنا، بعد تخليصه من مسلمات الفكر الغربى وبديهيــاته التى لم تفــرض علينا الا بالقوة •

٩ ــ التراث والابداع فى نمط التنمية :

قد نسأل اذن : ما هى تلك المسلمات التى قد نستمدها من التراث مما يتعلق بنمط التنمية وقــد يساعــدنا استلهامه على التخلص من مجرد تكرار نمط التنمية الغربيــة ؟ لا أستطيع الزعم بأن معرفتى القاصرة بالتراث تكفى للاجابة على هذا السؤال ، ولكنى أســتطيع الزعم بأن ادراكنا للطبيعــة التحكمية أو الذاتية لــكثير من المسلمات الكامنة وراء فكر الغرب فى التنمية كفيل بأن يجعل البحث فى تراثنــا

عن مسلمات مغايرة أو مناقضه ، بحثا واعدا بامكانيات لا حد لها للابداع .

من الذى يستطيع أن ينكر مثلا أن الفكر الغربى فى التنمية قد غالى مغالاة شديدة فى عزل الظاهرة الاقتصادية عن بقية الظواهر الاجتماعية وفى تصور امكانية الوصول الى حل « للمشكلة الاقتصادية » مع بقاء الظروف « الخارجية » ، أى الخارجة عن الاقتصاد ، على ماهى عليه ؟ بل من الذى يستطيع أن يجزم أن نشوء علم الاقتصاد نفسه كعلم مستقل يتناول المشاكل المترتبة على الندرة ، كان يمثل بالضرورة تقدما فى الفكر الانسانى ؟ ان تقسيم الرفاهية الانسانية الى أجزاء ، يتناول علم الاقتصاد جزءا واحدا منها ، تعمل التنمية الاقتصادية على تعظيمه ، وافتراض أن تعظيم هذا الجزء لا يقلل بالضرورة من الرفاهية الانسانية بوجه عام : هو موقف غربى محض ، قد ننجح أو لا ننجح فى اكتشاف أصوله فى الاسس الثقافية أو النفسية للحضارة التى نشأ فيها ، ولكنه قد يكون موقفا غريبا على نظرة العربى أو المسلم لعلاقة الانسان بالطبيعة ، أو الى العمل ، أو الى مركز الفرد فى المجتمع أو علاقة الفرد بربه . فاذا سمحنا لخيالنا أن يتصور فكرا اقتصاديا عربيا بدأ من ابن خلدون مثلا ، وليس من آدم سميث ، فهل يمكن أن نتوقع أن تكون الاسئلة التى تطرح على طالب الاقتصاد العربى اليوم هى نفسها التى تطرح على طالب الاقتصاد الغربى أو العربى المتتلمذ على يديه ؟ قد يقال ان غلبة النزعة الدينية والفكر الغيبى ليس حكرا على العربى أو المسلم بل سادت أوروبا أيضا فى العصور الوسطى ، وان نجاح آدم سميث فى عزل الظاهرة الاقتصادية عن اعتبارات الدين والاخلاق هو نجاح للفكر البشرى بأسره ، على العرب أن يتتلمذوا عليه كما تتلمذ الاوروبيون اللاحقون ، وان عبقرية ابن خلدون نفسه انما تتمثل فى سيره مساحة شاسعة نحو اخضاع الظاهرة الاقتصادية والاجتماعية للتحليل المتجرد من أحكام الدين والاخلاق . وهى نفس مافعله ابن رشد فى الفلسفة ، ومن ثم كان لابد من أن يصل تلاميذ ابن خلدون وابن رشد ، لو اقتفوا أثرهما ، لنفس ما وصل اليه تلاميذ آدم سميث وديكارت . ولكن هذا القول ليس الا نتيجة حكم مسبق ،

سبق أن شككنا فى صحته ، مؤداه أن تطور التاريخ الأوروبى يعكس تطور البشرية بأسرها • وانه اذا كان التفكير الدينى مجرد مرحلة من مراحل التطور فى أوروبا فلابد من أن يكون كذلك فى أى جزء آخر من العالم ، وانه اذا كانت النهضة الاوروبية قــد تنكرت للدين وطرحته جانبــا ، فان النهضة العربيــة لابد من أن تفعل مثلها • بل ان المرء لتساوره شكوك حقيقيــة فى أن دأب المستشرقين على تمجيد ابن خلدون أو ابن رشــد أو اعلاء شــأن المعتزلة على سواهم ، ودأبنـا نحن على مسايرتهم فى هذا التمجيد قــد لايكون له من سبب الا ما يوجد بين منهج هؤلاء المفكرين العرب ومنهج الفكر الغربى من اتفاق • وان علينا مراعاة أشــد الحذر فى تصنيف مفكرينــا وترتيب بعضهم فوق بعض تبعا لما تمليه تحيزات الفكر الغربى •

تكلمت عن اتجاه الفكر الغربى الى عزل الظاهرة الاقتصادية عن غيرها من الظواهر الاجتماعية ، وميله الى اعتبار الرفاهية الانسانية قابلة للتجزئة ، وامكانية تعظيم ما يسميه « بالرفاهية الاقتصــادية » دون المساس بالرفاهية الانسانية بوجــه عام • ألا يستتبع كل ذلك ما نشكو منه من مغالاة الفكر الغربى فى التنمية فى الاهتمام بتعظيم معدل النمو الاقتصادى ، والاتجاه المرضى الى قياس مستوى الرفاهية بمستوى الاستهلاك ، واعتبــار العمل الانسانى « مشقة » أو « منفعة سالبة » تحسب ضمن النفقات وتطرح قيمتها من قيمة السلع المنتجة ، واعتبــار « الفراغ من العمل » كسبا محضــا يضــاف الى مجموع الرفاهيــة الاقتصــادية لولا صعوبة حسابه ؟ اليست هذه البدايات الميتافيزيقية نفسها هى المسئولة عن تقديس الفكر الليبرالى للملــكية الفردية ، وللتكنولوجيا المتقدمة ، واعتبار بديهية من البديهيات ان أى تقدم تكنولوجى ممكن لابد أن يكون بالضرورة مرغوبا فيــه ؟ بل ألا يجوز أن تكون البدايات الميتافيزيقية نفسها هى المسئولة عن الاهمية المبــالغ فيها التى يعلقها الفكر الماركسى على القضــاء على المــلكية الفردية وكأنها هى الصورة الوحيدة للقهر ، وعلى نظام توزيع الدخل وكأن المساواة بين النــاس فى استهلاك السلع والخدمات هى الشرط الوحيد لتحقيق العدل ؟

أهو من المستحيل حقا أن يكون فى تراثنا الفكرى والخلقى والنفسى بدايات ومسلمات وبديهيات مختلفة تماما ؟ أمن المفروض علينا حقا أن نتقبل صاغرين القول بأن قيم « الانفتاح الاقتصادى » هى قيم الانسان الطبيعية فى أى مكان ، وان مؤشرات الاسعار والنفقات ، وحافز تعظيم الدخل ، يستجيب لها « الانسان » بطبعه بصرف النظر عن الثقافة التى ينتسب اليها ، وان الانسان يهاجر « بطبعه » الى حيث يجد أكبر دخل ممكن ، وان استقلال الابن أو البنت عن أسرتهما من أجل السعى الى تحقيق أكبر دخل هو نزعة طبيعة عندنا كما هى عندهم ؟ أمن المفروض علينا حقا أن نعتقد أن الاسرة الصغيرة هى بالضرورة أكثر رفاهية عن الاسرة الاكبر ، وأن أنجح السبل لرفع مستوى معيشة البلاد المكتظة بالسكان هى التخلص من هؤلاء السكان ابتداء ، ان لم يكن بتحديد النسل فبالهجرة ؟

يقول لنا بعض مفكرى التنمية المحدثين فى الغرب : ربما نكون قد أخطأنا حقا بتعليق أهمية مبالغ فيها على تعظيم معدل النمو ، وفى افتراض أن التنمية فى العالم الثالث لابد من أن تكون صورة مكررة للتنمية الاوروبية ، وفى تقسيم مراحل النمو الاقتصادى فى العالم الثالث طبقا لمراحل النمو فى الغرب . ان من المهم الان للعالم الثالث أن يشرع فى تنمية مستقلة ، تعنى بتوزيع الدخل عنايتها بتنظيم معدل النمو ، وتركز على اشباع الحاجات الأساسية بدلا من التركيز على زيادة الدخل الاجمالى ، وتختار التكنولوجيا الاكثر ملاءمة لنسب عناصر الانتاج المتوفرة لديها . ولكن الطريف أن الذين يقولون ذلك نادرا ما يذهبون الى حد التشكيك فى نمط التنمية الغربية نفسه كمعيار للنهضة . فالتنمية المستقلة عند غالبيتهم تعنى الاستقلال فى تعبئة الموارد ، فيستخدم رأس المال المحلى بدلا من القروض والهبات ، والعمل الوطنى بدلا من الخبرة الاجنبية ، والمواد الأولية المنتجة محليا بدلا من المستوردة ، أو الاستقلال فى اختيار واستنباط التكنولوجيا الملائمة ، أو الاستقلال فى ملكية أو ادارة المشروعات . ولكنهم نادرا ما يشككون فى طبيعة السلع والخدمات

المنتجة • فالسلع والخدمات المطلوبة هي نفس ما تفتق عنه خيال الغرب ، المهم الآن هو فقط أن تنتجها بنفسك ، وبالموارد المتاحة لك ، وأن تتملكها أو تدير انتاجها بنفسك • فاذا تطرقوا الى توزيع الدخل ، فان المساواة المطلوبة هي أن يكون باستطاعة الجميع ، دون تمييز ، أن يحصلوا على التليفزيونات أو السيارات الخاصة • واذا قالوا باشباع الحاجات الأساسية فهي بدورها نفس الحاجات الاساسية: المأكل والملبس والمأوى والتعليم ووسائل المواصلات • وكل هذا بديع ولكنه غير كاف ، بل انه أحيانا يبدو لي وكأنه آخر طعم خرج من جعبة الفكر الاقتصادي الغربي لاصطيادنا •

لا يمكن بالطبع أن يخرج من الفكر الغربي في التنمية ماهو أكثر تسامحا وتعاطفا من ذلك ، كما لا يمكن أن نتوقع أكثر من ذلك من المفكرين الاقتصاديين في دول أمريكا اللاتينية الذين حملوا أكثر من غيرهم لواء التنمية المستقلة ، فهم ينتسبون في الأساس الى الجذور الثقافية والفكرية نفسها التي ولدت الثقافة الاوروبية • ان قراءة أو أو أو أو حتى سمير أمين تترك لدينا شعورا كبيرا بالارتياح ، ولكنه ارتياح مشوب بالقلق من أن هناك شيئا خطيرا ناقصا • فصورة المجتمع المنشود التي يمكن أن تتولد عن فكرهم النقدي لنمط التنمية في العالم الثالث هي صورة المجتمع الغربي بعد التعديل • وكلهم يقبلون في ثنايا سطورهم فكرة أن التطور الانساني يسير في خط أساسي واحد ، وأن كارثة التنمية في العالم الثالث لا تكمن بالضبط في أنها تتبع النمط نفسه وانما في واقعة الاستغلال • والاستغلال لديهم لا زال يفهم بمعنى مادي محض ولا يمتد ليشمل مختلف صور القهر النفسي أو الفكري • نعم ، انهم قد يتطرقون الى نقد الغزو الثقافي • ولكن الغزو الثقافي لديهم هو في الأساس ، غزو الثقافة « الرأسمالية » وكأن كل مايعيب هذا الغزو الثقافي هو مرة أخرى ما يشوبه أو يتولد عنه من استغلال مادي ، « وتبادل غير متكافىء » و « اقتطاع من فائض القيمة » • نحن لا نزعم ، ولا يمكن أن نزعم ، ان أية حضارة جديدة تقوم على استلهام التراث لا يمكن أن تتسم بدورها باستغلال مادي كريه ، أو

تفتح الباب واسعا لسيطرة طبقة على أخرى ، ومن ثم فنقد التنمية الرأسمالية لابد من أن يكون جزءا أساسيا من موقف أى عربى يستهدف النهضة • ولكننا نزعم أن هذا ليس بكاف ، وان التركيز عليه قد يحرم العربى من فرصته الحقيقية للابداع • وليس العالم الثالث ، على أية حال ، بخال من بعض التجارب التى تبنت أو تزعم أنها تبنت ما يسمى بالتنمية المستقلة دون أن يتفتق ذلك عن تجربة يمكن أن تثير الخيال أو الحماس •

لقد بدأت هذه الدراسة بالحديث عن أسباب الشكوى من نمط التنمية العربية ، ولا أجد الان طريقة للجمع بينها الا القول بأنها كلها ليست الا الثمار الخبيثة لتغريب قبيح لنمط الحياة ، شرعت فيه أمة مسلوبة العزيمة والارادة فراحت تقلد دون وعى كل ماأسفرت عنه تجربة أوروبا من نتائج •

ان اطلاق وصف التنمية على ما حدث وما زال يحدث للاقتصاد والمجتمع العربى لهو وصف أقرب الى السخرية منه الى وصفالواقع، يراد باطلاقه تسكين الناس وتخديرهم حتى يتمكن الجراح الغربى من اتمام مهمته • الدخل يبدو وكأنه يتعاظم ، والسلع تتكاثر ، والمدن تتضخم ، والمدارس تتضاعف ، والكبارى العلوية والانفاق السفلية تبنى وتحفر ، والناس تتدافع فى الطرقات والشوارع والمواصلات العامة وكأنها ذاهبة أو عائدة من أعمالها ، والسفن تأتى بالبضائع وتذهب بغيرها ، والناس تهاجر وتأتى بالسلع • والامر يبدو وكأن تنمية تحدث ، والذى يحدث فى الواقع ليس أكثر من عبث الاجنبى بأمة لا تدرى ما تصنع •

فالعرب يبيعون رأسمالهم من النفط ويسمون ثمنه دخلا قوميا ، أو يقتضون رسوما على ما وهبه الله أو الاجداد لهم ، كقناة السويس والاهرامات وأبى الهول ، ويحسبونها فى عداد الناتج القومى• ويبيعون الطاعة للاجنبى مقابل الهبات ، ويعقدون القروض لبناء الكبارى العلوية لكى تمر عليها سياراته ، أو لشراء الاسلحة منه ليقاتلوا بها أعداءه ، ويعلمون أبناءهم لغة الاجنبى ليخدموا

فى بنوكه وشركاته ، أو يصدرونهم للخـارج ليشـتروا بثمنهم أجهزة تعرض فضـائح الاجنبى وجرائمه وسخافاته • فاذا قلت لهم : حذار، ان هذه التنمية معيبـة ومشؤومة ، قالوا لك : ما عليك ، ان لدينا خطة خمسية سـوف نتدارك بها الامر • واذا بالمخططين يجتمعون لمناقشة ما اذا كان معدل النمو المسـتهدف يجب أن يكون ٧ بالمـائة أو ٧ر٥ بالمـائة • فأى أمل يمكن أن يساورنا فى أن يؤدى الاستمرار فى تبنى المنطلقـات والمسلمات نفسها الى وضع أفضـل مما نحن فيه ؟ انمـا يكمن الامل فى طرح كل مسلمات التنمية الغربيـة وبديهياتها للمساءلة والشك ، ولن نجد ما يمكن أن نستلهمه فى ذلك الا التراث •

١٠ — من أين نبـدأ ؟

لابد مع ذلك من الانتقـال من الـكلام المجرد الى الحديث عن الواقع • فنحن لا نبدأ من الصفر : نحن لا نبنى أول مصنع أو أول مدرسـة أو نخط أول شـارع • لقـد خضع نمونـا الاقتصـادى والاجماعى للتغريب لمـدة تزيد على قرن ونصف من الزمان ، وانقطع تطورنا المتصل بالتراث لعـدة قرون • ونحن لن نهدم المصانع لنبدأ من جديد ، ولن نغلق المدارس لنبدأ مرة أخرى من الازهر والكتاتيب• ولا نستطيع أن نعيد المرأة العربيـة من جديد الى المنزل أو نخرجها من الجامعات • ان انقطاعنا عن التراث لعدة قرون لابد ، كما سبق أن قلت ، من أن يكون له ثمن • هذا من ناحية ، ومن ناحيـة أخرى نحن لا نعيش فى جزيرة منعزلة عن العـالم ، ولا نستطيع أن نأمر الغرب أو الشرق الجاثم على أبداننـا وعقولنـا بأن يحزم أمتعتـه ويمضى فيمضى • نحن ، بعبـارة أخـرى ، نحمل تركـة ثقيـلة من التغريب والخضوع ، والكلام الجميل عن التراث ، مهما كانت صحته، لا يمكن أن نحوله الى واقع بمجرد ترديده •

من أين اذن تكون نقطة البداية ؟ من أشد الخطأ أن نتصور أن نقطة البـداية تكون بتعـديل القوانين • فالذى يتصور ذلك يتصور، خاطئـا ، أن النـاس جاهزون لاسـتقبال التراث ، وان سـنوات التغريب الطويلة لم تفلح فى تغيير شىء فيهم ، وان حماس النـاس

للتراث وتمسكهم الصادق به يعنى أنهم لم يفتنوا بأى شىء من منتجات الحضارة الغربية ، وان عقولهم ونمط تفكيرهم لم تتأثر قط بطرق التفكير المعارضة والمحقرة للتراث • ان علينا الاعتراف بأنه اذا كان مقدرا لنا تحقيق أى درجة من النجاح فى احياء التراث واستلهامه فى تحديد نمط التنمية ، فان هذا لا يتعلق بجيلى وجيلك بل بجيل أبنائها وأحفادنا • انى أتكلم عن التراث وأنا لا أعرفه حق المعرفة ، وأنت تتكلم عن الهوية وقد خضعت هويتك للمسخ والتشويه• وانما ينعقد الامل فى جيل جديد يعرف التراث حق المعرفة ويمارس حقه فى التصدى لاى مسخ أو تشويه جديد •

ومن ثم فانى لا أستطيع أن أتصور نقطة للبداية أصلح من نظام التعليم ، فالتعليم يتعلق أساسا بالمستقبل • واذا كان جيلى أو جيل آبائى لم يستطع الفرار فان أجيالا جديدة تنتظر منا أن نحاول على الاقل أن نفتح لهم باب الخلاص • والحديث عن علاقة التعليم بالتراث ونمط التنمية المأمول حديث لا ينتهى ، ولكن يكفى أن نعترف بأن نمط التعليم الذى يخضع له أبناؤنا الان ليس فقط نمطا غريبا عن التراث ، بل انه يخونه وينقضه ، وان المطلوب من نمط التعليم الجديد تخريج شباب يعتز بدينه ولغته وعاداته ، وأن يغرس فيهم عادات التفكير المتفقة مع قيم التراث ، ويمكنهم من الغوص فى التراث واحيائه •

واذا كان هناك أى أمل فى الخلاص من قبضة الاجنبى علينا، فقد يكون ذلك فى ميدان التعليم أكثر منه فى أى ميدان آخر • فالاجنبى لحسن الحظ قصير النظر ، متسرع فى تحصيل الغنائم • فلنحاول أن نستغل موطن ضعفه ، ونشتغل فى ميدان ، وان كان لايخلو من مراقبته ، فانه من أقل الميادين خضوعا لسيطرته • انى لا استهين بالمعركة التى لابد من خوضها من أجل اعادة تشكيل عقلية الطفل العربى أو المسلم ، ولكنى أرى فيها أكثر المعارك حظا فى احتمال النجاح •

ان النجاح أو الفشل فى معركة التنمية الاقتصادية ، كما يبــدو لى مرهون بالنجــاح أو الفشل فى ميدان بعيد الصلة عن الاقتصاد • ذلك أن العلة فى اقتصاديينا ومخططينا ليست عجزهم عن فهم النظريات الاقتصادية أو عن حسن تطبيقهـــا ، وانما هى علة فى النفوس وشلل فى الارادة (١) •

---

(١) بحث قدم الى ندوة « **الاصالة والمعــاصرة** » التى عقدها مركــز دراسات الوحدة العربية ، بالقاهرة فى سبتمبر ١٩٨٤ ، ونشر فى مجلــة « **المستقبل العربى** » التى تصدر فى بيروت ، عدد فبراير ١٩٨٥ •

نحو تفسير جديد

لأزمة المجتمع والاقتصاد والثقافة فى مصر

الحراك الاجتماعى وأزمة الاقتصاد المصرى

ليس هناك فى مصر من لا يتكلم عن « الازمة » أو « المحنة » . فسواء كان الموضـوع هو الاقتصـاد أو المجتمع أو السياسـة أو الثقافة ، ما أسرع أن ترد عبـارات مثل محنة الاقتصـاد المصرى ، أو تدهور الاخلاق والقيم ، أو مأزق السياسة فى مصر ، أو انحطاط الثقافة المصرية ... الخ .

الاقتصاديون المصريون يشكون من اختـلال الهيكل الانتـاجى لصالح القطاعات غير الانتاجيـة ، ومن اختلال هيكل العمالة لصالح نفس القطاعات ، ومن الاختلال المستديم فى ميزان المدفوعات ، وزيادة الاعتماد على استيراد الغـذاء ، وتزايد الديون الخارجية وأعبائها ، ومن اختلال ميزانيـة الدولة ، ومن ثم ارتفاع معدل التضخم ، ومن اختلال توزيع الدخل واتساع الفجوة بين مستويات الدخول . وعلى الرغم من تزايد معدل الادخار والاستثمار الى مستويات لم تعرفهـا مصر خلال هـذا القرن على الاقل ، فان الشكوى تنصرف أيضا الى أنماط الاستهلاك وأنماط الاستثمار : فالاسـتهلاك منصرف الى سلع ترفيـة على حساب اشباع الحاجات الاساسية ، والاستثمار منصرف الى قطاعات يعتبرها الاقتصاديون غير منتجة .

وعلماء الاجتماع يشكون من شيوع ما يسمى بالفساد أو التسيب وعدم الانضـباط ، ومن ازدياد حوادث العنف ، وظهور أنواع جديدة من الجرائم ، ومن تفكك الاسرة ، ومن انتشـار قيم مادية تعلى من قيمة الكسب السريع على حسـاب العمل المنتج ، ومن ضـعف روح التعاون والتضامن الاجتماعى ، ومن تدهور نمط الحيـاة فى المـدينة والقرية على السواء : المـدينة تزداد تلوثا وازدحاما وضوضاء وقبحا، والقرية تتحول من قرية منتجة الى قرية مستهلكة . فالمبانى السكنية تزحف على الارض الزراعية ، والاراضى الزراعيـة يجرى تجريفهـا وتفقد خصوبتها لاشـباع حاجات استهلاكية بحتة . كما يشكون من ازدياد تغريب الحياة الاجتماعية ، سواء انعكس ذلك فى أنماط السلوك

اليومية ، أو فى اللغـــة المتداولة ، ومن انتشار تقديس كل ماهو أجنبى وتحقير كل ماهو وطنى •

والمعلقون السياسيون يشكون من ضعف روح الولاء والانتمــاء للوطن ، وانتشار اللامبالاة بالقضايا القومية الكبرى ، وانشغال الناس عنها بقضايا معيشية يومية ، ومن غياب مايسمونه بالمشروع الحضارى أو القومى ، ومن التخــاذل نحو اعتــداءات اسرائيل المتزايدة ، ومن ضعف الاهتمام بهدف الوحدة العربية ، ومن ازدياد التبعية السياسية للغرب ، ومن زيف الديمقراطية وعجز المعارضة عن المشاركة فى اتخاذ القرارات الاساسية •

وأخيرا يشكو المهتمون بقضـــية الثقــــافة فى مصر من شـــيوع ثقافـــة هابطة تهتم بالجنس وتستجيب للغرائز الدنيا ، ومن شـــيوع اللاعقلانية فى التفكير الدينى ؛ واتجاه الحركات الدينية الى التمسك المفرط بطقوس وخزعبلات كانت بريئة منها فى العشرينات والثلاثينات، ومن تدهور مكانة اللغة العربية ؛ ومن تدهور محتوى التعليم وانحطاط حال الجامعة •• الخ •

الانفتاح الاقتصادى : هل يكفى لتفسير أزمة الاقتصاد والمجتمع ؟

ان أكثر التفسيرات شيوعا لـــكل هذه المشكلات أو معظمها هو ردها الى سياسة الانفتـــاح الاقتصادى • فالانفتاح الاقتصادى يعنى فى الاساس ثلاثة أمور : فتح الباب أمام السلع والاستثمارات الاجنبية ، واطلاق حرية الاستهلاك واستثمار للمصريين ، وسحب الدولة لـيــدها من مختلف صـــور التدخل فى القرارات الفردية وتخليها التدريجى عن كثير من مسئولياتها الاقتصادية والاجتماعية التى تحملتها فى الستينات• ومن السهل رد كثير من مظاهر الازمة الاقتصادية الى سياسة الانفتاح محددة بهذا المعنى • فالاختلال فى هيكل الانتـــاج والعمالة يمكن رده الى تضـــاؤل دور الدولة فى الاستثمار وضـــعف دورها فى توجيـــه الاستثمار الخاص، واختلال ميزان المدفوعات وتفاقم الديون الخارجية يمكن ردهمـــا الى فتح أبواب الاســـتيراد ، واختـــلال توزيع الدخل يمكن رده الى اطلاق حرية الاستثمار وتخلى الدولة عن بعض مسئولياتها

وتهاونهـا فى تحصيل الضرائب ، واختلال الميزانية وارتفـاع معدل التضخم يمكن ردهمـا الى نفس الاسباب ، كما أن كثيرا من الامراض الاجتماعية والسياسية والثقافية يسهل الربط بينه وبين ضعف السلطة السياسية فى ظل الانفتـاح وقبولها التبعيـة للغرب ، كما يمكن رد الـكثـير منها الى ازدياد التفاوت فى الدخول الـذى يرد بدوره الى الانفتـــاح •

على أننى ، وان كنت أقبل هذا التفسير باعتباره أقرب التفسيرات المتـداولة الى الصحة ولقـدرته على تفسـير أكبر عـدد ممكن من الظواهر الجـديدة التى طرأت على الاقتصاد والمجتمع المصرى منـذ مطلع السبعينات ، أعتقد أنه ، بالرغم من ذلك ، تفسـير قاصر وغير كاف • بعبـارة أخرى · ان رد معظم هـذه المشـكلات الى سياسة الانفتـاح الاقتصادى وان كان يلمس جزءا أساسيا من الحقيقة فانه يتجاهل ظاهرة أخرى قد لا تقل عن الانفتاح أهمية فى تفسير مايجرى فى المجتمع المصرى • ان هنـاك فى رأيى حلقة مفقودة فى العلاقة بين الانفتاح ومشكلات الاقتصاد والمجتمع المصرى حان الوقت للالتفـات اليها واعطائها ما تستحق من الاهمية •

ذلك ان قوانين الانفتاح واجراءاته تتعلق فى نهاية الامر باباحة سلوك معين أو منعه ، ولـكنها لا تخلق هذا السلوك خلقا • أو كما يقال فى المثل الانجليزى : « انك تستطيع أن تقود حصانك الى النهر ولـكنك لا تسـتطيع أن تجبره على الشرب » • وكثير من المظـاهر الاقتصـادية والاجتماعيـة التى بدأنا بالحـديث عنها تتعلق بسلوك الافراد ، والقوانين بذاتهـا لا تخلق سلوكا ، بل وقـد لا تنجح حتى فى منعه ، الا اذا تطابقت هذه القوانين مع دوافع الافراد وطموحاتهم، بل ان كثيرا من مظـاهر السلوك الاقتصادى والاجتماعى التى تشكل ما أسـميناه « بالازمة » تتعلق بتغير فى القيم الاجتماعيـة ، والقيم الاجتماعية بطيئـة التغير بطبعها ولا يمكن رد التغير فيهـا بصـورة آلية ومباشرة الى مجرد اصدار قوانين أو اجراءات معينـة والغـاء غـيرها •

كيف يمكن لنـــا مثلا الربط بين اجراءات الانفتاح وضعف الولاء للوطن ، ربطا آليـــا مبـــاشرا دون المرور على التحول الذى طرأ على نفسية الافراد وطموحاتهم وقيمهم وطريقـــة تفكيرهم ؟ بل انه حتى فيما يتعلق بالسلوك الاقتصـــادى ، الذى قد يبدو لنا أقرب ما يكون الى سياسة الانفتـــاح ، لا يجوز هنـــا أيضا الربط ربطا مباشرا بينه وبين الانفتـــاح دون المرور على التغـــير الذى طرأ على قيم الافـــراد وبواعثهم • فقوانين الانفتاح تسمح بحرية الاستيراد ولـــكنها لاتجبر أحـــدا عليه ، كما أنهـــا لا تحدد بذاتهـــا نوع السلع المستوردة • انما يتم تأثير حرية الاستيراد على القرار بالاستيراد من خلال بواعث الفرد على الاستهلاك أو الادخار ، وتقييمه للسلع الوطنية والاجنبية، ومدى تعلقـــه بسلعة دون أخرى • وقل مثل ذلك على التضخم • انك لا تســـتورد التضخم بقـــانون • وانمـــا الذى يســـتورد التضخم أو لا يستورده أفراد يطلبون السلع المستوردة أو لا يطلبونها ، بحسب دوافعهم ورغبـــاتهم الفردية التى تتحدد بمختلف العوامل النفسيـــة والاجتماعية •

بل ان هـــذا لينطبق حتى على بعض القوانين الاقتصادية التى تبـــدو وكأنها أقرب القوانين الى الترجمة الى الواقع دون تدخل أو عائق من رغبات الافراد وبواعثهم ، كقوانين الضرائب مثلا •فقوانين الضرائب قـــد تقف دون تطبيقها هذه الرغبات والبواعث الخاصـــة ، اذ أن استعداد الممول للتهرب من الضريبة هو موقف نفس تحكمـــه شتى الاعتبـــارات الفردية والاجتماعية ، واستعداد محصل الضريبة لقبول الرشـــوة أو رفضها تحكمه أيضا نفس الاعتبارات • وكأننـــا نقول فى الواقع ان الانفتاح وان كان هو الذى يجلب الحصـــان الى النهر فانه ليس هو الذى يجعله يشرب منه •

لا عجب اذن أن تؤدى نفس القوانين الى نتـــائج مختلفـــة فى المجتمعات المختلفة • فلا يمكن مثلا أن نتوقع أن يؤدى انفتاح دولة كالصين الى نفس النتـــائج التى أسفر عنها فى مصر ، حتى لو تصورنا أن طبقت الصين نفس درجـــة الانفتـــاح المصرى ونقلت عنـــا نفس القوانين •

الهجرة الى النفط : هل تكفى لتفسير الازمة ؟

كذلك فانه من أكثر التفسيرات شيوعا لازمة الاقتصاد والمجتمع فى مصر ، ردها الى ظـاهرة الهجرة الى الدول النفطيـة ، حيث يرى كثير من أبرز الاقتصاديين وعلماء الاجتماع المصريين انها هى المسئولة عن كثير من أمراض المجتمع المصرى الراهنة ، ولا يبدون أى استعداد للاعتراف بفضيلة واحدة أو أثر ايجابى واحد لها • فالهجرة فى نظرهم مسئول أساسى عن شـيوع الاستهلاك المظهرى والترف ، وعن ازدياد الميل الى الاستيراد ، وعن ارتفاع معدل التضخم ، وعن ازدياد التفاوت فى الدخول ، كما أنهـا مسئولة عن تدهور القيمة الاجتماعيـة للعمل المنتج ، وتفـكك روابط الاسرة ، وتحـول القرية من الانتـاج الى الاستهلاك ، وعن الانصراف عن القضايا القومية والانشغال بالكسب المادى ••• الخ •

ونحن من جانبنـا لا يسعنا الا الاعتراف بالآثار العميقة لظاهرة الهجرة على المجتمع المصرى ، بل لعلهـا من أهم ما حـدث للمجتمع المصرى خلال هـذا القرن ، ولـكنى أجد هذا التفسير بدوره تفسيرا متعجلا وقاصرا ، وأميل هنـا أيضا الى الاعتقاد بأن هنـاك حلقـة مفقودة فى الربط بين ظـاهرة الهجرة ومظـاهر الازمة الاقتصـادية والاجتماعية فى مصر • ان المهاجر شخص ينتمى الى شريحة أو طبقة اجتماعية معينة ، والتغير فى سلوكه الناجم عن ارتفاع دخله ومدخراته خلال الهجرة وبعـدها انما تحكمه خصائص تلك الشريحة أو الطبقـة التى ينتمى اليهـا ودوافعها وطموحاتها • كذلك فان أثر الهجرة على سلوك من لم يهـاجر انما تحكمه أيضا طبيعـة الطبقة أو الشريحـة الاجتماعية التى ينتمى اليهـا ، وبواعثها وطموحاتها • لا يجوز اذن القفز مباشرة من واقعة الهجرة الى السلوك الاجتماعى العـام دون التعرض لمـا يحدث من تغير فى العلاقات الاجتماعية بين الطبقات وفى المركز النسبى لكل منها •

النتيجـة التى أريد أن أصـل اليهـا هى أن كـلا من الانفتاح والهجرة لا يمارس أثره فى مجتمع متجانس بل فى مجتمع منقسم الى

طبقـات ، والتغير الذى يحدثه الانفتاح أو الهجرة فى سلوك هـذه الطبقـات لا ينجم فقط عن مجرد ارتفاع أو انخفاض دخلها المطلق ، بل ينجم أساسا عن تغير وضعها النسبى فى المجتمع أو ما يسميه علماء الاجتمـاع « بالحراك الاجتماعى Social Mobility » • هـذا الحراك الاجتمـاعى هو فى رأيى الحلقـة المفقودة فى التفسـيرات المطروحة لأزمة الاقتصاد والمجتمع المصرى ، وبحيث يكاد يستحيل فى رأيى فهم ما حـدث للمجتمع المصرى من تطورات خـلال ثلث القرن الماضى الا بتأمل ماحدث من تغير فى المركز النسبى للطبقات والشرائح الاجتماعية •

مقولتى الأساسية اذن فى هـذا البحث هى أن أهم ما طرأ على المجتمع المصرى من تحولات فى الاقتصاد والحياة الاجتماعية والسياسية وفى المناخ الثقـافى لا يمكن رده مباشرة الى تغير فوقى فى السياسات الاقتصادية أو الخارجية ، وانما مارست هذه السياسات أثرها من خلال تأثيرها على التكوين الطبقى للمجتمع المصرى ، أى من خلال ما أدت اليه من ارتفـاع مذهل فى معدل الحراك الاجتماعى بين الطبقات ، لم تشهد مصر مثله فى تاريخهـا الحديث على الأقل • ان سياسة الانفتاح والهجرة قـد ساهمتا بالطبع فى الاسراع بهـذا المعدل وتغيير طبيعته ولـكنهما ليسا المسئولين الوحيدين عنه • كما أن جذور هـذا التغير تمتد الى ماقبل السبعينات ، أى الى ما قبل تطبيق سياسة الانفتاح وتسارع معـدل الهجرة • يترتب على ذلك أن المبالغـة فى الربط بين سياسة الانفتـاح أو بين الهجرة وبين الأزمة الراهنة من شأنها توليد اعتقاد خاطىء بسهولة التحول من السياسات الحاليـة الى نقيضها ، وقـد يولد تفـاؤلا غير مبرر بسهولة احداث التغير المنشود • ولـكن اهمال ظاهرة الحراك الاجتماعى والتغاضى عن أثرها فى مختلف مظاهر السلوك الاقتصـادى والاجتماعى من شأنه ، من ناحية أخرى ، أن يحجب عن أعيننـا بعض الجوانب الايجابية التى تتعايش جنبـا الى جنب مع مختلف مظاهر الأزمة الراهنة ، ويولد افراطا فى التشـاؤم بمستقبل التنمية والثقافة فى مصر فى المدى الطويل •

اهمال ظاهرة الحراك الاجتماعى فى كتاباتنا الاقتصادية والاجتماعية :

لقد تعرضت ظاهرة الحراك الاجتماعى فى مصر ، على الرغم من أهميتها الفائقة فى تفسير ما حدث ويحدث للاقتصاد والمجتمع المصرى، الى اهمال غريب من جانب الاقتصاديين وعلماء الاجتماع على السواء. وقد يكون اهمال الاقتصاديين المصريين لهذه الظاهرة أمرا مفهوما، فالمتغيرات التى يتعامل معها الاقتصادى هى فى الأساس كميات كلية، كمعدلات الاستهلاك والادخار والاستثمار فى المجتمع ككل ، أو احجام الواردات والصادرات الكلية ، أو حجم الايرادات الحكومية المحصلة من المجتمع كله أو النفقات الحكومية على المجتمع بأسره . وكلها أرقام تتجاهل فى معظم الاحوال الانقسام الطبقى الذى نتحدث عنه. فاذا تعرض الاقتصادى الى موضوع الانقسام الطبقى وما أصابه من تغير فانه يقنع عادة بأرقام ميتة قد تصلح لوصف ظاهرة كيميائية أو طبيعية ولكنها لا تصلح لتحليل كائن حى كالمجتمع ، كأن يقول مثلا ان نسبة معينة من السكان كانت تحصل على نسبة بعينها من الدخل ثم ارتفعت هذه النسبة الأخيرة أو انخفضت . ولكن القول بأن نسبة ٥٪ مثلا من السكان تحصل اليوم على ٢٠٪ من الدخل القومى بعد أن كانت تحصل على نسبة أقل لايفيدنا قيد أنملة فى الكشف عن شخصية هذه الـ ٥٪ من السكان ، فقد تتكون هذه النسبة من السكان الآن من فئات اجتماعية مختلفة تماما عما كانت تتكون منه فى التاريخ الأسبق ، وقد يأتى نصيبها من الدخل من مصادر مختلفة تماما عن المصادر التى كانت تولده من قبل . ان هذا التغير فى التوزيع الشخصى للدخل لا يتقدم بنا اذن خطوة واحدة نحو فهم الحراك الاجتماعى ، ومن ثم لا يمكن أن يفيدنا فى فهم التغير فى أنماط الاستهلاك أو الاستثمار ، ناهيك عن فهم التغير فى أنماط السلوك الاجتماعى والتفكير .

وقل مثل ذلك عما يقدمه لنا الاقتصاد من بيانات عن التوزيع الوظيفى للدخل . فهو هنا أيضا يتعامل مع كميات كلية ، كنصيب عائد العمل فى الدخل القومى ، ونصيب عوائد الملكية ، ويحاول أن يستشف من ذلك ما اذا كان توزيع الدخل قد ساء أو تحسن ،

فلا يكاد يخبرنا بشىء تشوقنا معرفتــه على الاطلاق . فالأجور تشمل مرتبــات موظفى الحكومة وجــزءا من دخول المهنيين والحرفيين على السواء ، وعوائد الملكية تضم دخل الفلاح شــبه المعــدم الى جانب دخول الرأسمالية الزراعية أو الصناعية أو التجارية الــكبيرة ، هــذا اذا انتبــه الاقتصــادى الى استبعاد دخل الدولة الذى يصنف أيضا ضمن عوائد الملكية . والأهم من ذلك أن ارتفــاع نصيب عوائد الملكية قــد لا يكون دليلا على تدهور توزيع الدخل اذا كان راجعا الى تحول العــامل الأخير الى مالك ، أو الى أن جزءا من دخله قــد أصبح يأتى من ملكية أرض أو رأس مال . وفى فترات الحراك الاجتماعى السريع تتغير مصادر الدخل بسرعة ، فيزداد عدد الاجراء الذين يتحولون الى ملاك وقــد يزداد أيضا عدد الملاك الذين يتحولون الى أجراء . كما قــد تتغير طبيعــة العمل وطبيعــة المــكية ويزيد الجمع بين مصادر الدخل المختلفة .

كان الأمل بالطبع أن يمدنا علماء الاجتماع بالتحليل المطلوب لمــا طرأ على الحراك الاجتماعى فى مصر ولــكن النتيجة هنــا أيضا مخيبة للامال ، اذ يكاد يستحيل العثور على دراسة واحدة مستفيضة للحراك الاجتماعى فى مصر خلال الثلاثين عاما المــاضية وعلاقتــه بما طرأ من تغير على أنمــاط السلوك والقيم [١] . ان علماء الاجتمــاع فى مصر يتكلمون عن « قيم الانفتاح » وكأن القيم التى ســاعد الانفتاح فى توليدها هى قيم المجتمع المصرى بأسره ، ويتكلمون عن ضعف الولاء للوطن وكأن موضــوع الولاء عند طبقــة هو نفس موضــوع الولاء عند غيرها .

هنــاك بالطبع من علماء الاجتماع لدينــا من يتنــــاول بكثرة الانقسام الطبقى فى مصر ، ولــكنهم يصرون على الاستمرار فى فهم

---

(١) أهم استثناء من ذلك هو دراسة د. سعد الدين ابراهيم الهامة :
« Social Mobility and Income Distribution in Egypt, 1952-1977 », in Abdel-Khalek, G. and Tignor, R. (eds.) : **The Political Economy of Income Distribution in Egypt**. Holmes & Meier, N.Y., 1982, ch. 12.
ولكن هذه الدراسة تهتم اساسا بقياس مؤشرات الحراك الاجتماعى وليس بأسبابه أو آثاره .

الانقسام داخل المجتمع المصرى بما لا يتعدى الانقسام الى طبقة طفيلية وطبقة منتجه ، طبقة مستغله وطبقة مستغلة ، ويرفضون أن يروا ما يمكن أن يكون قد طرا من تغير على مستوى الدخول والمركز الاجتماعى النسبى للشرائح المكونة لكل من هاتين الطبقتين ، أو على الأقل يقللون بشدة من اثر هذا التغير • فصعود فئة من الفئات الاجتماعية التى درجوا على اعتبارها من الطبقات الخاضعة للاستغلال لايحظى منهم بالاهتمام ويسرعون باضفاء مختلف الأوصاف عليه مما يوحى بأنه كان من الأفضل الا يحدث • وهبوط بعض الفئات التى درجوا على اعتبارها من الفئات المستغلة يتغاضون عنه أيضا أو يحاولون صرف النظر عنه بالالحاح على ظهور طبقات مستغلة جديدة ، دون الاهتمام بأن هذه الطبقات قد تكون قد ارتفعت من مستويات للدخل منخفضة للغاية •

ماهو اذن هذا التحول الخطير فى طبيعة ومعدل الحراك الاجتماعى فى مصر ، وما هى أسبابه وآثاره ؟ وكيف نفسر به أزمة الاقتصاد والمجتمع الراهنة ؟ هذا هو ما نتناوله الآن ، فنخصص هذا الفصل لعوامل الحراك لاجتماعى فى مصر خلال ثلث القرن الماضى وعلاقته بالأزمة الاقتصادية الراهنة ، ونتناول فى الفصل التالى آثاره الاجتماعية والسياسية والثقافية •

عوامل الحراك الاجتماعى فى مصر ٥٢ — ١٩٨٥ :

ليس ثمة مجتمع ، أيا كانت درجة جموده وركوده ، لا يحظى بدرجة ما من الحراك الاجتماعى • ففى أشد المجتمعات ثباتا قد نصادف أمثلة لصعود فرد هنا أو هناك من أدنى درجات السلم الاجتماعى الى أعلاها • ومن ثم فانه مهما بدا لنا التركيب الطبقى فى مصر فى منتصف هذا القرن ساكنا وجامدا ، بتربع الاستقراطية الزراعية وتلك الشريحة محدودة العدد من البورجوازية الصناعية والتجارية والمالية الكبيرة ، على قمة الهرم الاجتماعى ، وقبوع الغالبية العظمى من المصريين من العمال الزراعيين وصغار المزارعين فى قاع المجتمع ، ومهما كانت درجة ارتفاع الحواجز المانعة من

انتقـال أفراد من طبقـة اجتماعية الى أخرى ، فان المجتمع المصرى لم يعـدم أمثلة لهذا الانتقـال حتى قبل ثورة ١٩٥٢ • والأهم من ذلك أنه حتى قبل ثورة ١٩٥٢ كانت الحواجز الفاصلة بين الطبقـات قـد بدأت بالفعل فى التفكك والتآكل •

كان التوسع فى التعليم هو أهم عوامل هـذا التفكك التى بدأت قبل ١٩٥٢ ، وقـد بلغ قمته فى سنوات ما قبل الثورة بتطبيق المجانية فى جميع المراحل السابقة على التعليم الجامعى ، على يد طه حسين • كما كان السماح لأبنـاء الطبقات الدنيا بالالتحاق بالـكلية الحربية عاملا حاسما فى قيام الثورة نفسها وتدشين حكم العسكريين •

ثم جاءت الحقبة النـاصرية فدفعت بمعـدل الحراك الاجتماعى الى مستويات غير مسبوقة ، كمحصلة لعدد من العوامل التى تكون فى مجملها ما يعرف بالسياسة النـاصرية • من أهم هذه العوامل التوسع الـكبير فى التعليم ومد المجانية فيـه الى الدراسـة الجامعيـة ، وقوانين الاصـلاح الزراعى ، واجراءات التأميم والحراسة ، ورفع معـدلات الضرائب ، والاسراع بالتنمية الصناعية والزراعية ، ونمو المؤسسة العسكرية وتزايد امتيازاتها ، ونمو البيروقراطيـة المصرية بسبب تزايد تدخل الدولة فى الحيـاة الاجتماعية والسياسية والتزام الدولة بتعيين جميع الخريجين • كانت محصلة كل ذلك تخفيض المراكز الاقتصـادية والاجتماعية للارستقراطية الزراعية والرأسمالية الكبيرة فى الصـناعة وتجارة الاستيراد والتصدير التى ورثتها الدولة ، ورفع المستوى الاقتصـادى والاجتمـاعى لطوائف واسـعة من مستأجرى الأراضى الزراعية وأصحاب الحيـازات الزراعية الصـغيرة والعمـال الصناعيين وأصحاب المهن الذين فتح لهم نمو البيروقراطيـة واتساع دور الدولة فى الاقتصـاد أبوابا جـديدة للترقى السريع كمـديرين لشركات أو مؤسسات تملكها الدولة أو ككوادر فى الحزب أو أعضـاء فى المجالس النيابيـة والمحلية • وحظى ضـباط الجيش على الأخص بأكبر حظ فى هذا الترقى السريع بصرف النظر عن بداياتهم الطبقية •

ثم جاءت السبعينات فقـدمت مساهماتها الخاصـة فى الاسراع بمعدل الحراك الاجتماعى • صحيح أن بعض عوامل الحراك الاجتماعى

التى مارست أثرها بقوة خلال الستينات قد ضعف نبضه فى السبعينات ، اذ تضاءل معدل اتساع دور الدولة فى الاقتصاد ، مما ضيق من فرص الترقى أمام أصحاب المهن ، وتضاءل معدل التوسع فى خلق فرص جديدة للعمالة الصناعية ، وتقاعست الحكومة عن استصلاح أراضى جديدة واقامة مشروعات جديدة للرى • وفى نفس الوقت كفت الدولة يدها عن أصحاب الدخول العليا بل وأعادت لاجزاء من الارستقراطية الزراعية والرأسمالية الكبيرة التى ضربها عبد الناصر بعض امتيازاتها برفع الحراسات عنها واطلاق حريتها فى ممارسة الاستغلال الزراعى الكثيف وفى طرق أبواب جديدة للاستثمار • ومع كل ذلك فان من الخطأ التقليل من أثر السبعينات فى رفع معدل الحراك الاجتماعى ، بل ان هناك من الدلائل ، التى قد يصعب توثيقها بالأرقام ولكنها تستند الى انطباعات قوية ، ما يشير الى أن معدل الحراك الاجتماعى فى السبعينات قد يكون أكبر بكثير مما كان فى الخمسينات والستينات •

فمن المهم أولا أن نلاحظ أن هناك من عوامل الحراك الاجتماعى فى الخمسينات والستينات ما استمر يعمل بقوة خلال السبعينات أيضا • فالتوسع فى التعليم مثلا ، الذى بدأ قبل الثورة وتلقى دفعة قوية فى عهد عبد الناصر ، لم تستطع أية حكومة مصرية ، اشتراكية كانت أم انفتاحية ، أن تقف فى وجهه ، اذ لم تستطع أية حكومة فى مصر ، أيا كانت فلسفتها الاقتصادية والاجتماعية ، أن تصد الضغوط الاجتماعية المطالبة به • بل انه على الرغم من انخفاض معدل الزيادة فى انشاء المدارس والفصول الجديدة فى السبعينات ، اقترنت السبعينات بتوسع غير مسبوق ، حتى بالمقارنة بالخمسينات والستينات ، فى التعليم الجامعى ، وعلى الأخص فى الأقاليم •

كذلك فانه على الرغم من كل ما رفعته السبعينات من شعارات السلام وما وقعته من اتفاقيات ، فانها لم تستطع أن توقف التوسع فى حجم المؤسسة العسكرية وامتيازاتها ، تلك المؤسسة التى كانت دائما قناة من قنوات الصعود الاجتماعى •

ولـكن السبعينات قد أضافت بدورها عواملها وقنواتها الخاصة التى أدت الى الاسراع بمعدل الحراك الاجتماعى • من هذه القنوات التى تميزت بهـا السبعينات بوجه خاص العمل فى خدمة الأجنبى وهى قنـاة تتميز عن غيرها من قنوات الحراك الاجتماعى بأن ما تتيحه من تحسن فى المركز الاقتصادى يفوق بكثير ما تتيحه أية فرصـة أخرى للعمل داخل الوطن ، كما أنهـا تتيح للفرد رموزا للتميز الاجتماعى تتعـدى ما تتيحه من مجرد الارتفاع فى مستوى الدخل ، كاستخدام لغـة الأجنبى وعاداته فى الزى وأنماط السلوك • وقد أفاد من هـذه القنـاة العاملون فى شركات وبنوك الانفتاح ، والعـاملون فى قطـاع التصـدير والاستيراد ، وكتاب البحوث للمكاتب الاستشارية الأجنبية والهيئات الدولية ، فضلا عن المشتغلين بالخدمات الشخصية للاجانب• على أن أهم عاملين من عوامل الحراك الاجتمـاعى فى السبعينات كانا همـا : الهجرة الى دول النفط وارتفاع معدل التضخم ، وهما عاملان لم تعرفهما الخمسينات أو الستينات بأى معدل يقـارب معدلهمـا فى السبعينات •

أثر الهجرة فى رفع معـدل الحراك الاجتماعى :

كلنا يعرف أن الهجرة لم تلعب دورا يذكر فى التـاريخ المصرى حتى استقر الـكتاب على وصف الشعب المصرى بأنه شعب لا يهاجر بطبعـه • كان تزايد السكان حتى مطلع القرن التاسع عشر يعـالج بالطريقة المالتسية ، وطوال القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى كان يعـالج بزيادة الأراضى الزراعيـة ومشاريع الرى ، ثم توقف كلا العـلاجين فى فترة ما بين الحربين الى أن قدمت الحقبـة النـاصرية علاجها الجـديد وهو التنمية الصناعية • ولم نتبين خطأ مقولة أن الشعب المصرى لا يهـاجر بطبعـه الا بعد أن توقف هذا العلاج الجديد أيضـا ، واذا بالشعب المصرى يظهر كغيره شعبا قادرا على الهجرة عندما تغلق أمامه جميع الأبواب • ولـكن الهجرة من مصر ظلت حتى ١٩٧٤ محدودة النطاق ولم تلعب دورا هاما حتى ذلك الوقت فى رفع معدل الحراك الاجتماعى بسبب غلبـة المهاجرين هجرة دائمة

على اجمالى المهاجرين من ناحية ، وغلبة المهنيين ، من مدرسين وأطباء ومهندسين ومحامين ومديرين ، على الهجرة المؤقتة • فالمهاجرون الدائمون يقطعون صلتهم بالوطن ويصحبون معهم عائلاتهم ومن ثم يتجه استهلاكهم واستثمارهم الى الخارج • والمهنيون المهاجرون هجرة مؤقتة ينتمون فى الأساس الى شرائح الدخل العليا حتى قبل الهجرة، ومن ثم فان وضعهم الطبقى يظل فى الأساس ، حتى مع ارتفاع دخولهم بسبب الهجرة ، كما كان قبلها •

ان الانقلاب الاجتماعى الكبير الناجم عن الهجرة لم يحدث اذن الا فى أعقاب١٩٧٤ ، مع التزايد المذهل فى أعداد المهاجرين من عمال البناء والحرفيين والعمال الزراعيين حتى أصبحت لهم الغلبة فى هيكل العمالة المهاجرة • هؤلاء لا تنقطع صلتهم بالوطن ، فهم يذهبون ليعودوا ، وهم يرسلون تحويلاتهم الى عائلاتهم المقيمة بمصر فيغيرون من مركزهم فى السلم الاجتماعى حتى قبل أن يعود عائلوهم ، ثم يعود هؤلاء لينضموا على الفور الى طبقة أعلى ، واذا عادوا ذهب غيرهم ليفعلوا نفس الشىء •

لقد قدمت الهجرة منفذا للصعود الاجتماعى أمام طوائف واسعة من الشعب المصرى لم يكن أمامها منفذ غيره • فهجرة الأيدى العاملة غير الماهرة أو شبه الماهرة ، وكذلك هجرة الحرفيين ، تقدم طريقا للصعود الاجتماعى لا يتطلب توفر درجة تذكر من التعليم أو قدرا يذكر من رأس المال ، اللهم الا ما يتطلبه الحصول على جواز السفر وتذكرة الطائرة ، دون حاجة الى توفر القدرة حتى على ملىء بطاقات الخروج والدخول • فالمال الضئيل اللازم يمكن استدانته ريثما يبدأ الادخار فى الخارج ، وبطاقات الدخول يمكن أن يملأها لك الشخص الجالس الى جوارك فى الطائرة • كما أنها لا تتطلب توفر تلك الخصائص النفسية التى يتطلبها كثير من منافذ الصعود داخل الوطن، حيث تشتد حدة المنافسة حتى بين المتعلمين • فهى لا تتطلب نفس الدرجة من الشطارة والقدرة على تنمية العلاقات الشخصية اللازمة للحصول على وظيفة أفضل فى الحكومة ، ولا نفس الدرجة من المداهنة اللازمة للتسلق فى العمل السياسى • ومن ثم أتاحت الهجرة

فرصا للصعود أمام أفراد وطوائف كانت فرص الترقى مغلقــة تماما أمامهم لولاها ، اما بسبب قلة الحظ من التعليم أو رأس المـــال ، أو قلة القـــدرة على اقتنـــاص الفرص ، أو بسبب اعتزاز زائد بالكرامة الشخصية أو حتى بسبب درجة عالية من الكسل النفسى •

أضف الى ذلك أنه حتى بصرف النظر عن ارتفاع مستوى الدخل النـــاتج عن الهجرة ، فان تولد الدخول الجديدة فى الخارج والاحتكاك بأنماط استهلاكية جـــديدة وغير مألوفة للمصريين القابعين فى بلدهم ، يتيح للمهاجر فرصـــة أكبر لاقتنـــاء رموز جـــديدة للتميز الاجتماعى ترفعه درجات فوق أقرانه السابقين الذين لم تتح لهم نفس الفرصة• فالتميز والصعود لا ينتجان فقط من القـــدرة على الحصول على سلع أعلى ثمنـــا وانما ينتجان أيضا من استحواز سلع غير مألوفة أو غير شائعة • ان استبدال الزى الأوربى بالجلباب يندرج تحت هذا الطريق من طرق التميز ، وكذلك القـــدرة على ادخال بعض الكلمات الأجنبية فى الحديث ، أو تزويد الأطفـــال بألعاب ووسائل للتسلية غير مألوفة فى الوسط الذى نشأوا ابتـــداء فيه ، أو حتى مجرد اكتساب المعرفة بعالم جـــديد وخبرات جـــديدة ولو لم تتعد المعرفة بقواعـــد ركوب الطائرات وربط أحزمة المقاعد •

التضخم والحراك الاجتماعى :

اقترنت السبعينات أيضا بارتفـــاع كبير فى معدل التضخم مما رفع بدوره من معـــدل الحراك الاجتماعى • وارتفـــاع معدل التضخم يعود كما هو معروف الى تدفق السيولة النقدية بمعدل أكبر من معدل الزيادة فى السلع والخدمات ، وقـــد ساهمت الهجرة فى ارتفـــاع هذه السيولة التى حصـــل عليها المهاجرون وعائلاتهم فى مصر مقابل انتاج تم فى الخارج • ولـــكن أضيف الى تحويلات المهاجرين تدفق عائدات النفط المصرى وتزايد ايرادات قنـــاة الســـويس والمعونات الأجنبيـــة والانفاق الاستثمارى والاستهلاكى للاجانب الوافدين الى مصر، فضلا عن التضخم المستورد بسبب الانفتاح ، والذى يتمثل فى حلول واردات محل منتجات مصرية أقل سعرا •

ومن المؤكد أن التضخم ، كما حدث فى مصر فى السبعينات قد أحدث تقلبات عنيفة فى المركز النسبى للطبقات • فليس كل من أفاد من التضخم كان أصلا من شرائح الدخل العليا ولا كل من أضير به كان أصلا من الفقراء •

فقد أفاد من التضخم ليس فقط ملاك العقارات المبنية الجديدة وأراضى البناء والمقاولون وأصحاب الملكيات الزراعية الكبيرة والمتوسطة الذين يزرعون محاصيل غير تقليدية وأرباب الصناعة والمشتغلون بتجارة الجملة وتجارة التصدير والاستيراد وكبار المهنيين المشتغلين لحسابهم ، الذين استطاعوا جميعا رفع دخولهم أو هوامش أرباحهم أو قيمة أصولهم بما يفوق معدل التضخم ، بل أفاد أيضا من التضخم طوائف واسعة من الحرفيين وعمال البناء والعمال الزراعيين الذين أفادوا من ندرة العمل الناجمة عن الهجرة ، وهى طوائف كانت تنتسب تقليديا لشرائح الدخل الدنيا •

من ناحية أخرى لم يكن المضارون من التضخم هم فقط المتبطلون عن العمل وأصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة وأصحاب المعاشات وصغار الموظفين وعمال القطاع العام بل أضيرت منه أيضا شرائح واسعة من الطبقة الوسطى من موظفى الحكومة والقطاع العام وصغار المهنيين حديثى العهد بالتخرج •

أضف الى ذلك ما أتاحه التضخم من فرص وخلقه من دوافع لتغيير مصدر الدخل ، كترك موظف الحكومة أو ضابط الجيش وظيفته للعمل بالنشاط الحر ، أو اشتغال موظف الحكومة بالتجارة أو الزراعة أو بنشاط خدمى الى جانب وظيفته ، أو التحاق خريج الجامعة بخدمة المشروعات الأجنبية مهما انقطعت الصلة بينها وبين تخصصه، أو تحول المالك الزراعى الغائب الى استغلال أرضه استغلالا مباشرا، أو تحول الحرفى الى مقاول ، أو صاحب العقار الى مؤجر لشقق مفروشة •• الخ • وهى تحولات لا ينبهنا اليها الاقتصادى عادة عندما يقتصر على القول بأن التضخم يضر بأصحاب الدخول النقدية الثابتة دون الالتفات الى أن التضخم يؤدى الى تغيرات عميقة فى

مصـــادر الدخل نفسها • كذلك يساعد التضخم على دفع عجلة الحراك الاجتماعى باجبـــار المرأة الملازمة لبيتهـــا على البحث عن عمل خارج البيت ، وما يؤدى اليه ذلك من اضـــافة مصـــادر جـــديدة الى دخل الأسرة ، وانتساب الأسرة الواحدة الى مراكز اجتماعية مختلفة باختلاف مصادر دخل أفرادها •

خلاصـــة القول أنه اجتمعت مجموعـــة من العوامل طوال ثلث القرن المـــاضى ، للعمل على صعود طبقـــات وشرائح اجتماعية كانت طوال النصف الأول من القرن تنتسب الى الدرجات الدنيـــا فى السلم الاجتماعى ، فارتفع مستوى دخلها الى حد سمح لها بمنافسة الطبقات الوسطى والعليـــا فى نمط معيشتها • هـــذه العوامل هى التوسع فى التعليم ونمو المؤسسة العسكرية والبيروقراطية الحكومية ، ومشروعات التنمية الصـــناعية والزراعية ، والاتصال بالنشاط الأجنبى ، والهجرة والتضخم • وفى نفس الوقت عملت مجموعة من المؤثرات على انحدار طبقـــات وشرائح اجتماعية كانت تجلس فى أعلى السلم الاجتماعى ، تاركة مكانها لشرائح صـــاعدة من الطبقات الوسطى والدنيا • من هذه المؤثرات قيـــام الثورة نفسها باحلال العسكريين محل الارستقراطية الزراعية والبورجوازية الكبيرة فى الحكم ، واحلال مؤسسات سياسية جـــديدة محل الاحزاب والمجالس السياسية التقليـــدية ، واجراءات الاصـــلاح الزراعى والتـــأميم ولحراســـات ، واتساع دور الحكومة والقطاع العـــام على حساب القطـــاع الخاص ، ثم ظاهرة التضخم مرة أخرى •

لم يكن هنـــاك بد من أن يحـــدث هذا الانقـــلاب فى البنـــاء الطبقى للمجتمع المصرى آثارا بعيـــدة الغور فى السلوك الاقتصادى والاجتماعى وفى المنـــاخ الثقافى والسياسى العام • وسوف نتنـــاول فيما يلى كلا من هذه الآثار على التوالى •

الحراك الاجتماعى وأنماط الاستهلاك :

لقد ترددت الشكوى من شـــيوع الاستهلاك المظهرى أو الترف

منذ مطلع السبعينات ، وهى ظاهرة ترد عادة الى ما يسمى « بأثر المحاكاة » أى اندفاع الفرد الى تقليد غيره ، الأعلى دخلا ، فى نمط استهلاكه . وليس ثمة شك فى أهميه أثر المحاكاة فى زيادة الميل الى الاستهلاك المظهرى ، ولكن من المهم أيضا أن نلاحظ أن من أهم عوامل المحاكاة رغبة الفرد فى الظهور بالانتماء الى طبقة أعلى من طبقته الحقيقية أو الأصلية . ومن ثم فان من أهم دوافع الاستهلاك المظهرى الرغبة فى الحصول على رموز طبقية تؤكد الارتفاع على درجات السلم الاجتماعى . ان الاصرار على اقتناء السيارة الخاصة مثلا ، أو التليفزيون الملون ، أو جهاز الفيديو ، هو وسيلة من وسائل الطبقة الصاعدة لتأكيد صعودها ونفى انتسابها للقديم ، ولكنه قد يكون أيضا وسيلة الطبقة المهددة فى مركزها الاجتماعى للتظاهر بعدم انحدارها واستمرار احتفاظها بمركزها الاجتماعى القديم .

ان هذا التأكيد من جانبنا على الدافع الطبقى الكامن وراء الاستهلاك المظهرى تنبع أهميته من أمرين :

الأمر الأول : انه يبين لنا خطأ المبالغة فى قدرة السلطة السياسية على كبح جماح هذا النوع من الاستهلاك . فهذا الميل الى الاستهلاك المظهرى قد يظهر لنا ، فى ضوء هذا الاعتبار الطبقى ، أقل حظا من اللاعقلانية مما يتصور البعض ، وأشد عنادا ومقاومة لأية محاولة تبذل لتقييده والحد منه . فالرغبة الجامحة فى اقتناء السيارة الخاصة من جانب عائلة انضمت حديثا الى شريحة عالية من الدخل من السهل المبالغة فى تحقيرها بالقول بأنها مجرد مثل من أمثلة الرغبة فى المحاكاة ، والقول بأن التصرف العقلانى يفرض على واضعى السياسة الاقتصادية الحد من استيراد السيارات ومن انتاجها محليا ومن بناء الكبارى العلوية والانفاق السفلية والاستعاضة عن كل ذلك بانتاج المزيد من وسائل المواصلات العامة . قد يكون الامر بهذه البساطة فعلا لو كانت تلك السيارة الخاصة مجرد وسيلة من وسائل الانتقال ، ولكنها فى الحقيقة ، فضلا عن ذلك ، رمز من رموز الصعود الاجتماعى ، وهى بهذا الوصف تفرض نفسها فرضا على أفراد الطبقة الصاعدة وواضعي السياسة الاقتصادية على

السواء ، خاصة اذا كان واضعو السياسة الاقتصادية هم أنفسهم من المنتمين الى هذه الطبقات الجديدة .

والأمر الثانى : انه يبين أنه قد يكون من الخطأ الامعان فى التشاؤم بالاعتقاد بأن هذا الميل القوى الى الاستهلاك المظهرى قد يبقى معنا الى الابد . فقد يكون الاقبال على هذا النوع من الاستهلاك مرتبطا فقط بالمراحل الاولى من مراحل الصعود أو الهبوط ، يزول أو تقل أهميته مع ازدياد ثقة الطبقة الصاعدة بنفسها ، ومع ادراك الطبقات الهابطة لعدم جدوى المقاومة .

ان هذا يقودنا أيضا الى ادراك الى أى مدى يرتبط الاختلال فى ميزان المدفوعات بارتفاع معدل الحراك الاجتماعى . فالتزايد المذهل فى قيمة الواردات المصرية (وتراخى النمو فى الصادرات) هو فى جزء منه انعكاس لهذا الحراك الاجتماعى ، الذى قد يفوق فى أهميته فى هذا الصدد ، مجرد الزيادة فى عدد السكان أو مجرد الزيادة فى متوسط الدخل . بل ان هذا لا ينطبق على الواردات الكمالية وحدها . فاستهلاك القمح نفسه قد يمثل صعودا اجتماعيا لاسرة ريفية فقيرة ، كما يعتبر استهلاك جهاز التكييف أو الروحة اليابانية أو السجائر الاجنبية رمز الصعود لاسرة حضرية أعلى دخلا .

اذا صح ذلك فان ما يسمى بترشيد الواردات قد يصادف صعوبات أكبر بكثير مما يتصوره البعض ممن يقصرون نظرهم على الصفات المادية للسلع ويغفلون عن وظيفتها الاجتماعية . وقد تنطبق نفس الملاحظة على الانفاق المتزايد على السلاح الذى قد يبدو غريبا فى حقبة لا تكف عن رفع شعارات السلام ، اذا لم نأخذ فى اعتبارنا الضغوط الآتية من المؤسسة العسكرية التى يتضاعف عدد أفرادها لاسباب اجتماعية .

الحراك الاجتماعى وأنماط الاستثمار :

لقد شاعت أيضا الشكوى من اتجاه الاستثمار فى مصر الى فروع غير منتجة أو قليلة الانتاجية من وجهة نظر المجتمع ، كالمضاربة على

الأراضي والاسكان الفاخر والتجارة وفروع الصناعة والخدمات ضعيفة الأثر في دفع عجلة التنمية كصناعة المشروبات الغازية أو السياحة . وكذلك شاعت الشكوى من اتجاه الاستثمار الحكومي الى مشروعات المرافق العامة ، خاصة في المدن ، على حساب الاستثمار في الصناعة والزراعة ، مما أدى الى زيادة الاختلال في الهيكل الانتاجي وهيكل العمالة على السواء . ويرد كل ذلك عادة الى سياسة الانفتاح الاقتصادي بما عنته من انحسار دور الدولة في تنمية القطاعات الانتاجية من ناحية ؛ وانحسار دورها في توجيه الاستثمار الخاص الى أوجه النشاط المنتج ، من ناحية أخرى .

هذا التفسير ، كما سبق أن أشرنا ، هو صحيح بالطبع ؛ ولكنه لا يلتفت الى دور ارتفاع معدل الحراك الاجتماعي في تدعيم هذا الاتجاه الى الاستثمار غير المنتج أو ضعف الانتاجية .

فكثير مما يسمى بالاستثمار غير المنتج أصبح هو نفسه من رموز الصعود الاجتماعي ، كبناء مساكن الطوب الاحمر في الريف ، والاستثمار في سيارات النقل بين القرى والمحافظات أو في سيارات التاكسي داخل المدن . وبعضها يمثل استجابة غير مباشرة لنفس الرغبات كالاستثمار في تجارة الاستيراد واقامة البوتيكات بل وصناعة المشروبات الغازية نفسها التي تمثل لكثيرين من أفراد الطبقات الصاعدة رمزا غربيا لهذا الصعود . ان النمو المذهل في الاستثمار في المباني السكنية لا يعود لمجرد النمو في السكان أو عدد الزيجات ولا حتى لمجرد الارتفاع في متوسط الدخل ، بل يعود أيضا الى نمو طموحات جديدة لنوع جديد من المسكن يتخذ هو أيضا رمزا مهما من رموز الترقي الاجتماعي .

بل ان هناك علاقة وثيقة بين غلبة الاستثمار غير المنتج بصفة عامة ، أي بصرف النظر عن هذا النوع أو ذاك من الاستثمار ، وبين الحراك الاجتماعي . ذلك أن كثيرا مما يسمى بالاستثمار غير المنتج هو في العادة أسرع عائدا وأقل مخاطرة من الاستثمار الزراعي أو الصناعي ، ومن ثم فهو أكثر ملاءمة لافراد يستعجلون اثبات رقيهم

الاجتماعى ، وقد يتطلب أيضا مستوى منخفضا نسبيا من التعليم والخبرة ، مما يلائم أيضا الطبقات حديثة العهد بالثروة والتعليم، بينما تناسب فروع النشاط الانتاجى طبقات أكثر استقرارا وأشد ثقة وأرقى تعليما وأقل لهفة • من ناحية أخرى نجد أن كثيرا من أبناء الحرفيين أصبحوا يفضلون الوظيفة والاعمال المكتبية أو الاعمال « النظيفة » عموما ، التى أصبحت تؤهلهم لها شهاداتهم الجامعية الجديدة ، على ممارسة الحرف التى لم تجلب لآبائهم وأجدادهم الا الضعة • ان هذا لا يفسر فقط التدهور الذى أصاب كثيرا من الحرف والانخفاض فى كفاءة كثير منها ، بل يفسر أيضا ، ولو جزئيا بالطبع، هذا التضخم السرطانى فى نصيب الخدمات فى هيكل العمالة والناتج القومى على السواء •

ان ملاحظات مماثلة يمكن أن نوردها أيضا فيما يتعلق بالاستثمار العام وقلة حظ فروع النشاط الانتاجى فيه • ان جزءا كبيرا من انفاق الدولة على المرافق العامة يرتبط ارتباطا وثيقا بارتفاع معدل الهجرة من الريف الى المدن ، وهى ظاهرة وثيقة الصلة بمعدل الحراك الاجتماعى • كما أن التوسع فى الانفاق على مشروعات الطرق والكبارى العلوية والانفاق والكهرباء والمياه والصرف الصحى ، والتخاذل فى حماية الاراضى الزراعية من زحف المبانى السكنية عليها ، هو فى جزء منه رضوخ للضغوط الاجتماعية الآتية من طبقات جديدة لا يمكن أن تتخلى عن المطالبة بتوصيل الكهرباء الى سلعهم المعمرة الغالية ، والمياه ومشروعات الصرف لمساكنهم الجديدة ،وتصر على الزحف على الاراضى الزراعية وتجريفها رضيت الحكومة بهذا أو لم ترض • من المؤكد أن الحكومة كان باستطاعتها فرض القيود على الاستثمار الخاص غير المنتج وملاحقته بالضرائب العالية وتوجيه جزء منه الى استثمارات أكثر جدوى من وجهة نظر التنمية ، ونحن لا نستهين بما يمكن للحكومة أن تفعله فى هذا المجال لصالح التنمية، ولكننا نريد فقط أن نلفت النظر الى قوة الموانع الطبقية أمام فرض مثل هذه القيود •

الحراك الاجتماعى وعجز الميزانية ومعدل التضخم :

ان من المهم أيضا أن نلفت النظر الى العلاقة بين ظاهرة الحراك الاجتماعى وتفاقم العجز فى ميزانية الدولة ، أى عجز الحكومة عن توليد ايرادات تتزايد بنفس معدل زيادة نفقاتها • ان تراخى النمو فى الايرادات العامة لا يعود الى انخفاض معدلات الضريبة بقدر ما يعود الى ارتفاع معدل التهرب من دفعها • وقد شاع تفسير التهرب من الضرائب بتدهور مستوى الاخلاق وضعف الشعور بالانتماء للوطن • وهنا أيضا نجد تجاهلا معيبا لظاهرة الحراك الاجتماعى ولأثر تغير المواقع الطبقية لكل من ممولى الضرائب ومحصليها ومشرعيها على السواء •

فكثير من أصحاب السلطة فى اصدار التشريع الضريبى هم أنفسهم من أصحاب الدخول والثروات الجديدة ، ومن ثم فهم من أقل الناس استعدادا لسد ما فى قوانين الضرائب من ثغرات ، ومن أقل الناس استعدادا لاخضاع المصادر الجديدة للدخل والثروة لضرائب أو معدلات ضريبية جديدة • وكبار الممولين ، أو بالاحرى كبار الممولين المحتملين ، فى عصرنا الجديد ، يختلفون اختلافا جذريا عن ممولى الضرائب فى الماضى الذى لم يشهد هذه الدرجة من الحراك الاجتماعى • فهم لا يشعرون بدين للدولة ، فى حصولهم على مصادر رزقهم الجديدة ، على النحو الذى كان يشعر به المالك الزراعى أو الصناعى الكبير فى الماضى ، حينما كانت الدولة تقوم بالنيابة عن الملاك بمشروعات الرى والصرف وسائر المرافق وتصون الامن وتحمى القانون ، وتفرض عليهم الضرائب لتمويل كل ذلك • فأى دين للدولة يشعر به أولئك الذين كونوا ثرواتهم من أعمال المقاولة والسمسرة والمضاربة وتأجير الشقق المفروشة ، والذين يشعرون بأن دخولهم وثرواتهم لم تكن الا ثمرة الشطارة والهمة ؟ بل ان كثيرا من هذه الدخول لا يتطلب وجوده أصلا نشاطا ايجابيا من جانب الدولة بل لعله يشترط غيابها • وأى دين للدولة يشعر به المهاجر الذى لم يكون ثروته الا بالاغتراب عن بلده ولم تفعل له الدولة أكثر من السماح له بالخروج ؟

ثم ان حديثى الثراء الذين تتولد دخولهم وثرواتهم من ظروف غير مضمونة الاستمرار ـ كالهجرة وأعمال الوساطة ، هم أقل استعدادا لدفع الضريبة من أولئك الذين يعتمدون فى دخولهم على مصادر متعددة كالزراعة والصناعة • والثراء الحديث الذى مكنك أخيرا من الصعود فى مدارج السلم الاجتماعى أصعب عليك أن تتنازل عن جزء منه من الثراء الذى لم يحدث تغييرا يذكر فى مركزك الطبقى• الثانى بمثابة التنازل عن شريحة من الشحم الزائد عن حاجة الجسم ، والاول بمثابة اقتطاع من اللحم نفسه •

والممولون المنتمون الى طبقات آخذة فى الهبوط يصعب عليهم دفع الضرائب المستحقة لاعتبارات أخرى • فهم يشعرون بالضغينة لانخفاض مركزهم الاجتماعى ويستميتون فى الاحتفاظ بما بقى لهم منه ، ويستنكرون أن تأتى الضريبة لتزيد مركزهم سوءا على سوء • وهم يرون من يعتبرونه أقل استحقاقا لا يكف عن الصعود بسرعة مذهلة دون أن تصيبه الضريبة • وفى ظروف التضخم الجامح يزداد شعور هذه الطبقة بالضغينة اذ يرون دخولهم الحقيقية تتآكل على أى حال بارتفاع الاسعار الذى لا يفيد منه فى نظرهم الا طبقات حديثة العهد بالنعمة •

من المنتمين الى هذه الطبقات الهابطة أيضا محصلو الضرائب أنفسهم ، الذين قد يحمون مركزهم الاجتماعى المتداعى بقبول الهدايا والرشاوى من الطبقة الجديدة الصاعدة ، والذين قد أصيبوا بانهيار نفسى أمام هذه الطبقة الجديدة اذ يراها المحصل تتمتع بتبجح وجرأة غير معهودتين ، ويراها تستهزىء بالسلطة وتتمتع بحمايتها بل وأحيانا بمحاباة الشرطة والقضاء •

وأخيرا فان ارتفاع معدل التضخم نفسه لا يمكن تفسيره بمعزل عن ارتفاع معدل الحراك الاجتماعى • لقد رأينا من قبل كيف ساهم التضخم فى رفع معدل الحراك الاجتماعى ، ولكن الحراك الاجتماعى يساهم بدوره فى تغذية التضخم ، ذلك أن معدل التضخم لا يتوقف فقط على معدل الزيادة فى كمية النقود المتداولة بالنسبة

للمعروض من السلع والخدمات ، بل يتوقف أيضا على سرعة دوران النقود • وقد صادفنا من قبل عوامل تؤدى الى زيادة سرعـة دوران النقود • ووثيقـة الصلة بالحراك الاجتماعى ، كارتفـاع الميـل الى الاستهلاك والميل الى الاستثمار سريع العـائد لدى الطبقات الصاعدة والهابطة على السواء ، الاولى فى محاولة اثبـات صعودها والثانية فى محاولتها المستميتة للاحتفاظ بمركزها • فاذا بارتفاع الميل للاستهلاك وللاستثمار سريع العـائد يضاعف من حدة التضخم ، الذى يضـاعف بدوره من حدة الحراك الاجتماعى [1] •

---

(١) نشر هذا المقـال فى مجلة ((اليقظة العربية)) التى تصـدر فى القاهرة ، عدد يوليو ١٩٨٥ .

الحراك الاجتماعى

وأزمة مصر الاجتماعيـــة والسياســية

ليس من المستغرب فى فترات الحراك الاجتماعى السريع أن تقوى القيم المادية وينخفض تقييم المجتمع لـــا يسمى بفضـــائل الاخلاق • فانفتـــاح فرص للترقى الاجتماعى لم تكن قائمة من قبل يسيل لعاب الطبقـــات الآخذة فى الصعود ، كما يؤدى ازدياد احتمالات التردى والسقوط الى اضـــعاف قدرة الطبقات المهددة فى مراكزها الاجتماعية على مقاومة مختلف وسائل الاغراء المادى • فى مثل هذه الظروف يبدو التمسك بفضائل الاخلاق ، أكثر فأكثر ، من قبيل الترف الذى لايسمح به تغير الاحوال ، وتهون أكثر فأكثر التضحية بالمبدأ والشرف ، وتعلو فى نظر النـــاس قيم الشطارة والسرعة والقـــدرة على انتهاز الفرص وعلى التكيف مع الظروف المتقلبة وعلى تنمية العلاقات الشخصية بذوى النفوذ القـــادرين على فتح أبواب الفرص الجديدة • فى نفس الوقت يضعف تقييم بعض أنماط السلوك التى كانت تعـــد من الفضـــائل فى مجتمع أكثر ثبـــاتا • فاحترام الـــكلمة والالتزام بالوعـــد والوفاء والتمسك بالـــكرامة الشخصية ، هى كلها فضائل تحوى فى طياتهـــا معنى الثبات ، وتفقد قيمتها أكثر فأكثر كلما زاد معدل التغير ، حيث يبدو الثبـــات والاخلاص للقـــديم ، سواء كان هذا القديم صديقا أو زوجة أو وعدا أو مكانا أو عقيدة ، نوعا من العاطفيـــة الزائـــدة التى لا تليق بشخص صاعد ومتحرك •

ان ما شاع تسميته مؤخرا بالتسيب أو الفساد أو عدم الانضباط قـــد لا يكون فى حقيقـــة الامر أكثر من مظاهر ، زادت قليلا أو كثيرا عن الحد ، لقيم الشطارة والسرعة والقدرة على انتهاز الفرص والتكيف مع الظروف ، حتى تعارضت مع ما يفرضه القانون • كما أن ظهور أنواع جـــديدة من الجرائم ، وزيادة معدل أنواع قديمة منها ، لايزيد فى كثير من الاحوال عن تطبيـــق فاضـــح لنفس القيم • ان ظـــاهرة العمارات الجديدة التى تسقط بعد شهور أو أيام من بنـــائها ، وكثرة

الاعتـــداء على أموال الدولة ، وشيوع الرشوة ، وقتل الأب أو الأم استعجالا للميراث كثيرا ما تكون مجــرد مظــاهر لهــذه العجــلة فى الصعود الاجتماعى أو لفزع شــديد من الهبوط . واذا كان النشاط الاقتصادى غير المنتج هو أكثر فعالية فى الاسراع بالصعود الاجتماعى من النشاط الانتــاجى ، فان الجريمة قد تكون هى أكثر أنواع النشاط غير المنتج اسراعا بتحقيق هذا الصعود ، يقوم بها أكثر الافراد عجلة ونفاذ صبر .

على أن الجريمة قــد لا تكون نتيجة للامعان فى تعجل الصعود أو فى الفزع من احتمال الهبوط ، بل قد تكون مجرد تعبير عن الشعور بالاحباط الشديد نتيجة للفشل فى تحقيق الامل . اذ أنه مهما كان حجم الفرص المتــاحة للصعود والترقى فان الآمال فى الصــعود تفوق فى العــادة المتوفر من هذه الفرص . فكم من خريجى الجامعات تستطيع بلاد النفط أو الشركات الانفتاحية استيعابه ؟ ومهمــا فعلت الحكومة من أجل تأجيل الاحبــاط ، فالاحبــاط قادم لا محالة . فالتوسع فى القبول فى الجامعات هو مجرد تأجيــل للاحبــاط وليس منعــا له ، والتوسع فى التجنيد ومد أجله هو أيضا تأجيل آخــر ، والتوسع فى التوظيف فى الحكومة والقطــاع العــام بصرف النظر عن الحاجــة الحقيقية له قــد لا يمثل فى نهاية المطاف أكثر من تقديم اعانة بطالة لأفراد كانت آمالهم أكبر من ذلك بكثير ، واعتراف أخير من الحكومة بأن على كل منهم أن يحل مشكلته الفردية بنفسه .

فى ظروف كهذه لا يجب أن نستغرب أن تنتشر نفس القيموتمتد العدوى الى أوجه من النشاط تعتبر بطبيعتها أشدها مقاومة للعدوى ، أو أكثرها تطلبــا لقيم النزاهة والاستقامة ، كمهنة القضاء والتعليم ، والى القــائمين بالتشريع أو الحفاظ على الامن ، ناهيك عن المشتغلين بالسياسة . ففى مجتمع يشهد معــدلا عاليــا للحراك الاجتماعى تزيد نسبة القــائمين بهــذه المسئوليــات ممن كانوا حتى وقت قريب جدا ينتسبون الى فئــات الدخل الدنيا ، ومنهم من كان دائما يتطلع الى المنصب هروبا من ظروف نشأته ، وقد ينظر الى الاستاذية فى الجامعة أو الى مهنــة القضــاء أو عضوية المجالس النيابيــة أو الاشــتغال

بالسياسة باعتبـارها فى الاساس مصـدرا للرزق • قـد تبدو لـكثير من هؤلاء ، قيم الامانة العلمية فى التأليف الجامعى ، أو نزاهة الحكم وحياده ، أو الالتزام الصارم بالقانون ، زوائد غير ضرورية ، لا تحمل نفس أهمية المنصب كمصدر لتوليد الدخل ، والمطالبـة بها مبالغـة فى التحذلق والحنبلة • بل قد يشعر صاحب المنصب الرفيع بالاستغراب الحقيقى من اصرار البعض على المراعاة الصارمة لهذه القيم والقواعد، وقد يعتبر ذلك من قبيل الرزالة أو ثقل الظل أو الحقد ، خاصـة وهو يرى فى الفرص المتـاحة للترقى والصعود ما يكفى الجميع أو هكذا يتصـور •

ان قرب عهد بعض أصحاب هذه المهن بالصـعود والترقى قـد يجعلهم يستميتون فى الدفاع عما حققوه من نجاح • فكما كان الصعود سريعا قـد يكون الهبوط سريعا أيضا ، وذكرى المهانة القديمة لازالت حاضرة بقوة فى الذهن ، ولم يتحقق بعد الاطمئنان الى المركز الجديد، والمنافسون الحاسدون كثيرون ؛ فيهون دفع أى ثمن فى سبيل الاحتفاظ بما تحقق ، وتهون أعمـال الزلفى والتملق ، ويقبل القيـام بأعمـال أقل كثيرا من الكفاءة وان أريق فى سبيلها ماء الوجه •

الحراك الاجتماعى وروابط الأسرة :

فى غمار الحراك الاجتماعى السريع تميل روابط الاسرة الى التفكك لاكثر من سبب • فالزواج قـد يكون قـد تم فى ظروف مادية لم تعـد قائمة ، حيث أصبح متاحا للزوج الآن (أو الزوجة) فرص لم تكن متاحة من قبل • والحراك الاجتماعى كثيرا ما يتطلب أيضا انتقالا ماديا للزوج أو الزوجة يزعزع ارتبـاطات قديمة • والصعود المادى قـد يكسب أحد الطرفين شعورا جـديدا بالتفوق على الآخر يهـدد الانسجام القـديم • وقـد يحدث الزواج بين طرفين متساويين أو متقاربين فى مستوى التعليم والثقافـة والـكسب ، ولـكن هـذا التقارب يخفى اختـلافا بينا فى ظروف النشأة الاولى مما قد لايتضح الا بعد الزواج فيعكر صفو العلاقة أو يقضى عليها •

والغالب أن يكون أمام الاولاد فرص جديدة لم تكن متاحة للاب بسبب تفوقهم عليه فى مستوى التعليم واتصالهم ببيئات جديدة لم تتح للأب أو الأم أية فرصة للاتصال بها ، فيكتسب الأولاد ثقة بقدرتهم على الكسب والترقى الاجتماعى تفقدهم ما كان لديهم من احترام للبيت الذى نشأوا فيه ، ولا يرون فى خبرة آبائهم ما يدعو للتبجيل لاتصالها بأعمال أو بيئة منبتة الصلة بأعمالهم أو بيئتهم الجديدة . ويحاول الأب أو الأم ممارسة سلطتهما القديمة دون جدوى . وتتمرد البنت على محاولة تزويجها بقريب لها لادراكها أن بامكانها الآن ، عن طريق الزواج، تحقيق الصعود فى السلم الاجتماعى، أو أن لديها من التعليم أو الخبرة أو المال المكتسب من الهجرة ما يؤهلها لذلك ، فتطالب البنت بمزيد من التحرر لا تستسيغه عقلية الأب أو الأم التقليدية . ويزداد الطين بلة اذا كان الاب يتعرض لتآكل دخله الحقيقى مع التضخم حيث تضعف ثقته بنفسه أمام مطالب الاولاد المتزايدة تحت ضغط مظاهر التحول المحيطة بوم ، ويشعره بعجزه عن فرض سلطانه مع فقدانه للقدرة على تلبية مطالبهم، حتى المشروع منها .

قد تساعدنا أيضا ظاهرة الحراك الاجتماعى فى تفسير مانلاحظه من شيوع درجة من التساهل واللين فى معاملة الآباء والأمهات لأولادهم لم تكن معهودة من قبل ، والخضوع لطلباتهم ، والاهتمام باحتياجاتهم ونزواتهم ومظاهرهم وأدائهم المدرسى، على نحو كان يعتبر قبل ثلاثين عاما من قبيل التدليل المفرط . فقد يجوز تفسير ذلك بما تعلقه الطبقات الصاعدة على أولادهم من آمال للارتفاع بمركزهم الاجتماعى ، وخوف الطبقات الهابطة على أولادهم من المعاناة فى مستقبلهم من حدة المنافسة الجديدة التى يتعرضون لها . أضف الى ذلك أن الأولاد يؤدون لآبائهم وظيفة مماثلة للوظيفة التى تؤديها السلع المعمرة من اثبات الترقى والصعود الاجتماعى . فاذا كان من الصعب أحيانا اخفاء آثار النشأة الأولى البادية فى سلوك الأب والأم ، فان من الأسهل كثيرا اخفاء هذه الآثار فى سلوك ومظهر الأبناء والبنات .

الحراك الاجتماعى والتراث الشعبى :

يقول عالم الاجتماع الشهير (سوروكن P. Sorokin) انه بينما تميل الطبقــات الدنيا فى الظروف الاجتماعية الثابتة نسبيا الى تقليد الطبقــات الأعلى منهــا فى أنمــاط سلوكها ، فانه فى الظروف التى تتعرض فيها الطبقات العليــا للانحدار والتدهور على درجات السلم الاجتماعى ، يحدث العكس ، حيث تأخذ الطبقــات الهابطة فى تقليد واقتبــاس أنماط سلوك الطبقات الأدنى منها واعتناق قيمهــا [1] • ولدى من الأسباب العقلية البحتة ما يرجح صحة هذا الاعتقاد ، كما أن هنــاك من ظواهر التحول الاجتماعى فى مصر ما يؤيده • فهنــاك أولا الثقة بالنفس التى تكتسبها الطبقــات الصاعدة بسبب صــعودها نفسه ، والتى تدفعها الى تأكيد صعودها وتقضى على الاستحياءالقديم من التعبير عن نفسها ومواجهة الطبقــات العليا بقيمهــا وعاداتهــا وأنماط سلوكها •

وهناك ثانيا ما يتضمنه الصعود المادى والاجتماعى من انتشــار وذيوع ، اذ لا يعود ثمة ما يمنع الطبقات الصاعدة من غزو الاسواق والمــدارس والجامعات والنوادى والشواطىء بعد أن مكنتها قوتهــا الشرائية الجديدة من ذلك •

وهناك ثالثا القدرة المتزايدة لدى هذه الطبقات على غزو وسائل الاعلام والتأثير فى الرأى العــام ، بسبب زيادة حظهــا من التعليم والقدرة الشرائية على السواء • يحدث العكس بالضبط لأفراد الطبقات العليــا الهابطة التى ينحسر وجودهم المادى وتأثيرهم الثقافى كمــا تنحسر فى نفس الوقت ثقتهم بأنفسهم •

وهكذا تأخذ قيم الطبقــات الصاعدة فى تأكيد وجودها وفرض نفسها على أفراد الطبقات الهابطة نفسها ، وقد يقبلها هؤلاء صاغرين

---

(1) Sorokin, P. : **Social and Cultural Mobility**, the Free Press of Glencoe, Illinois, 1959, pp. 565-8.

وعلى مضض ولـكنهم قد يقبلونها أيضا عن طريق غير شعورى ودون وعى بما يحدث لهم ، كما يتخلون صاغرين أو دون وعى عن بعض عاداتهم وقيمهم القـديمة •

فالاحتقار التقليدى للعمل اليدوى ، الذى ارتبط دائما بانخفاض دخول العمال اليدويين ، يبـدأ فى الانحسار والزوال مع ارتفـاع دخولهم ، حتى يتحول أفراد الطبقـات الهابطة الى قبول القيـام به بدون الشعور القديم بالخجل والاستحياء • ولا يعود الانتساب لعائلة دون أخرى مصدرا للفخر أو الحيـاء • كما ينشر بين الطبقات جميعا تنـاول المأكولات الشـعبية وارتداء الجلبـاب المصرى وتأثيث المنزل بالاثاث العربى ، بعد أن كانت كلها رموزا لمستوى المعيشة المنخفضة• وتنتشر عادات ريفية أخرى كانتشار العناق بين الرجال لدى كل لقاء• ويشيع استخدام الاسماء التى كانت ترتبط تقليديا بالأصل الريفى أو البيئـة المصرية الصميمة فتحل فاطمـة أو زينب محل شوشو ونيللى• كما يعم الاهتمام ببعض الألعاب الرياضية ككرة القدم التى تتميز عن غيرها من أنواع الرياضة بقلة تكاليفها وسهولة متابعتها •

كذلك قد يكون من الممكن بهذا أيضا أن نفسر انتشـار كثير من الطقوس الدينيـة التى كانت الطبقات الأقل احتكاكا بالغـرب أكثر تمسكا بهـا ، والطبقـات العليـا أقل حرصا عليها • كانتشار الحجاب بين مختلف الطبقـات الاجتماعيـة ، والحرص على بدء الخطـابات والمحاضرات باسم الله •• الخ [1] •

الحراك الاجتماعى والتغريب :

لا يجب أن نستغرب مع ذلك أن يقترن هـذا الذيوع لعـادات تقليدية مرتبطة بالتراث الشعبى وصـعودها الى أعلى بذيوع تقليـد عادات غربيـة بحت مقتبسة من الخـارج ومناقضـة تماما للتراث

---

(١) انظر فى هـذا الموضوع أيضـا فصلا سابقا فى هذا الكتـاب بعنوان : « الفضيلة الملائمة اجتماعيا » .

والعادات الموروثة . فالحياة الاجتماعية كيان معقد يمكن أن تجتمع فيه المتناقضات بخضوعه لمؤثرات تأتى من مختلف الاتجاهات وتلبى مختلف الاحتياجات والتطلعات . ان الاتجاه نحو التغريب فى المجتمع المصرى اتجاه قديم وسابق بالطبع على قيام الثورة بما لايقل عن قرن ونصف، ومنذ هذا التاريخ لم ينقطع تياره لحظة وان تفاوت قوة وضعفا مع اختلاف شدة الاحتكاك بالغرب ومع اختلاف طموحات الطبقات المسيطرة على المجتمع المصرى . على أن شيئا واحدا على الأقل ظل ثابتا منذ بدأت حركة التغريب فى بداية القرن الماضى، وهو أن الاقتباس من الغرب كان دائما يستخدم كرمز للتميز الاجتماعى من جانب الطبقات الطامعة فى هذا التميز والقادرة عليه، ومن ثم فقد كانت أكثر الطبقات خضوعا لحركة التغريب هى الطبقات الأعلى دخلا ، ليس فقط بحكم احتكاكها الأقوى بالغرب ، ولكن بحكم قدرتها الأكبر على اقتباس رموز الحياة الغربية ، سلعا كانت أو سلوكا أو معتقدات أو طرقا للتفكير .

وقد ظلت الطبقات الواقعة فى أسفل السلم الاجتماعى حتى قيام ثورة ١٩٥٢ معزولة الى حد كبير عن الاحتكاك بالغرب ومحرومة فى نفس الوقت من القدرة على تقليده حتى لو تطلعت اليه . ثم بدأت حركة التغريب تمتد الى هذه الطبقات بالتدريج فى الخمسينات والستينات مع ارتفاع دخولها وانتشار التعليم بين صفوفها وزيادة تعرضها لوسائل الاعلام الآخذة فى الانتشار ، ومع نمو المؤسسة العسكرية وتحديث وسائل الانتاج بارتفاع معدل التنمية منذ منتصف الخمسينات . على أن امتداد حركة التغريب الى أسفل لم يشهد فى تاريخ المجتمع المصرى معدلا كالذى شهده فى السبعينات بسبب ازدياد معدل الحراك الاجتماعى نفسه . فمع استمرار انتشار التعليم فى صفوف طبقات المجتمع الدنيا وامتداده الى الاقاليم ، وارتفاع مستوى الدخل لدى شرائح واسعة من هذه الطبقات ، وهجرة أعداد غفيرة منها ، زاد احتكاكها بالغرب وزادت قدرتها على تقليده فى نفس الوقت. صحيح أن الهجرة كانت أساسا الى بلاد عربية ولكنها بلاد عربية سمح لها مستوى دخلها بادخال أنماط للاستهلاك وبعض العادات الغربية التى لم تكن مألوفة لتلك الطبقات الصاعدة فى مصر ، كما أن

الهجرة الى البـلاد العربية ، عن طريق رفعهـا لمستوى الدخول ، سمحت باتصال أكبر بالمجتمعات الغربية مباشرة •

لقد ظلت ممارسـة بعض العادات الغربيـة رمزا لتأكيد الترقى الاجتماعى لدى الطبقـات الصاعـدة كما كانت رمزا للتميز الاجتماع للطبقـات العليـا قبل الثورة • ولـكن الجديد فى الامر هو اختلاف طبيعـة التغريب الذى يجرى الآن عن التغريب الذى كانت تحمـله الارستقراطية الزراعية والرأسمالية القديمة ، بحكم اختلاف الطبقات المقلدة والمجتمعات المقلدة وقنوات التغريب فى الحالين •

فالطبقات المقلدة الآن هى طبقـات حديثة العهد بمستوى الدخل العـالى وبالتعليم على السواء ، وهى لذلك أقل ثقـة بحقها فى هـذا الصعود مما كانت الطبقـات العليـا القـديمة طويلة العهـد بالثراء والسيطرة ، وأقل قـدرة على تشرب أنماط السلوك الغـربى الأكثر تعقيدا • وهى طبقـات أكثر صلة بالقرية مما كانت الطبقات العليـا القديمة كما أن جزءا من تغريبها يأتى الآن عن طريق غير مبـاشر ، بالاتصال بمجتمعات عربيـة متلقية من الغرب بدلا من أن يكون التلقى عن الغرب مباشرة •

والطبقات المقلدة الآن تتصل بالغرب فى وقت ساد فيـه ما قد يسمى بنمط الحياة الأمريكى ، ويتراجع فيـه النمط الأوربى فى التعليم والاستهلاك وقواعـد السلوك على السواء • وهى تتعرض لوسـائل اعلام تأثرت أيضـا بنمط الحيـاة الأمريكى أكثر من ذى قبل ، ويحتل فيها التليفزيون مكانة أكبر بكثير من مكانة الصحف والاذاعة فى التأثير، بل وقـد تـكون مكانة أكبر من مكانة المـدرسة التى كانت قنـاة التغريب الأساسية فى الماضى •

ليس من الغريب اذن أن يكون نمط التغريب الجديد مختلفا أشد الاختلاف عن نمط التغريب الذى كان عملاؤه ينتمون الى الارستقراطية الزراعية والرأسماليـة الـكبيرة • فهو أولا يميل الى أن يكون أكثر سطحية وأشـد تعجلا ، يتصل بالمظاهر الخارجية أكثر من اتصـاله بالقيم والعقائد ، ويتعلق بسلع الاسـتهلاك أكثر مما يتعلق بأنمـاط التفكير • وهو تغريب يختلط اختلاطا غريبـا بقيم تقليـدية وعادات

فالطبقات المقلة الآن هى طبقــات حديثة العهد بمستوى الدخل كان يصــعب التمييز بين المصرى والأجنبى • وهــو تغــريب لسلوك الشباب والنــاشئين أكثر منه تغريبــا للآباء والأمهات ، بعد أن كان التغريب يشمل أفراد الأسرة كلها بنفس الدرجة ، الأمر الذى يضيف عاملا جديدا الى عوامل سبق ذكرها لزيادة الفجوة بين الأجيال •

ان كل هــذا من شــأنه أن يلقى بعض الضــوء عل ىذلك الميل المتزايد الى تفضيل ماهو أجنبى ، وخاصة ماهو أمريكى ، على ما هو وطنى ، وهذا الاقبــال المذهل لدى الشباب الى تقليد الزى الامريكى، والاهمــال المخطط فى ارتداء الثياب على النحو المعروف لدى الشباب الامريكى• وتفضيل المأكولات والمشروبات السريعة وأنماط قص الشعر والرقص على الطريقة الامريكية ، وهذا الغرام بكل ماهو أتوماتيكى وجاهز للاستعمال الفورى ، والاقبــال على تعلم الانجليزية وارسال الأولاد الى المدارس الأجنبية والتزوج من أجنبيات ، وشيوع الاحتفال بأعياد الميلاد لدى الطبقــات الصاعدة التى لم تكن تتذكر ، حتى وقت قريب ، تواريخ ميلاد أبنــائها •

الحراك الاجتماعى والمناخ الثقافى :

لم يكن هنــاك بد من أن ينعكس كل هــذا على المناخ الثقافى ، بالمعنى الضيق للثقافــة ، أى نتــاج الفكر من آداب وفنون ، سواء من حيث مضمون الفكر نفسه أو وسائل التعبير عنه •

فقد اعترى اللغــة الدارجة ولغة الــكتابة خلال الثــلاثين عاما الماضية تغير ملفت للنظر وجــدير ببحث مستقل يعكف عليــه بعض باحثينا الاجتماعيين ، ولــكن من المؤكد أن من بين أهم أسبابه ظاهرة الحراك الاجتماعى التى نتكلم عنهــا • لقــد بدأت الثورة منذ أيامها الأولى بالغــاء رسمى للالقــاب ، من باكوية وباشوية ، ولــكن ما كان يمكن أن يحدث هذا الالغاء فى الحيــاة اليومية لولا تطابقه مع تغــير العــلاقات الاجتماعية • وقــد تحقق هــذا التطابق بالفعل حتى كاد يصبح استخدام هذه الألقاب أقرب الى السخرية منه الى التبجيل •

ومن ناحية أخرى دخلت الى اللغـة كلمات وتعبـيرات جـديدة تعبر عن هذا التغير فى التركيب الطبقى • فقد استعير مثلا فى وصـف رئيس الجمهـورية وصـف ارتبط تقليـديا بالحـرفيين وهو وصـف « الريس » ، الذى شـاع استخدامه فى الاشارة الى أى رئيس أو حتى الى أى شخص لا يعرف اسمه ، بدلا من الاشارات القـديمة مثل « يا حضرة » و « يا أستاذ » • شـاع أيضا استخدام كلمات أو عبارات تعبر عن القيم الجـديدة المرتبطة بالتغير الاجتماعى السريع ككلمات (طنش) و (فوت) و (مشى أمورك) و (ماشى) ، كما زاد اقحام كلمات انجليزية فى الحديث والـكتابة بمبرر أو بدون مبرر، وزاد استعمالها فى تسمية المتاجر والمأكولات والمشروبات ، كمـا زاد عدد الـكلمات المهجنة التى تجمع بين العربيـة والانجليزية ، وزاد الاستهتار بقواعد العربية الفصحى •

وفى الموسيقى دشن منذ الشهور الأولى للثورة نمط جـديد من التأليف الموسيقى والغنـاء يتميز بسرعـة أكبر ومدة أقصر وكلمات أسهل ، ودخلت معان والحان شعبية لم تكن تقبل الاذاعـة الرسمية من قبل اذاعتهـا الا فى أضيق الحـدود • وقد سبق أن أشرنا الى زيادة الاقبـال على الموسـيقى العربيـة حتى من جانب الطبقـات الأعلى ثقـافة وهى التى كانت تعتبر تذوق الموسيقى الغربية ، دون العربية ، هو معيار الرقى فى الذوق الفنى •

وفى المسرح والسينما والمسلسلات التليفزيونيـة بدأ يتربع على عرش التمثيل شخصيات تنتمى كثرتها الى الطبقـات الشعبية أثرت ظروف نشأتها على لغـة التعبير وأسلوب الحوار ومضمون العمل الفنى نفسه ، كما تأثر كل هـذا باتساع جمهور المشاهـدين المنتمين الى نفس الطبقـات الشـعبية ، فقدم لهم ما يرضيهم وما يستجيب لطموحاتهم • لقـد كانت التمثيليات فى الماضى ، اذا أرادت تصـوير شخصية شعبية ، استخدمت ممثلا ينتمى الى الطبقـة المتوسـطة ، فأصبحت الآن تلجأ الى ممثلين من الطبقـات الشـعبية لأداء أدوار أدوار الباشوات القـدامى • وكان الموضوع المحبب والاكثر شيوعا فى المسرحيات والأفلام فى الماضى يدور حول تأكيد أن الفقر ليس عيبا،

فاذا أصبح الفقير فيهـا غنيا فانما يحـدث ذلك بسبب صدفة لايمكن أن تتكرر ، كالعثور على كنز ، أو طاقيـة للاخفاء أو الزواج من فرد من أسرة ارستقراطية ، ولـكن سرعان ما يعود الفقـير الى أصـله المتواضـع بعـد أن أدرك ما يجره المـال من شقاء • أما الآن فان أكثر المسرحيات أو الافـلام نجاحا هى تلك التى تسخر من الطبقـات العليـا الآخذة فى الانحدار ، ولا تتكلم عن فضـائل الفقر وانما عن امكانية الثراء ، والثراء الآن لا يأتى صـدفة وانما بالعمل الشاق ولو كان عملا « غير منتج » [1] • وفى الـكتابات الاقتصادية والاجتماعية زاد الـكم المطروح فى الصحف والـكتب والاذاعة والتليفزيون على نحو لم يكن مألوفا قبل الثورة ولـكن اتسم كثير منهـا بالتسرع فى الـكتابة وانخفاض مستوى الدقة فى التعبير وانحطاط اللغة العربيـة المستعملة مع شيوع اقحام الكلمات الانجليزية بغير مبرر على تعبيرات عربية واضحة بذاتهـا ، أو حتى الاكتفاء بكتابة الـكلمات الاجنبيـة بحروف عربية • كما زاد الاهتمام باستخدام المصطلحات الفخمة التى توحى باتساع العلم دون أن تساهم هذه المصطلحات فى توضيح القضية محل البحث بل وحتى لو زادت الامر غموضا • وزاد الميل الى اطلاق الاحكام المطلقـة والتغاضى عن الاسـتثناءات والتحفظـات ، وكلها ظواهر قـد تكون شـديدة الصلة بما نحن بصدده من صـعود أفراد تلقوا تعليما متعجلا لم يتشربوا خلاله تشربا كافيا لا باللغة العربيـة الصحيحة ولا الأجنبيـة ولا بأسلوب التفكير المنطقى والتعبير العلمى، ويعتبرون استخدام اللغة الأجنبية بدورها رمزا للصعود الاجتماعى ، أو يعتبرون الـكتابة والنشر فى الاساس مصدرا للرزق ، ويبدون أتم الاسـتعداد للـكتابة فى موضـوعات لم يكونوا ليختـاروها بمحض

---

(١) ليس من الصعب اذن تفسير النجاح الكبير الذى حققته أفلام مثل « خللى بالك من زوزو » فى منتصف السبعينات ، والمسلسل التليفزيـونى « رحلة المليون » فى منتصف الثمانينات ، وقبل هذا وذاك النجاح الكاسح لمسرحية « مدرسة المشاغبين » رغم بعد فكرتها الاساسية عن قضـية الصراع الاجتماعى ، بما تضمنته من سخرية يوجهها تلاميذ لايمكن ان تخطىء العين انتسابهم للطبقات الشعبية ، الى ناظر ومدرسة ينتمى كلاهما الى الطبقة المتوسطة الاخذة فى الانحدار ، سواء كان موضوع السخرية هو الحديث بالفصحى أو الاشتغال بالفلسفة او المطالبة بالانضباط .

ارادتهم ، فهم لا يكتبون بقدر ما يستكتبون ، وتفرض لهم المواعيد الصارمة للانتهاء من تقديم البحث أو المقال فيقدمونها استعجالا للمكافأة ولو على حساب القيمة الحقيقية لما يكتبون •

بل قد يكون ثمة علاقة وثيقة أيضا بين ظاهرة الحراك الاجتماعى وشيوع تفسيرات للدين أقل عقلانية مما كان شائعا بين الطبقات الأكثر حظا من الثقافة والتعليم ، والتى سمح لها اختلاطها الطويل بثقافات مغايرة بدرجة أكبر من المرونة والتسامح، وازدياد قبول هذه التفسيرات الأقل عقلانية حتى من جانب الطبقات الأكثر ثقافة • ان هذه الملاحظة قد تنبهنا الى خطأ التحسر على عصور « ذهبية » ماضية سادت فيها تفسيرات أكثر عقلانية للدين ، والاستغراب من أن ما كان مقبولا من طه حسين وعلى عبد الرازق فى العشرينات لم يعد مقبولا الآن • اذ قد لا يعكس هذا التطور تقدما أو تخلفا بقدر ما يعكس تحولات اجتماعية وطبقية •

الحرك الاجتماعى والتبعية السياسية :

لقد شاعت الشكوى من تبعية السياسة المصرية لقوى خارجية، ومن تخاذلها أمام التسلط والتوسع الاسرائيلى ومن تنكرها لقضية الوحدة العربية • وقد يبدو الأمر لأول وهلة متعلقا فقط بتغير اتجاه السلطة السياسية وشخصية القائمين بها وفرض الأجنبى لارادته على صانعى السياسة المصرية • ولا شك أن كل هذا صحيح ، ولكن من الخطأ أن نتجاهل أثر التغير الذى لحق بقاعدة المحكومين أنفسهم • فالذى تغير ليس هو فقط ما يصدر من قرارات سياسية من عل بل قد يكون التغير الأكثر خطورة هو مدى استعداد المحكومين لقبولها أو الانصياع لها أو السكوت عليها • وفى رأيى ان هذا التغير قد حدث أيضا ، وانه أكثر خطورة من تغير اتجاهات السلطة ، وانه هو الذى يشكل أهم أسباب الاطمئنان لدى القوى الخارجية ، كما أنه تغير وثيق الصلة بظاهرة الحراك الاجتماعى التى نحن بصددها •

فمن نافلة القول أن نعود الى التذكير بأن سيطرة قوة خارجية

على مجتمع ما لا يمكن أن تتحقق الا بتحالفها مع قوى اجتماعية داخلية تتحد مصالحها مع المصالح الخارجية • وقد دأبنا فى مرحلة التصدى للاستعمار فى الخمسينات والستينات ، كلما أشرنا الى الاستعمار ، أن نضيف على الفور الاشارة الى « أعوانه » أو « أذنابه » مشيرين الى تلك القوى الحليفة فى الداخل • لابد اذن للتبعية من وكلاء محليين • وقد كان للاستعمار البريطانى وكلاؤه المتمثلين فى الارستقراطية الزراعية والرأسمالية المالية والتجارية ، والذين لم تتحد فقط مصالحهم المادية بمصالحه ، بل كانوا أيضا يشعرون بنوع من الولاء النفسى والفكرى له ولثقافته • ولم يكن هناك مفر لعبد الناصر فى عراكه مع الاستعمار من أن يقضى أولا على نفوذ وسيطرة هؤلاء الوكلاء المحليين •

كان عبد الناصر يمثل مصالح جديدة تماما ، أفادت بلا شك من معركته ضد القوى الخارجية ، ومن ثم أخلصت فى ولائها له ولسياسته • كان هناك بالطبع ضباط الجيش الذين ورثوا مراكز الارستقراطية المعزولة ، كما كانت هناك الشرائح الواسعة من المهنيين وعمال الصناعة الذين أفادوا من سياسات التأميم والتنمية ، وصغار المزارعين المستفيدين من قوانين الاصلاح الزراعى • كان لكل هؤلاء مصلحة أكيدة فى التخلص من التبعية ، ومن ثم اتسقت الميول النفسية لتلك القاعدة من المحكومين مع سياسة الاستقلال الاقتصادى والسياسى التى تبنتها السلطة •

ثم حدث انقلاب السادات على السياسة الناصرية ومسيرته فى طريق التبعية ، وهى مسيرة تعاطف معها بالطبع الطبقات التى ضربت فى عهد عبد الناصر والتى طمحت الى الافادة من الارتباط من جديد بالسوق الرأسمالى والشركات الدولية بل ومن التجارة مع اسرائيل والقيام بأعمال الوساطة لها متى قدر للعلاقات الاقتصادية مع اسرائيل أن تنشأ وتنمو • كل هذا صحيح ومعروف • ولكن الجديد فى الأمر أن هناك من أفراد الطبقات الدنيا الآخذة فى الصعود منذ الخمسينات ، والتى بدأت تطفو على السطح بقوة فى السبعينات ، من لا يتخذ موقفا معاديا من التبعية الاقتصادية والسياسية لأسباب

تتعلق بهـذا الصعود نفسه ، وان كان هذا الصعود يعود فى جزء هام منه ، وياللسخرية ، لسياسة رفض التبعيـة والتصدى لها • من الخطأ اذن أن يقتصر التحليل الطبقى لسياسة الانفتـاح الاقتصادى وعودة الرأسماليـة الى الاشـارة الى الـدعم الآتى من الرأسماليـة وكبار المزارعين والمقاولين الكبار والتجار أو من يسمون عادة «بالطفيليين»[1]، بل يجب فى رأيى الاعتراف بصراحة بأن هنـاك « دعمـا » من نوع آخر تقـدمه الطبقات الدنيا الصاعدة ، أو على الأقل شرائح واسعة منها ، لسياسـة التبعيـة والانفتاح على الغرب وعلى اسرائيل ، قد لايزيد هـذا الـدعم فى كثير من الأحوال على السـكوت أو السلبية واللامبالاة ، ولـكن هذه السلبية واللامبالاة نفسها تمد الاتجاه نحو التبعية بقوة لا يمكن الاستهانة بها •

لقد أشار بعض الـكتاب الى أن هنـاك ، فضـلا عن ظـاهرة الاستعمار ، ظـاهرة « القابلية للاستعمار » • وقد نعدل هذا التعبير تعديلا طفيفا فنشير الى « القابلية للتبعيـة » ، ونقصد بذلك موقفـا نفسيا لا يتعلق بالضرورة بتحقيق مكاسب مادية من الارتباط بالقوى الخارجية بل قـد يتعلق فقط بضعف الشعور بالولاء للوطن والكرامة القومية ، وضعف الحمية والحماس لقضايا وطنية مجردة ، والانصراف الى الاهتمام بقضـايا معيشية يومية ، والانشغال بلوازم الصـعود الاجتماعى للفرد وأسرته ، أو بمنع التـدهور ومحاولة الحفـاظ على المركز الاجتماعى • ان هذا الموقف النفسى قد لا يصل الى حد العمل الايجابى لتدعيم روابط التبعية للخارج ولـكنه يشكل احتياطيا فعالا لحماية ودعم من يقوم بهذا النشاط الايجابى •

هذه الحماية وهـذا الدعم للقوى المستفيدة من التبعيـة قـد يبلغان أقصى درجة من الخطورة عندما يتولى السلطة السياسية أفراد يحملون هـذا الشعور الذى اسميناه « بالقابلية للتبعيـة » • ومن

---

(١) انظر كمثال لهذا الموقف :

د. ابراهيم العيسوى : **مستقبل مصر ، دراسة فى تطور النظـام الاجتماعى ومستقبل التنمية الاقتصادية فى مصر** ، دار الثقافة الجديدة ، ١٩٨٣ .

المؤكد أن السلطة السياسية فى السبعينات كانت تتسم بهذا الوصف ، وان كثيرا من مواقفها وتصريحاتهـا كانت تعكس هـذا الضـعف فى الحمية الوطنية ، ونوعا من اللامبالاة بالقضـايا القومية والمبدئيـة ، والميل الى النظر الى الوطن باعتبـاره فى الأساس مصـدرا للرزق ، وقلة الصبر على شعارات الوحدة والقومية العربية التى تطالب بالوحدة مع من وصفتهم السلطة السياسية « بالأقزام » وعدم التحضر ، اذا قورنوا برجالات الغرب واسرائيل .

ان نفس الملاحظة تنطبق أيضا على كثيرين من أعضـاء المجالس النيابيـة فى السبعينات والثمانينات . فمن المؤكد أنه وان كان من بين هؤلاء من يمكن اعتباره من المستفيدين مباشرة من علاقات التبعيـة ، فان منهم أيضا من من شـأنه أن يحقق مصالح مادية أكبر فى ظـل سياسة مناقضـة تماما لسياسة التبعيـة ولـكن اصـابة هذا المرض النفسى العضال الذى ولدته حمى الحراك الاجتماعى السريع .

ان هذا قـد يفسر لنـا كثيرا من الظواهر السياسية التى قـد تستعصى على الفهم بغيره . فحتى تلك الطبقات ذات المصلحة الأكيدة فى الاشتراكية تبـدو أحيـانا وكأنها تخلت عن قضـية اعادة توزيع الدخل وعن التمسك بالقطاع العـام . والطلاب الذين كانوا يقودون المعارك السياسية فى الجامعات حتى الخمسينات يبدون أحيانا وكأنهم قـد فقدوا الاهتمام بقضايا الوطن وانشغلوا بكسب الرزق أو متابعة المبـاريات الرياضـية . انهم بالقطع ليسوا من المستفيدين من التبعية ولـكنهم أصيبوا بمرض القابلية لها . وعنـدما تبـدو لنـا السلطة السياسية وكأنها مشغولة عن القضايا القومية بأمور تكنوقراطية بحت، كاعداد الخطة واصـلاح المجارى وتنظيم المرور ، فالأمر لا يرجع فقط الى مجرد فرض الارادة الخارجية عليها ، وانما يعكس أيضـا تحولا نفسيا للممثلين السياسـيين لتلك الطبقـات الصـاعدة التى انصرف اهتمامها الى مثل هـذه الأمور . وعندما تجـد النـاس يميلون أكثر فأكثر الى فهم الديمقراطية السياسية لا بمعنى حرية تكوين الأحزاب وحرية الاختلاف حول كامب دافيد أو العلاقات الخارجية أو العربية ، بل بمعنى الـكشف عن انحراف وزير أو الاستجابة لمظلوم فى ترقيـة

أو حق المنـاداة بسيولة المرور وتوصيل الميـاه الى الأدوار العليا ، فالأمر هنـا أيضا يعكس اهتمامات طبقات تعتبر مثل هذه القضـايا اليومية أهم مشاغلها ومصـدر قلقها ٠ وعندما تجد ضعفا لدى السلطة السياسية فى الاهتمام بقضايا الوحدة العربيـة أو ميلا الى اعتبـار العلاقات الاقتصادية أهم جوانب العلاقات العربية والى اعتبار مطلب الوحدة السياسية مطلبـا عاطفيا من مخلفات الماضى ، فالمسألة لاتعود فقط لألاعيب القوى الخارجية واسرائيل بل تعكس أيضا ميلا حقيقيا لدى الطبقـات الاجتماعية الصاعدة الى اعلاء الاعتبارات الاقتصادية على غيرها ، وقلة صبر لديها على قضايا الانتماء أو التضامن العربى٠

بل ان من الطريف أن نلاحظ موقف السلطـة السياسـية منـذ السبعينات من قضـية الديون الأجنبية بالمقـارنة بموقف السلطـة منها قبل ذلك ٠ كانت السلطة فى السبعينات تبدى درجـة مذهلة من عدم الاكتراث بتزايد الديون الأجنبية وما تستتبعه من تبعية من ناحية وما تشكله خدمتها من أعبـاء على ميزان المدفوعات وما تدل عليه من عجز عن التنمية ، من ناحية أخرى ٠ بل وصل الأمر الى حـد مباهاة بعض رجال السلطة بالقـدرة على عقد الديون رغم ارتفاع أسـعار فوائدها ٠ ان الأمر يرجع فى الأسـاس بالطبع الى ضـعف الالتزام الوطنى للسلطة فى السبعينات والى قوة الضغوط الخارجيـة فى نفس الوقت ، ولـكنه لا يخلو أيضـا من صلة بنظرة الطبقات الجـديدة الصاعـدة الى الاسـتدانة ٠ ففى فترات الحراك الاجتماعى السريع المرتبط بمعدل مرتفع للتضخم تصبح الاسـتدانة شطارة ، اذ يفيـد المدين على حساب الدائن من انخفـاض قيمـة النقود ، ويقل عبؤها النسبى مع تحسن مركز المدين ٠ ولـكن ما قد يكون مفيدا لفرد أو طبقة قـد يمثل كارثة اذا طبقته الدولة ٠

لقد كان عبد النـاصر فى الستينات يقول ان الحرية هى حـرية الحصـول على رغيف الخبز ، وكان يعكس بذلك موقفا طبقيـا بلا جدال، بعد أن كانت الحرية تفهم أساسا بمعناها السياسى قبل الثورة٠ أما فى السبعينات فقـد كانت تفهم أساسـا لا بالمعنى السياسى ولا بمعنى توفير الخبز ، وانما بمعنى حرية الصعود على السلم الاجتماعى

أيا كانت الدرجة التى تصعد منها . ومن ثم فان السلطة السياسية فى السبعينات كانت قليلة الصبر مع من يفهم الحرية بأى من المعنيين القديمين : المطالبين بحرية سياسية حقيقية والمطالبين برغيف الخبز على السواء . وانما كانت تبدى تفهما تاما لمن يطالب بحرية الصعود بشرط ألا يهدد مراكز من هو أعلى منه . ومن ثم فانه ليس صحيحا أن السادات لم يتمتع بالتأييد الحقيقى الا من جانب الرأسماليين وأصحاب الامتيازات القديمة والطفيليين من الوسطاء ، بل انه قد صادف تأييدا من جانب شرائح واسعة من المستفيدين من الهجرة أو التضخم أو خدمة الأجنبى ولو كانوا ينتمون فى الأصل الى مراكز اجتماعية دنيا .

لقد ردد بعض المعلقين على أزمة مصر السياسية القول بأن أصل المشكلة يرجع الى افتقار المجتمع والسلطة السياسية الى مشروع حضارى أو قومى ، وهى عبارة فضلا عن غموضها قد تخفى من الحقائق أكثر مما تكشف . فالحقيقة هى أن لكل فرد مشروعه ولكل طبقة مشروعها ، ويندر أن يفتقر الفرد أو الطبقة الى مشروع للصعود والترقى. والمجتمع بأسره يتحدد مشروعه للترقى بمشروعات الطبقات المسيطرة أو الأكثر تأثيرا . فالشكوى اذن لا يجب أن تكون من افتقاد مشروع للنهضة بل من تغير مضمونه بتغير الطبقات المؤثرة، اذ أصبح مشروع المجتمع المصرى ، اذا جاز هذا التعبير ، هو مشروع الطبقات المهمومة بالرقى المادى وتثبيت وضعها النسبى الجديد . فى سبيل تنفيذ هذا المشروع تندثر المشروعات القديمة القائمة على الاعتزاز بالكرامة الوطنية والتضامن مع بقية العرب ومع قضية الفلسطينيين ، اذ لا يبدو أن فى الوقت والجهد متسع للانشغال بهذا وذاك .

ان من الخطأ مع ذلك أن نتوقع أن تكون كل شرائح الطبقات الصاعدة من المؤيدين لسياسات التبعية ، فمما لاشك فيه أن شرائح منها قد انضمت الى المعارضة ، وان كانت المعارضة تتكون فى الأساس ، كما لابد أن نتوقع ، من الفئات الاجتماعية التى أضيرت من التحول الاجتماعى والاقتصادى الراهن . من بين طوائف المعارضة طائفة يهمنا التركيز عليها هنا بوجه خاص اذ أنها تمثل طرازا

جديدا على السياسة المصرية يختلف عن المعارضة التقليدية التى تتمثل فى أصحاب الامتيازات القـديمة التى تطمح فى مزيد منهـا أو التى أضيرت ضررا محققا فى غمـار الحراك الاجتماعى • هـذه الطائفـة التى نعنيهـا تنتسب اجتماعيـا الى شرائح حققت بعض التحسن فى مركزها المـادى والاجتماعى بسبب ما حدث من حراك اجتمـاعى ، ولـكنه تحسن لا يتناسب مع درجة طموحها وتقديرها لذاتها ، وهى تضم فى الأساس عددا من المثقفين الذين ينتسبون فى نشأتهم للطبقات الدنيا ثم سمحت لهم ظروف تعلمهم ونشـاطهم بالترقى ، ولـكنهم يتمتعون ، بالاضـافة الى ذلك بدرجة من الطموح والثقـة بكفاءتهم تتجاوز ما حصلوا عليه من مزايا • هؤلاء انضموا لصفوف المعارضـة مدفوعين بشعور قوى بقلة العدالة فى نظـام لا يوفر لهم القيـادة والسيادة ، رغم استحقاقهم لها ، ويسمح بصعود فئات أخرى فوقهم لا لسبب غير قدرتهـا الزائدة على التزلف والتسلق أو ارتباطاتهـا القديمة بالسلطة • هذه الطائفة من المثقفين انضمت حديثا الى صفوف اليسار ولـكنها تختلف اختلافا جذريا فى نفسيتها وتطلعاتها عن رجال اليسار القـديم • فـكثيرا ما تجـدهم ، رغم يساريتهم ، يحتفظون بعلاقات قوية مع ذوى النفوذ أو المـلاءة المـالية • وتجـدهم رغم تنديدهم المستمر بالتبعيـة يوثقون صلاتهم بمراكز البحوث الأجنبية والهيئات الدولية • وتجدهم رغم تعبيرهم عن الولاء والاخلاص لرجال اليسار القـدامى يتكئون عليهم من أجل الصعود والبروز على سطح الحيـاة الثقافية وقد يصبحون أول من يتنكر لهم اذا حـدث وتطلب استمرار صعودهم مثل هذا التنكر •

خاتمــة ونظرة الى المستقبل :

أرجو ألا يكون فيما قلت رغم كثرة ما فيه من ملاحظات سلبية دافعــا الى الشعور بالتشاؤم التــام بما سيكون عليه مستقبل مصر الاقتصــادى والاجتماعى • قــد يكون الأمر قاتما حقا على المستوى السياسى والثقــافى ولــكنى لست بهــذه الدرجــة من التشاؤم فيما يتعلق بمستقبل التنمية الاقتصادية فى مصر • ان التاريخ الاقتصادى للأمم الأخرى ، من أوربا الغربيــة الى اليابان والاتحاد السوفيتى ، يشير الى أن فترات الانقــلاب الصناعى الــكبير هى أيضــا فترات الارتفاع فى معدل الحراك الاجتماعى • من الصعب بالطبع الجزم بأى هاتين الظاهرتين السبب وأيهما النتيجة ، ولكن الأرجح أنيكون التفاعل بينهما متبادلا ، وأن يكون للحراك الاجتماعى دور فعــال فى احداث التنميــة • يؤيد ذلك التــأمل النظرى فيمــا يمكن أن يكون للحراك الاجتماعى منآثار على مختلفأنواع السلوك الاقتصادى والاجتماعى، كما قد تؤيده ملاحظة الصفات النفسية للطبقات الصاعدة فى مصر •

فالطبقات الصاعدة من أسفل السلم الاجتماعى تتميز بعــدد من السمات النفسية التى أيا كان حكمنا عليها من الناحية الأخلاقية ، يتعين الاعتراف بآثارها الايجابية على التنمية • فهى تمتاز على الطبقــات القديمة الآخذة فى فقد مراكزها بدرجة من النشاط والحيوية والطموح وقوة الاحتمال لا يمكن انكارها • وهى بحكم نشأتها لا تحمل احتقارا للعمل اليدوى ، وبحكم تطلعاتها تحمل تقديرا فائقا لانجازات الأجنبى وتفوقه المادى ، وتنظر بما يشبه التقديس الى التكنولوجيا الحديثة • وهى بحكم تجربتهــا الخاصة أكثر تفــاؤلا بالمستقبل ، وأقل تعلقــا بالماضى ، وأقل قبولا للتفسيرات القدرية للنجاح ، وأكثر اســتعدادا للتأكيد على تفوق أثر البيئة على أثر الوراثة • وهى أكثر تقديرا لقيمة الوقت ولا صبر عندها على المنــاقشات النظرية التى لا يمكن ترجمتها الى نتــائج مادية ، وكلها مواقف نفسية تساعد على التنمية • بل ان هذه الطبقات الصاعدة قد تكون أكثر استعدادا لتقبل الدعوة الىتحديد النسل بسبب تقديرها الفائق للترف المادى •

ولـكننا لا نحمل مثل هـذا التفـاؤل فيما يتعلق بمستقبل مصر السياسى والثقافى . فهذه الطبقات الصاعدة قـد تكون هى محط أنظار ورجاء القوى الخارجيـة بما فى ذلك اسرائيل ، اذ تجـد تلك القوى الخارجية فى هذه الطبقـة « قابلية للتبعية » وقبولا نفسيا للارتبـاط بالتكنولوجيا الغربيـة ولهفة على التقدم المادى بأى ثمن ، بل قـد تجد تلك القوى الخارجية فى هذه الطبقة صورة لماضيها هى نفسها . ومن هنـا يأتى التشاؤم بالمستقبل السياسى بل وبالمستقبل الثقـافى أيضا اذا فهمنـا الثقافة بمعنـاها الحضارى الذى يشـير الى التفرد والتميز القيمى والعقـائدى وفى أنماط السلوك . ان من الخطأ أن نظن أنه من المستحيل أن يحدث تقـدم ملموس فى مستوى المعيشة المادى وفى معدلات التنمية بل وفى هيكل الانتاج أيضـا دون أن يقترن ذلك باستقلال سياسى وثقـافى . فأمامنا عدد من التجارب التاريخية التى لم تقدم أى ابتكار حقيقى فى نمط الحيـاة أو أى نموذج حضـارى جديد ، بل كررت تجربة الغرب بحذافيرها ، بل وفقدت لفترة طويلة استقلالها السياسى للغرب ، ومع ذلك حققت ارتفاعا مذهلا فى معدلات النمو والتصنيع ومستويات المعيشة . قد تكون الصورة النهائية مدعاة للاحتقار والابتئاس ، لأنها لا تبشر بأى مظهر من مظـاهر الابـداع الحقيقى المعبر عن شخصـية مسـتقلة للأمة ، ولـكنها على أية حال ليست ، كما بتصـور البعض ، مدعاة لليـأس من تحقيق أى تقدم ، ولا هى مدعاة لأن نتصور أن الأزمة التى نمر بهـا اليوم لا تحمل فى طياتها أى خير على الاطلاق [1] .

---

(١) نشر هذا المقـال فى مجلة « **اليقظة العربية** » التى تصـدر فى القاهرة ، عدد أغسطس ١٩٨٥ .

كتب أخرى للمؤلف

باللغة العربية :

١ ـــ مقدمة الى الاشتراكية مع دراســـة لتطبيقاتها فى الجمهورية العربية المتحدة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

٢ ـــ مبادىء التحليل الاقتصادى .
مكتبة سيد وهبة ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

٣ ـــ الاقتصاد القومى : مقدمة لدراسة النظرية النقدية .
مكتبة سيد وهبة ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ١٩٧٢ .

٤ ـــ الماركسية : عرض وتحليل ونقد لمبـــادىء الماركســـية الاساسية فى الفلسفة والتاريخ والاقتصاد .
مكتبة سيد وهبة ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

٥ ـــ المشرق العربى والغرب : بحث فى دور المؤثرات الخارجية فى تطور النظام الاقتصادى العربى والعلاقات الاقتصادية العربية .
مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ١٩٨٣ .

٦ ـــ محنة الاقتصاد والثقافة فى مصر .
المركز العربى للبحث والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

٧ ـــ تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية ؟ : خرافات شـــائعة عن التخلف والتنمية وعن الرخاء والرفاهية .
مطبوعات القاهرة ، ١٩٨٣ .

٨ ـــ الاقتصاد والسياسة والمجتمع فى عصر الانفتاح .
مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

٩ ـــ هجرة العمالة المصرية (بالاشتراك مع اليزابيث تايلور عونى) .
مركز البحوث للتنمية الدولية (أوتوا) ، ١٩٨٦ .

١٠ ـــ قصة ديون الخارجية من عصر محمد على الى اليوم .
دار على مختار للدراسات والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٧ .

باللغة الانجليزية :

1. **Food Supply and Economic Development**, with Special Reference to Egypt, F Cass, London, 1966.

2. **Urbanization and Economic Development in the Arab World**, Arab University in Beirut, 1972.

3. **The Modernization of Poverty** : A Study in The Political Economy of Growth in Nine Arab Countries, 1945-1970, Brill, Leiden, 1974, 1980.

(ترجم الى اليابانية فى ١٩٧٦ وحاز على جائزة الدولة التشجيعية فى ١٩٧٦) .

4. **Project Appraisal and Income Distribution in Developing Countries**, coedited with J. MacArthur (a special issue of « World Development », Oxford, February, 1978).

5. **International Migration of Egyptian Labour**, (with Elizabeth T. Awny), International Development Research Centre, Ottowa, 1985.

المحتـــــويات

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٨٧/٢٨٧٥

الرقم الدولى ٠ ــ ١١٤ ــ ١٣٣ ــ ٩٧٧

هـذا الكتـاب :

يضم هذا الكتاب مقالات وبحوثاً تتناول بالوصف والنقد والتحليل جوانب متنوعة من الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى سادت فى مصر منذ منتصف السبعينات . وفى بحث ختامى يحاول المؤلف أن يقدم تفسيراً لهذه الجوانب المختلفة للأزمة المصرية الراهنة .

هذه المقالات والبحوث كتب بعضها بعاطفة حارة وسخرية الأديب ، وبعضها بعقل بارد وتحليل العالم ، وهى تتطرق إلى موضوعات غاية فى التنوع من أزمة الديمقراطية فى مصر ، إلى ظاهرة الحجاب والنقاب ، إلى حيرة الإقتصاد المصرى بين الانغلاق والانفتاح ، إلى قضية توزيع الدخل فى مصر ، إلى مطالب صندوق النقد الدولى ، إلى اغتراب المثقفين المصريين ، إلى أزمة نظام التعليم ، إلى الحراك الاجتماعى ، إلى حيرتنا بين التراث والمعاصرة .. إلخ .

مكتبة مدبولى

٦ ميدان طلعت حرب القاهرة ت ٧٥٦٤٢١

MADBOULI BOOKSHOP 6 Talat Harb SQ. Tel: 756421

طبع الغلاف بالمطبعة الفنيه ت ٣٩١١٨٦٢